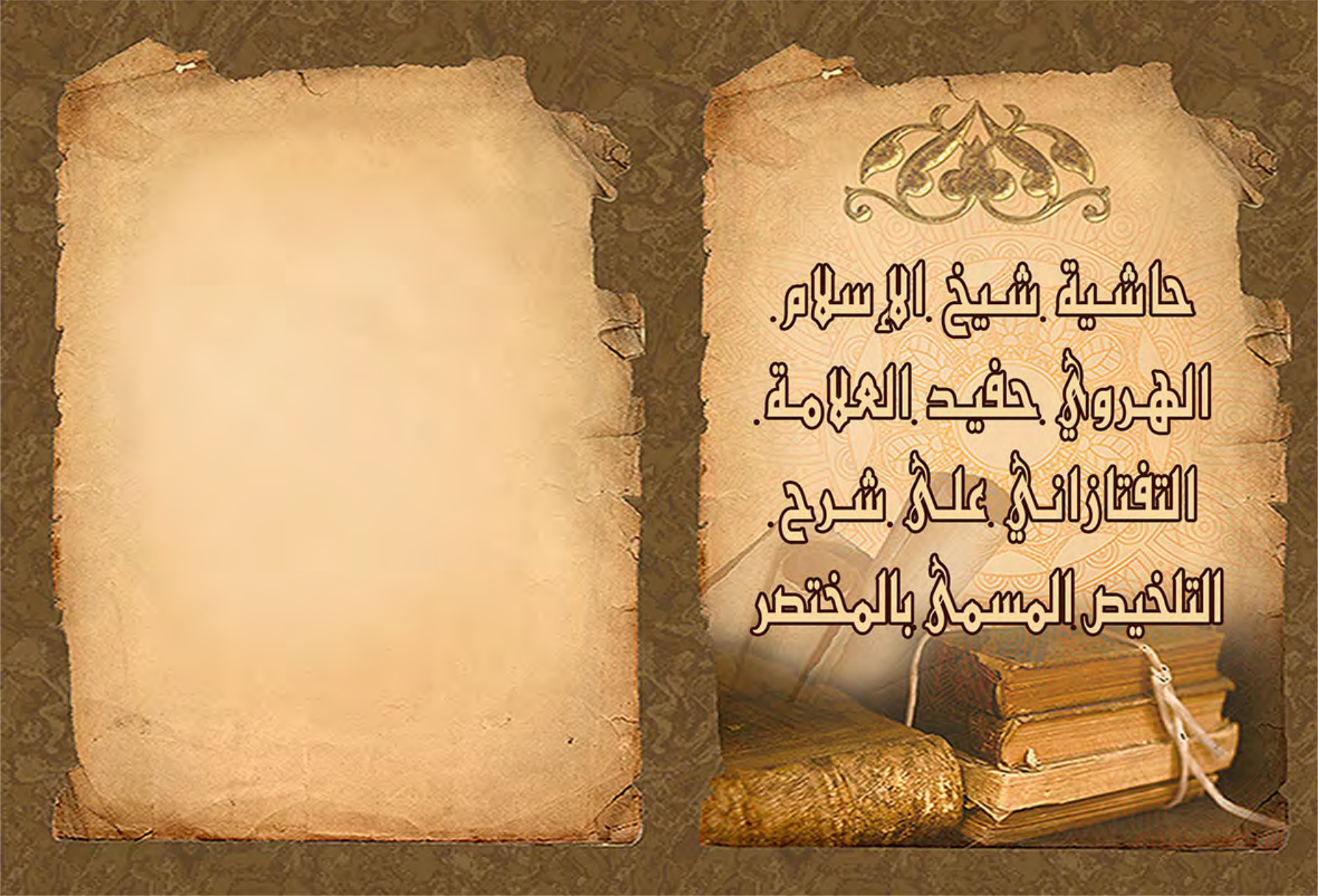
حاشية شيخ الإسلام
الهروي حفيد العلامة
التفتازاني على شرح
التلخيص المسمى بالمختصر

على شرح الإسلام الهروي لعبد العلامة التفتازاني على متن التلخيص للقزويني المختصر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله نحمدك انا اختار الحمد على الشكر بيان ان المتبادر من العبارة ان الحمد عليه بمنزلة الشرح الصدر وتنوير القلب وقد قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم فان ديباجة القرآن المجيد هو شكمة بعزة التحميد، وان الظاهر ان افتتاح المقال بحمد الملك المتعال وللحمد بوجب حديث المأثور عن سيد الانام عليه الصلوة والسلام اعني قوله كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزم وارمى والثبوت بجملة الفعلية المضارعية لانها المفيدة للاستمرار التجددي المقتضية للاداوة ان نعم الله تعالى والآئه فائضة مائلة كحضرة على الثقلين بحيث لا يخلو لحظة ولمحة من افاضة بقيه وعطيته على البرية واما ايثار صيغة المتكلم مع الغير فلاشارة ان حمده تعالى امر جليل القدر عظيم الخطر بحيث لا يفي قوة شخص واحد بادائه حقه او لكمال شفقته على اخوانه من العلماء الراسخين حيث شاركهم في هذا الحمد ونظيره ما وقع في التشهد حيث قيل السلام علينا وقد يوجه الايثار بانه يجعل ما يحمد به من المواد حامدا كما يجعل ما يقطع به قاطعا وانت خبير بان المتبادر من عبارة محمد ان نفس الشخص الحامد داخل والا يخفى انه بعد جعل آلة الفعل مشاركا للفاعل في الاخبار عن الفعل كما يقال تقطع باعتبار اسناد التقطع الى القاطع حقيقة والآلة وآثر حرف الخطاب في نحمدك على اسم الذات اشارة الى انه بلغ للحامد حركة الاقبال الى جناب المحمود المتعال بحيث حقه تعالى على وجه المخاطبة والمشاهدة والاصل الاصيل تقديم العامل رخ هنا خاتم المفعول على تقديم المفيد لاختصاص المحامد به تعالى اشارة الى ان هذا الاختصاص لو ضوحه بمنزلة العيان لا يحتاج الى البيان قوله يا من انار اوردكلمة يا المستعملة في نداء البعيد تعظيما وتبعيدا للحضرة المقدسة الالهية عن قرب الحامد المكدر بالكدورات البشرية بين بحث وهو ان صاحب المتوسط ذكر في بحث المنادى انه لم يرد اذن شرعي في اطلاق المهيمن عليه تعالى والجواب ان الايام النواوي قدس سره اورده في باب الدعاء عند المقال من كتاب الاذكار وعبارته ما نوه مشتملة على ما من احاسنه فمن كمال احسان ما من المجمله، شرح قوله نشرح صدورنا





الظاهر ان المراد بشرح الصدر وتنوير القلب بناء واحد على ما قاله في قوله تعالى افمن شرح الله صدره للاسلام او على تلخيص البيان هو القلب الحقيقي لا الصدر الذي وعاء وفي العبارة تلخيص ثم المراد بتلخيص البيان خلو من الكلام عن قصور في افهام الافهام للمرام والا يخفى انه يجوز حمل البيان والمعاني على العليا قوله بلغ ابلغ البيان الخ واكثر قسم الحقيقة من اساس اللغة الخ البرق والصبح وغيرهما لعمانا قد ذكر لا يخفى ما في عرف قوله جيء الكلام على ضالة الشبه به اي اللوامع بعض الكواكب اللامعة الى المشبه بان يجعل الكلام في البيان كالاستعارة او بقصد مبالغة في تشبيه البيان بجمع اللوامع والظرف اي من مطالع الخ متعلق بالتبيان حال منه او صفة له او على جعل الاضافة لادنى ملابسة بان يكون اللوامع استعارة مصرحة من المعاني المبينة الناشئة من مطالع المعاني فالظرف متعلق باللوامع ترشيحا للاستعارة ثم لفظ المعاني بالنون الثالثة في النسخة المصححة بتصحيح الشارح خدش سره والمراد منه القرآن لانه اكثر ورودا في القصص والاحكام اكثر ذكرا وسرجع الضمير على صيغة الفعول وجمع الشيء اي المفعول اسم مكان ويجوز ان يكون المباني بالباء الموحدة بعد الميم بعض النساخ لازم وابراج قوله الجواهر الخ والجمل الامر ما يقضي للعلم به قد لائح اعجازه المعجزات التي يعرف بها اعجازه عليه السلام لمعارضته عن المعارضة والمقابلة بالاتيان بمثل ما جاء به فيها وبعض نابهة بها وثقة بها باسرار البلاغة ان اعلى المعجزات هو القرآن المعجز بلطائف البلاغة ودقائقها ويجوز ان يراد بها الى الاعجاز السور القرآنية وما يناسبها فقط وبعض نابهة بها باسرار البلاغة ان امارات الاعجاز في القرآن كثيرة من الاخبار عن الغيب والاسلوب وغيرها لكن انه بها كمال البلاغة والفصاحة قوله المحرز من حاز الشيء حرزا من عادة العرب ان تفرز قصيدة في آخر ديوان شاعر القرآن فمن اعدى فرسه واخذ ما اخذ سابقا فالكلام مثيل لحال الآل والاصحاب في السبق على غيرهم في باب الفصاحة والبراعة بحال من سبق من الفرسان وبحمل المكتبة والتخييل والترشيح على ما يظهر بادنى معرفة لقواعد البيان ثم المغار بالفارسية جاي سب ناحتن كذا في المقدمة والبراعة من برع الرجل اذا فاق اقرانه قوله بسعد القتار الى قد تنقل عنه قدس سره ان الاولى لسعد باللام وكان وجهه ان الدعاء بهذا يعني

التسمية والدعاء بهذا المعنى يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله تعالى انا ما نذهوا اى اتى اسم
نسمو فاصل الكلام المذهوة سمة التقنا زاى بالنصب فزيادة اللام للتقوية واما زيادة الباء الها
مغرشا نغة لايقال التسمية قد تتعدى بالباء فيكون الدعاء بهاغ معنى التسمية المعدات بها لانا نقول
جئ مصدر بن بمعنى لايستلزم ان يكون تعديتهما على وتيرة واحدة نعم يمكن ان يعتبر بتضمين الدعاء
بهنا معنى التسمية اكمالتشهيا وله يلطائف فقد الفقر جمع فقرة وهى فى الاصل خرز بسكون اللام يصاغ
على شكل فقرة الظهر استعيرت للكلمة الكلام وله اكم الغفير اى الجمع العظيم بحيث يستر لكثرته وجه الارض
او ما يراد فان الجموم الكثرة والغفيرة السستر قوله على بيان معانيه كشف استعار واث خبير بان
الظاهران هذين الغفيرين راجعان الى التلخيص بخلاف سائر الضمائر فانها راجعة الى الشرح تامل قوله
ومدوا اعناق السمع لايخفى بانغ العبارة من الاشارة الى انهم لم يجروا عبارة الشرح لكان التعبير
بعبارة نائلة جدا فان السمع بتدبل صورة بصورة او دون من الاولى قوله اضرب عن هذا الخطب صفحى
اى اضرب نفسى عن هذا الامر العظيم فانه شاع استعمال الضرب فى الصرف كما فى قوله تعالى افنضرب
عنكم الذكر صفحا اما ظرف بمعنى الجانب او مصدر بمعنى الاعراض فيكون مفعولا مطلقا او مفعولا لاجله
يرد على الوجه الثالث ان الصفح والاعراض عين الضرب والصرف فلا يصح التعليل لانا نقول ذكر
المحقق الرضى فى قولهم ضربته تاديبا انه ليس بهنا حدثان بل بهما غ بحقيقة حدث واحد اذ المعنى
ادبته بالضرب فالعلة بهنا فى الحقيقة ليست بهذا المصدر المنصوب لان الشئ لايكون علة لنفسه
بل بما انشره اى ضربته للتاديب فالعلة بهنا ايضا انشر الصفح واما جعله حالا فغيه انه اذا لم يكن
المصدر من انواع ناصبه لايقع حالا الا فيما سيع منهم قوله وسطوى خ الطى خلاف النشر ودون
مرامهم بمعنى قدام مطلوبهم وقبيل الوصول اليه والكشح مابين الخاصرة الى عظم الجنب وعضل الكلام
الاعراض عن تحصيل مطلوبهم قوله باسرا اى جبلها خان الاسر القيد الذى يشد به الاسير واذا ذهب
الاسر بقيده فقد ذهب بجميعه قوله عن آخرها متعلق بجذ وفى قبولا خاشيا عن آخرها وذلك يستلزم
عرفا ان القبول عن جميعها بانه اسند القبول الى الكل مجازا او لانه قيده بالصدور عن الآخر

وقيل



وقيل المعنى من آخرها الى اولها وفيه ان المناسب وصول الى على الآخر وايضا مقابل الى من دون
عن اللهم الا ان يقال يجئ عن بمعنى من على باغ المعنى تامل قوله قد نصب يقال نصب الى وضب با
اى غار فى الارض قوله وآه الرواء بالضم المنظر حسن قوله بقيه قار السلف بين مابق من ضوالهم وحلوانهم
ويجتمل ان يراد بها من بقى من تلازمتهم المقررين لقواعد الحق الناشرين لها بالافادة قوله وسلة ادراج
الادراج جمع درج ودرج الكتاب طيه يقال ذهب دمه ادراج الرياح اى هدر فان اصل المعنى على
انه ذهب دمه حال كونه مثل ادراج الرياح او ذهب ذهابا مثل ذهاب سرعة الزوال والفناء
عدم البقاء للآخر بالكلية قوله وساقت باعناق خ البطاح جمع الابطح وهو مسيل واسع فيه رخاوة
وحصى وقد استعار بهنا سيلان السيول لما فعلنه الابابطح لذهاب الاحاديث وفناء ها ذهابا سريعا
كلمة اسنده الى الابابطح دون الاحاديث ومطابقا بالنظر الى كثرة الاحاديث بحيث كادت استغلت الابابطح
منها واد خل الاعناق لان السرعة والبطؤ فى سير المطايا بظهران غالبا فيها وينبغى ان يجعل الباء فى
قوله باعناق للملابسة وسيجئ مزيد تحقيق لهذا الكلام فى بحث الاستعارة قوله واما الاحاد ان حمل
اما على مجرد التاكيد من غير تفصيل فالامر ظاهر وان حمل على التفصيل كما هو الشايع فحينئذ لابد من
قرينة لانا مقابل للمفصل والجواب انه قد يحذف اما ويؤخذ المقابل للمفصل من مضمون الكلام السابق
كما فى قوله تعالى فاما الذين شقوا فهم زفير الآية والايخفى ان مضمون قوله على من خ مقابل لهذا
المفصل لان حاصل الكلام ان تفاصيل الهيم لايقتضى قتضاه والشرح وكذا قصد المتخلين للاخذ والانتهاء
اما اولا فلان سقين الطباع خ واما الثانى فلان الاخذ خ قوله بمرتاح له اللبيب اى العاقل الذى
وضع الاخذ من كلامه لا الاخذ على ما يظهر من سياق الكلام وسياقه قوله ومثل هذا الحقيق الفاء ليس
بمانع من على الفصل فيما قبلها كما ذكره وانع قوله تعالى وربك فكبر فان الفاء واقعة فى غير موقعها
لافادة التخصيص فلا يمنع من العمل اذ المعنى فى الحقيقة متاخر قوله عرانينها هو الوجه والمعنى قوله
وعلى خ الظماء العطش والهواجر جمع هاجرة هى نصف النهار عند اشتداد الحر والاوام بالظم العطش
قوله واعناق العشاير الخ قبيل الاولى ترك الواو وليكون قوله نائبا بمعنى صارفا حالا من فاعل انتهت

لانه لايظهر مايصلح لعطفه عليه ثانيا الاول من اسماء العدد فاما صفة مصدر محذوف اى انتصابا
ثانيا او ظرف وثانيا الثانى لايصلح لشئ منها والجواب ان يقال الثانى فى الاول بضاحال فانه صرح
المحقق الرضى بانه اذا كان بمعنى التصيير اسم فاعل حقيقة كمفعل ومصدره المعنى ههنا جاعلا للشئ
اثنين فمفعوله ثانيا الثانى فى حال آخر معطوف على الاولى مبين لها ويجوز ان يجعل ثانيا الثنا ايضا
صفة المصدر على طريقة الاسناد المجازى كقوله تعالى فخر عليهم السقف من فوقهم وبالجيم معناه ظاهرا
بستنبط من البئر استخرجها يستنبط من العلم للان كلا منهما للحيوة الا انها فى الاول جسمانية وفى الثانى
روحانية ثم استعيرت لمحل العلم والخير بالكسر البر والشر الشديد فتى جمع تلك الالفاظ لطافة قوله تحمده
الفطنة بالحاء والجيم بكسر الهاء والفطنة فى الاصل الفهم والمراد بها الذهن والفهم
الصريح العاصفة قوله اجوب كطى جرالجوب القطع الاخير وذو الغيرة قوله قائم الارجاء اى منظم الاطراف
قوله توصت عنه خيام الاختتام هكذا فى النسخة المصححة بتصحيحه قدس سره التقويض بالقاف نقض
البناء من غير هدم وانما اضاف الخيام الى الاختتام بعض انها مضروبة عليه لاجل الاتمام وقد
وجد فى بعض النسخ توصت عنه خيامه بالاختتام وانما جعل التقويض مسببا عن الاختتام
باعتبار ان الشرح كان قبله مستورا لكنت خيام الاختتام والاستتار فاذا حصل الاتمام يحمل
وظهر فى نظر الطالبين قوله حرائده جمع خريدة وهى تحيية من البناء لكنه كناية عن الدقائق
اللئام وبهما كان على القوم من النقاب قوله وصنعت كتوراتى حرائد الدرر كبار والثمام بضم
الثاء نبت ضعيف ربما يشد به فرجة البيوت وثقبتها فالمفضية من الظلام انه خده وقع توضيح المرام
من الشرح بحيث يسهل على الطالبين الوصول المبتغى قوله مدين المآرب مدين قرية شعيب عليه السلام
والمراد ههنا موضع اجتماع المآرب والمطالب قوله ورد سياستك الخ تهدا كناية عن تكثر الامن
والرفاهية التى كانت مفقودة قبل زمانه بين الرعية فان الجراء بكسر العين النوم القليل وحدة
السيف وجمعن يحمل قد السيف ايضا قوله وقع باحلام المحطيات الخ المحطة بالضم سهم صغير قدر ذراع
واذا لم يكن فيه نصل حقيقة بالتصغير وجمعها حطيات والصناع السيوف بالواو فالظام اشارة

الى الكين

الى شكيبا الفتنة بكثرة جهاد قوله فصنا وبدهى جمع صنديد بالكسر اى السيد الشجاع قوله ظل الله وانا
سن السلطان بذلك لان ظل الشئ ما ينا سبه ويحمى عنه فى الجملة وكما ان سلسلة الممكنات مرتبطة
بوجود واصغ تعالى وتقدس كذلك نظام مملكة او بلدة بالسلطان او الامان السلطان امان من حوادث
الزمان كما ان الظل يحمى من حرارة الشمس قوله ظلم الظلم الاول جمع ظلمة قوله سماة الاحتمال جمع فعيل
وهو فى الاصل ملك اليمن فالمراد به مطلق الملك وقوله يعقوبى نسبة الى يعقوب وكذلك ليثى قوله الحمد لله
اعلم ان هذا الاخبار عن تحمد حمدا تاما باعتبار ان يجعل الانشاء بمعنى الاخبار كما ان صيغ العقود اخبار فى الاصل
ثم جعلت انشاء لها او باعتبار ان ذلك الاخبار متضمن لذكر الكمال على وجه الاجمال ويجوز ان يراد
بالحمد تحمد وعليه مجازا او الحمد هو بل هو الاولى والنزاع فى لزومه فافهم قوله هو الثناء اى الذكر
بالجميل قوله باللسان صرح بذلك تنصيصا على مقابلة الشكر ليظهر التفريع لبيان النسبة بين تحمد والشكر
وقد كتب بخطه قدس سره فى حاشية هذا الشرح ليس تحمد الخ استدراكا مضمنا بل احترازا عما
لا يكون باللسان سواء كان اطلاق الثناء عليه حقيقة او مجازا لا يقال خرج عن التعريف حمد الله
تعالى وثناؤه على نفسه لانه ليس بالفاظ لانا نقول المقصود تعريف حمد العباد والنقول قد يعبر بكون
اللسان هو كونه قولا نظرا الى ان الغالب فى النقول ان يكون بجارحة اللسان كذا قيل وفيه ان قول
الله تعالى اكثر لنفوله تعالى ما نفدت كلمات الله الا ان يدعى ذلك فى النقول الحمدى وحينئذ العلاقة
عمل ثامنا قوله على قصد التعظيم فيه ان الظاهر اعتبار التعريف بحسب اصطلاح اللغة ولم يعتبر فى تحمد اللغوى
التعظيم الظاهر من فصلنا عن قصد التعظيم الاترى ان تعريف تحمد فى كتب اللغة بالفارسية ستودن
وان اعتبر التعريف على العرف فاعتبار التعظيم ايضا فيه ممنوع فان حمد السلاطين والاكابر يعد حمدا
بحسب العرف وان لم يكن للحامد تعظيم ظاهرا وباطنا نعم اذا صدر منه التحقير وجه تام بعد حمدا بل استهزاء
وسخرية ويمكن ان يقال المتبادر عرفا من قولهم ستودن قصد التعظيم او يقال المعتبر بالتعريف الحمد
المعتد به وقد قال صاحب الكشف انا يعتد بالجزاء اما القلب والاضمحلال كذب واستهزاء او يقال
انقاء اهل اللغة من علماء العربية وغيرهم على ان الحمد لله تعالى بنيه الاستغراق او حصر وجنس

ودليل على اعتبار التعظيم في الحمد تعريف كتب اللغة تعريف بالاعم بقي امر آخر وهو انه يعتبر في الحمد
كون المحمود عليه جميلا كما ذكره المطول في التعريف هنا فعمم ولا ان يقال التعريف بالاعم شائع ضعه
الاولى الواضح
الا ولى، وجوابه ان الجميل الواصل ليس بشرط بل يكفي كونه جميلا في اعتقاد الحامد او في نظر الحمد
لكن على زعم الحامد فاعتبار قصد التعظيم يستلزم كون المحمود عليه جميلا وينبغي ان يعلم ان التعريف
مع ذلك لا يصفو بالكلية ان اشترط المساواة في التعريف فان الجميل المحمود عليه يلزم ان يكون
اختياريا وفي التعريف هنا لا اشعار بذلك فصلا الا انه يشكل عليهم ما نقل في التفسير انه قد وقع
الحمد على صفات الله تعالى ولا شك انه لا مجال لاعتبار الاختيار في بعض الصفات كالحيوة والصفات
السلبية سواء استلزم الاختيار الحدوث اولا والانصاف بان اعتبار الاختيار في المحمود عليه بحسب
حقيقة اللغة غير ظاهر والاصل الادليل عليه وكذا اطلاق اهل اللغة الحمد على الثناء على صفات تعالى
والاشكال جواب يطلب من محاشينا على الكشاف والمطول قوله سواء تعلق الخ الفعل في نا ويل
المصدر مبتدا وخبره سواء والفعل في المعطوف يضا مقدر وكلمة او بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء
وسواء في معنى سيان فالمعنى سيان تعلق بالنعمة او تعلقه بغيرها ثم الضمير في تعلقه راجع الى الحمد بل الى الثناء
قوله لشكر فعل المراد بالفعل الامر والثناء الخ هو على اصطلاح اللغة قوله ينبئ الخ المراد بالانباء
الدلالة بمعنى كون الشيء بحيث لو علم عرف المنبا عنه فعلى هذا يجوز ان يكون الشكر مجازا في الاعتقاد
منبئا عن التعظيم واما الاطلاع على الاعتقاد ويجوز ان يكون من غير الشكر كالايماء ويجعل ان يشمل
بقول وفعل منه فعلى الاول مشكر واحد وعلى الثاني مشكوران احدهما ينبئ عن الآخر وكلاهما ينبئان عن
التعظيم لايقال المراد بالتعظيم التبجيل عند الشكر لانا نجيب نفس الامر فاعتقاد العظمة هو الشكر مجازا
لانا نقول الشكر مجازا اعتقاد المنعم بصفات الكمال فعلى هذا ينبغي ان يكون الشكر مجازا في بعض الدلالة
بالنسبة الى الشكر ايضا لكن كلامه قدس سره في حاشية الشرح يدل على انه بالنظر الى غيره فتدبر قوله
فهو اي الحمد الاظهر قصد اي لان المراد بالمورد ما ورد عنه الامر وورد عليه لكن في اختيار المورد اشارة
الى ان الحمد كما انه صدر عن القلب فهو رد على اللسان قوله الشكر بالعكس اي مخالف للحمد باعتبار انه اعم منه





نظر الى المورد وانما خص منه نظرا الى المتعلق فالعكس محمول على المعنى العرفي والمخالف عكس بحسب العرف
قوله اسم للذات الخ ليس هذا تعريفا بل بيان للموضوع له فلا انتقاض بالالفاظ الدالة على
اللغات الفارسية وغيرها ثم ذكر الموصوف ليس باعتبار انه الموضوع له بل الاشارة الى
استجماع الذات لجميع صفات الكمال بالاشارة في الوصف الناشئ عظاهره واما الاول فلان كمال
يتفرع على وجوب الوجود بالذات والاولى ان يقال ان تخصيص الاول لكونه اكمل الصفات واشهرها اختصاصا
بحمانه تعالى وتخصيص الثاني لينشأ سبب جعل الجنس المستفاد من المحمود قوله العدول الى الجملة الاسمية اشارة
الى ان الاصل في الجملة الفعلية لكن المحمود من المصادر الاحداث المتعلقة بحسب انها وان تنبئ عن بيان
النسب المتعلقة بها الافعال مع ان هذا المصدر مما يكثر استعماله منصوبا بافعال مضمرة قول المدارك على
الدوام والثبات اعلم انه ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان دلالة لفعل زيد منطلق على اكثر من ثبوت
الانطلاق لزيد ويمكن ان يوفق بين الكلامين بان مجرد الجملة الاسمية لا يدل على الدوام والثبوت لكنها
مع انضمام العدول وغيره يمكن ان تفيد لها هذا هو المفهوم من كلامه قدس سره في شرح المفتاح
والظاهر عند من ان كلام الكشاف والمفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما ذكرا ان المناسب في اخبار عن اسم
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث لمرور الحدوث دون الثبات منهم من عكس لهم بالجملة الاسمية المفيدة
للثبوت فان دوام الفعل راسخ فيهم وقال صاحب المفتاح في محاكمة المعتقبة لذكر المسند انه قد يذكر
ليتمكن كونه ظرفا فيجتمع الثبوت والتجدد بحسب العقد بين فالظاهر انهما جعلا الاصل في الاسمية الثبوت
فانها اعتبر ذلك فائدة تامة على وجه الاطلاق بلا تقييد فالاسمية التي خبرها جامد مفيدة للثبوت والتي
خبرها ظرف محتملة لهما فانه ان قدر الفعل فالتجدد والا فالثبوت وما يؤيد ما ذكرنا انهم جعلوا الخبر
ابراهيم عليه السلام المؤذنة بالجملة الاسمية احسن من الخبر المؤذنة بالجملة الفعلية لدلالتها على
الدوام والثبات وهو ايضا يدل على جواز شركة الواو للجملة الاسمية اذا وقعت حالا وبهذا التقرير
اندفع اشكال آخر وهو ان الفعلية مفيدة للتجدد والظرفية اختصارا لها فلا يكون مثل الحمد لله للثبوت
قوله تقديم المسند الخ لا يقال ان الاهتمام بكلام الله تعالى ذاتي والاهتمام بالحمد عارضي فالاول ان لم يتقدم

نظر الى المورد واضعومنه نظر الا المتعلق خالعكس محمول على المعنى العرفي فالمخالف عكس بحسب العرف
قوله اسم للذات الخ ليس هذا تعريفا بل بيان للموضوع له فلا انتقاض بالالفاظ المرادفة من
اللغات الفارسية وغيرها ثم اكثر الموصوفات ليس باعتبار اتحادها واختلافها الموضوع له بل الاشارة الى
اجتماع الذات لجميع صفات الكمال ما الاشارة في الوصف الناشئ فظاهر واما في الاول فعلان كمال
يتفرع على وجوب الوجود بالذات والاولى ان يقال ان تخصيصها بالذكر لكونها اكمل الصفات واشهرها اختصاصا
بجنابه تعالى وتخصيص الناشئ ليناسب جعل المستفاد من المحمود قوله العدول الى الجملة الاسمية فيه اشارة
الى ان الاصل الجملة الفعلية لكن المحمود من المصادر والاحداث المتعلقة بمحالها والناشئ في بيان
النسب والتعلقات هو الافعال مع ان هذا المصدر مما يكثر استعماله منصوبا باضمار فعله قوله للدلالة على
الدوام والثبات اعلم انه ذكر الشيخ في الايضاح ان الاصل في الجملة الفعلية ان تكون للحدوث والتجدد
والاسمية للثبوت والدوام وان هذا الاصل مطرد في الجملة الاولى لكن الاسمية قد تكون للحدوث
كما في قولك زيد قائم الآن وقد تكون الفعلية للثبوت والدوام كما في قولك زيد يعطي الدراهم
لمن يخافه ويرجوه ويمكن ان يوفق بين الكلامين بان يجرد الجملة الاسمية عن الدلالة على الدوام والثبوت لكنها
مع انضمام العدول وغيره يمكن ان تفيد لهما كما هو المفهوم من كلامه قدس سره في شرح المفتاح
والظاهر عندي ان كلام الكشاف والمفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما ذكرا ان المتبادر من اخبر واعلم بانهم
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث لرواج الحديث دون الثبات منهم ومن كفرهم بالجملة الاسمية المفيدة
للثبوت فان دوام الكفر راسخ فيهم وقال صاحب المفتاح في الحالة المقتضية لذكر المسند انه قد يذكر
ليتمكن كونه نظر فاحصي الثبوت والتجدد بحسب المقتضى فالظاهر انهما جعلا الاصل في الاسمية الثبوت
فانها اعتبر ذلك فانه تارة على وجه الاطلاق بلا تقييد فالاسمية التي خبرها جامد مفيدة للثبوت والتي
خبرها ظرف محتملة لهما فانه ان قدر الفعل فالمتجدد والا فالثبوت وما يؤيد ما ذكرنا انهم جعلوا الجملة
ابراهيم عليه السلام المؤداة بالجملة الاسمية احسن من الجملة المؤداة بالجملة الفعلية لدلالتها على
الدوام والثبات وهو ايضا مما يؤيد ما جوزناه من تشريك الواو في الجملة الاسمية اذا وقعت حالا وهذا التقرير
اندفع اشكال آخر هو ان الفعلية مفيدة للتجدد والظرفية اختصار لها فلا يكون مثل الحمد لله للثبوت
قوله تقديم المحمود الخ لا يقال ان الاهتمام بالمسند اسم الله تعالى ذاتي والاهتمام بالمحمود عارض فالاول ان لا يتقدم



ويدل على اعتبار التعظيم في الحمد تعريف كتب اللغة تعريف بالاعم بقي امر آخر هو انه يعتبر في الحمد
كون المحمود عليه جميلا كما ذكر في المطول فقيل التعريف هنا فاسد والا ان يقال التعريف بالاعم شائع عند
الاوائل وتجويز ان الجميل الواقعي ليس بشرط بل يكفي كونه جميلا في اعتقاد الحامد واردا في نظر الحمود
لكن على زعم الحامد فاعتبار مقدار التعظيم يستلزم كون المحمود عليه جميلا وينبغي ان يعلم ان التعريف
مع ذلك لا يصلح بالطبيعة ان اشترط المساواة في التعريف فان الجميل المحمود عليه يلزم ان يكون
اختياريا وفي التعريف بها لا شعار بذلك صلا الا انه يشكل عليهم ما نقل عن الشيرازي قدس سره من وقوع
الحمد على صفات الله تعالى ولا شك انه لا يجال لاعتبار الاختيار في بعض الصفات كالمحبة والصفات
السلبية سواء استلزم الاختيار الحدوث اولا والايضاح بان اعتبار الاختيار في الحمود عليه بحسب
حقيقة اللغة غير ظاهر والمسلم الدليل عليه وكذا اطلاق اهل اللغة الحمد على الثناء على صفاته تعالى
والاشكال جواب بطلب من حواشينا على الكشاف والمطول قوله سواء تعلق الخ الفعل في تاويل
المصدر مبتدأ خبره سواء والفعل في المعطوف ايضا مقدر وكلمة او بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء
وسواء في معنى سيان فالمعنى سيان تعلق بالنعمة وتعلقه بغيرها ثم الغير في تعلقه راجع الى المحمود بل الى الثناء
قوله الشكر فعل المراد بالفعل الامر والثناء على هو على اصطلاح اللغة قوله ينبئ الخ المراد بالانباء
الدلالة بمعنى كون المنبئ بحيث لو علم عرف المنبا عنه فعلى هذا يجوز ان يكون الشكر ايضا في الاعتقاد
مبنيا على التعظيم واما الاطلاع على الاعتقاد فيجوز ان يكون من غير الشكر كالالهام ويحتمل ان يشيع
بقول وفعل منه فعلى الاول شكر واحد وعلى الثاني شكران احدهما يبنئ عن الآخر وكلاهما مبنيان عن
التعظيم لامتثال المراد بالتعظيم التبجيل عند الشكر لا يجب نفس الامر اعتقادا والعظمة هو الشكر ايضا في
لانا نقول الشكر ايضا اعتقاد المنعم بصفات الكمال فعلى هذا يتصور انباء الشكر ايضا في بعض الدلالة
بالنسبة الى الشاكر ايضا لكن كلامه قدس سره في حاشية الشرح يدل على انه بالنظر الى غيره فتامل قوله
فهو اي الحمد الاظهر فحمد لان المراد بالمدح ما هو اعم منه للمادح وعليه لكن في اختيار الواو اشارة
الى ان الحمد كما صدر من القلب فهو على اللسان قوله والشكر بالعكس اي مخالف للحمد باعتبار انه اعم منه

ة الاعتبار على الثاني فالنسا وي لازم بالضرورة اذ البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء
كان بواسطة الايهام الزائن او العارض لانا نقول يرجح كل منها بقصد المتكلم الا يرى انه قد قدم
بعضهم الحمد وقدم كثير منهم لفظ الله وفي كل منها فوائد جمة متعارفة كما تحذف لفظ السند اليه
للاختصار وقد يذكر لكونه الاصل لا لمقتضى للعدول بقي امر آخر وهو ان مقام الحمد لا يقتضي تقديم
لفظ الله لان تحقيق معنى الحمد والثناء لله تعالى لا يتم الا بجموع المبتدا والخبر فيقتضي تقديم المجموع على ما سواه
والجواب ان لفظ الحمد من بين اللفظين اسبب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى
قالاولى على لغامه جعل ما مصدرية لان الحمد على الانعام امكن من الحمد على النعم اذ الحمد على الاول بلا
واسطة وعلى الثاني بواسطة انه اثر الانعام لا يقال قد وقع في القرآن الشكر على نفس النعمة كقوله
تعالى واشكروا لي لانا نقول فيه يجوز ان المفهوم من الكشاف ان النعمة بمعنى الانعام كقوله
ايها ما القصور الخ لا يخفى ان التعرض للمنعم به يمكن بان يذكر بكله مفصلا او مجملا او ببعضه على احد الوجهين
ولا شك ان القسم الاول من التعرض يقصر العبارة عنه حقيقة لا ايهاما كما في القسم الثاني فيه فاذا
اريد بالكلام ههنا تقليل ترك التعرض الاول فالايهام باعتبار ان ترك هذا التعرض ليس بنقص
في افادة تمام المعنى وان يكون لنكتة اخرى وان اريد تقليل ترك التعرض الثاني فالايهام
باعتبار ان القسم ليس بجميع بل بعضه فهم عبارته ههنا للتقليل فاصرة اذ التقليل بقوله لمقابلته بهم
اختصاصه الخ مخصوص بالقسمين الآخرين من التعرض ويمكن ان يقال لم يتعرض قدس سره هناك
لترك التعرض الاجمالي الكلي لان ما الغير غاية بل اتمام الله تعالى والمصدر المضاف مفيد للعموم وذكر الانعام
في قوة المنعم به اجمالا لا يقال بقي امر آخر وهو انه وقع التعرض لبعض المنعم به بتفصيلا حيث قيل وعلم من
البيان لانا نقول المفهوم من التقليل ههنا حذف المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام قول براعة
براعة الاستهلال هي في الاصل تفوق الابتداء لكنه سمي بها في الاصطلاح ما هو سبب للتفوق اي
كون الابتداء مناسبا للمقصود ثم ان رعاية البراعة ههنا باعتبار ان علم المعاني والبيان متعلق بالبيان
اي المنطق الفصيح المرغوب والقائل ان يقول ان رعاية البراعة بتفصيل بجرد ذكر البيان سواء لوحظ

على

كونه



كونه خاصا بعد عام اولا وسواء كان هناك عطف اولا فلا يصح تقليل عطف وعلم بالرعاية وبجواب
انه يعتبر اولا عطف قوله وتنبيها على رعاية ثم بجعل المجموع علة والاشكال ان حصول المجموع يقتضي
ملاحظة كونه عطف خاص على عام بقي ان التنبيه بعضا لا يحتاج الى العطف فانه يقع الاشارة
الى فضيلة البيان بجرد ان يجعل عمدة واعليه كما انه يقع التنبيه عليها في الآية الكريمة بجرد ذكره عند
مقداد النعم حيث قيل وعلم الانسان ما لم يعلم ويمكن ان يقال العطف يدل على زيادة الفضيلة لانه
يشير الى ان المعطوف صار بمنزلة جنس آخر قوله ما لم تعلم الحاجة اليه ونقل عنه قدس سره ان المراد
ما لم تعلم بقوة قنا واجتهاد نا وفيه ان جميع العلوم كذلك لا يخص بدون الهام الله تعالى وخلقه
الا ان يقال انه بطريق العرف على العلم السهل الماخذ انه مقدور لاجتهاد العباد قدم رعاية للسجع
لا يقال يمكن الرعاية بان قيل وعلم ما لم تعلم من البيان علم لانا نقول المراد انه قدم بعد ذكر العامل اي
علم البيان على المبين رعاية للسجع قوله بتنبيه من يخاطب به اي يعلم الى مطلوبين بينا ظاهرا بلا اختلال وصحة
في فهم المعاني وانت خبير بان ذلك لا يظهر في جميع القرآن سيما المتشابهات خصوصا على راي من قال لا
يعلم تاويلها الا الله تعالى ويمكن ان يقال المفهوم من الكشاف ان المراد بذلك كونه بحيث يعلم المخاطب
موضع فصله وحذف واحد الاضمار والعطف وتركه الى غير ذلك من اوصاف الالفاظ الموجبة لبلاغتها
قوله بدليل انيل وذلك لانه لم يسمع اصلا اوقيل وسمع انيل فلم يكن اصل الآكل لا يهمل سمع انه في الجملة
لانه ما يصغر والقائل ان يقول لا يختص صه بأول صغار الشرف منقطعة عن التصغير وجواب ان المعتبر
فيه الشرف باعتبار المضاف اليه دون ذوا نهم قال قدس سره في شرح الكشاف جرت في الآكل مخصصا
حيث لا يضاف الا الى البلاد ولا يضاف الا الى من له خطر في الدين او الدنيا ولو سلم فالمعتبر باعتبار لا
يناسب خطر باعتبار آخر مع ان الخطر والشرف يتفاوت مراتبه بحسب الاضافات قوله وصحابته الصحابة
بالفتح الاصحاب وبهرة الاصل مصدر قوله جمع خبر بالتشديد بدعة الاصرار وفي بعض الحواشي فعال فالظاهر ان الاخبار بجوز
ان يكون جمع خبر مخففا بحسب ما فهم من الكشاف بل يقال يجوز ان يكون جمع خبر بالتشديد
لان التكسير يرد الاشياء الى اصولها نعم خبرا ذا كان اسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع بل انه يجوز ان يكون

اي يعلم الى مطلوب تبينا ظاهرا

جمع خبر السابعة ثبكت الفارسية قوله بعد الحذف فيه اشارة الى ان الظرف معمول لما تكون من متعلقات
الشرط معنى وقد اختار قدس سره في بحث متعلقات الفعل من الشرح ان الواسطة بين اما والفاء
من معمولات الجزاء مطلقا وكما نه اختار قدس سره وذلك بناء اثر تملا جواز اعمال ما بعد الظرف على
ما قبله بعض النحاة منهم مع ان في ذلك لالاجمال رمزا الى انه ينبغي ان يكون كل شئ بعد حسبه واعلم ان
المناسب ان يجعل اما ههنا لمجرد الفصل للتاكيد ووقوع الجزاء فانه غير مقصود وقوله عين نقضت الخ
هذا على ضرب من المسامحة كما يقال معنى من الابتداء قوله لسر منا الفار على الغالب لانه قد يحذف
فحلماء الضرورة او عند تقدير القول بالجزاء قوله والصحيح لهم لفظا او تقديرا على ما جعل صاحب
الكشاف لفظ المتوفي مقدرا بعد اما في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين واختاره صاحب اللباب
لكن المحقق الرضي وصاحب المفتاح جوزا ان لا يقع بعد اما اسم قوله اقامة للازم مقام الخ ان اريد بذلك
جعل اللازم في موضع الملزوم على ما هو الظاهر فيبان المراد ان الفاء لم يقم موضع الشرط اعني
قبل جميع اجزاء الجزاء بل بنى خلالها لغرض الفصل بين اما والفاء فحكما هنا واقعة في صدر ما تقدير
وكذا لم تقم الاسمية مقام المبتدا بل القائم مقامه اما كونها لما التزم لصحة لهم بما فحكان اللازم
واقع موقع الملزوم وفيه بحث لان الظرف معمول لما لا ان اجزاء الجزاء على ما اختاره قدس سره
هنا خالفا في صدر الجزاء فالوجه ان يراد بالاقامة جعل وجود اللازم بمنزلة وجود الملزوم في جملة
فالمقصود ظاهر واما بقاء الاشرفي جملة فيه ان آثار المبتدا وعلاماته كثيرة من الاسمية والحجر
والخبر وحمل بينهما فليس في الاسم بمنزلة وجود اشرفي جملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملة
الشرط والفاء والجزاء فلزوم الفا وابقاء لهما في الجملة قوله علم البلاغة ليس المعنى عليه بل المراد به
علم لزيادة تتعلق بالبلاغة فلا يلزم من عطف ونه ابعيها على البلاغة العطف على جزء العلم ولا من
رجوع الضمير ونه ابعيها رجعه الى جزء الكلمة قوله فيكون من اوفى العلوم الخ تفريع على ما تقدم بواسطة
مقدمة حقة مسلمة هي ان وفائق العربية من جملة اوفى الدفائق ولا حاجة الى ضم المقدمة الاوفائق
الغير المحققة اعني ان وفائقها اوفى الدفائق وذلك لان المدعى كون علم البلاغة ونه ابعيها من اوفى



العلوم قوله به يعرف ان القرآن معجز الخ اما به يعرف على التفصيل والتحقيق انه مشتمل على خواص
خارجة عن قدرة المخلوق فيعرف انه معجز اعلى تاكونه في نهاية درجات البلاغة واما ما ذكر في كتب
الكلام من انه معجزة فعلى وجه الاجمال ومبناه ما هو مسئلة كلامية من اثبات النبوة لسيدنا محمد عليه
الصلوة والسلام قوله فيكون من اجل الخ فالتعليل على اللف والنشر الغير المرتب او كل من العلتين
يكون دليلا على حل من الاجلية والاولوية قوله اثبات الاستناد الخ هذا مبني على ما هو الوقوع من
اختصاص السترا بالحبس والاقتصار يطلق لغة على المعنوي ايضا قوله بمرتبة المعاني المراد بمرتبة
المعاني ان يؤتى بكل معنى على الوجه الذي يليق بان يلاحظ مثلا المسند قبل المسند اليه عند ارادة
حصره واتحاد المسند اليه مقدما عند عدمها قوله بمناسبة الدلالات الظاهران المراد بالمناسبة كونه
عن التقييد المعنوي فيشكل بالمنافاة والاظهر ان يحمل على كون الدلالات مطابقة لمقتضى الاحوال على ما
يستفاد من شرح المفتاح للعلامة قوله من مفتاح صفة للقسم الثالث على جعل التعريف في القسم
لقطيا او يجوز ان يقدر عاملا الظرف موقوفة او حال من اسم كان على ما جوزه صاحب الكشاف قوله
من الكتب المشهورة لا يخفى ان القسم الثالث كتاب لغة مع انه كتير ما يغفر به اليه وبين فيكون كتابا وفي
ايضا قوله به وضع على شئ الخ غاية التوجيه لسند الكلام ان يجعل الضمير الراجع الى شئ مذكرا معرفة
واضافة المرتبة للعهد الخارجي اي وضع على فرد من المرتبة التي تليق بهذا الفرد الموضوع فيها قوله اعني
تحرير الخ يشعر ان مراده بالتمام القرب اليه بجزء اظاهر وان الزيادة في التمام غير مقصودة فلا يصح صفة
التفضيل وان اتم للتهذيب لا يجتمع مع وضع حشو والتكلم بالمحق جواز ذلك الخ ما سبق
مذهب بعضهم والمحق الرضي الخ يؤيده جواز اعمال الغير الراجع الى المحذوف من الظرف واعمال
لفظ القصة فيه باعتبار الاصل وان لم يقدر به ههنا معنى معتبر من قوله وستعرف الفرق بينهما هو ان
الزائد متعين في الحشو دون التطويل وليست شعوبية لم اقف على ما ذكره ولم يود الفرق الآتي مع
اختصاره بلا حاجة الى بسط الكلام على ان هذا الفرق هو المناسب ههنا حيث جعل المصنف الحشو
محتاجا الى التجريد والتطويل غالبا للاختصار فان الفرق الذي ذكره ههنا اشبه بالعكس قوله هو

الى شئ مذكر معرفة الخ

كون الكلام مخ ينبغي ان يجعل مثنا وان لضعف التاليف نظرا الى ان خلاف المحوج الكلام يوجب صعوبة
فهم المرام بالنسبة الى المتبع لقواعد الاعراب قوله هي حكم على الخ اي قضية كلية مشتملة بالقوة
القريبة الى الفعل على احكام ما لختمتها ثم ان الشارح اطلق جزئيات على افراد المفهوم الملي لا على
القضايا التي تحت القضية الكلية بل الشارح اطلاق الفروع عليها فان حمل الجزئيات على ما هو
الظاهر منها تحتاج الى حذف مضاف و مضاف اليها اي على احكام جزئيات موضوعاتها وان حملت
على الفروع يجوز ايضا على وجه التشبيه فلا حاجة الى ارتكاب حذف واما طريق استخراج الفروع بان
يجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول كان يقال مثلا ان زيدا قائم كلام يلقى الى المنكر وكل كلام
كذلك يجب تاكيده فيجب تاكيده ثم اللام في لينعرف للعاقبة والغاية وفي المقام اشكال لانه لا يجوز
ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا التقدير للزوم الدور اللهم الا ان يقال سمع من الموثوق به
فيقال مثلا لتاكيد في جواب المنكر في هذا المثال سمع من الموثوق به وكل ما سمع منه الظاهر انه يحسن
فيه البلاغة فالتاكيد مع منكر يحسن فاندفع قوله فيه تخلص من الاشكال باعتبار الصلوح بمعنى ان
كل ما يصح ان يشاهد يصلح ان يكون مثالا من غير عكس كما قالوا ان قصر التعيين اعم من هذا المعنى والما جعلنا
الاعمية على هذا الوجه لانه اعتبر في المثال ايضاح القواعد وفي الشاهد اثباتها فان اريد الايضاح
فقط والاثبات فقط فيهما متباينان فيما يناسبها وان اريد الايضاح والاثبات في الجملة فبينهما
عموم وخصوص من وجه لكن المفهم من حاشية المنقول عنه قدس سره ان الاخصية باعتبار
انه اعتبر في الشاهد كونه من كلام الثقة دون المثال وجعل قيد الايضاح والاثبات خارجين
عن مفهوميهما وفيه ما فيه انه بعيد لا يفهم من تقرير الشرح فلا يناسب التفريع قوله من الاثبوت وقرئ صحيح
بالتشديد وهو الغالب في الفعل اللازم وقد قرئ بالتخفيف وبهذا ذهب ان صاحب المنتخ جعل المصدر
في الابعين استطلاع والابعين قصر واحدا وبهذا الاول بالتخفيف قطعا لكن صرح ابن وعيش العبد
وهو الامام في هذه الصناعة بان مصدر الابعين قصر بالهمزة المقصورة وتشديد الواو والياء معنو
وهنا قوله قد استعمل هنا الخ لا يخفى انه يجوز ان يكون الواو هنا على حقيقته من غير تجوز وتخفيف على ان يكون





جهدا حالا اي مجتهدا او تمييزا عن نسبة التقصير الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا مجازيا او مفعولا به
بنزع الخافض اي في جهده والاجتهاد ويجوز ايضا تضمين معنى الترك فلا حاجة الى حذف المفعول
وما ذا اختار قدس سره ما اختار رلانه ابلغ او بتنع جهدا في موضع النفع اي الم تشك شيئا من الاجتهاد
مع انه الموافق بالاستعمال المشهور من التعدية الى المفعول بين قوله اي المختص الاسب بقوله واضيفت
الى ذكر ان يرجع الضمير الى القسم الثالث لكنه نظرا الى ان اسناد الترتيب والتهذيب الى مجموع المختصر
احسن قوله اي اخذا واختيارا النفس الترتيب واخذ اللفاظ المرتبة قوله ما تقتضيه معنى لم
ابالغ اي شركت الخ فيما شاركه الى ان تقريبا بس فيها للنفي لانه اذا دخل النفي على كلام فيه قيد كان
المنفي هو المناط نفي القيد على ما نقل في الشرح عن الشيخ وقال في حاشيته ان هذا كلام لا غبار عليه والشك
ان الظاهر هنا تقييد النفي لا نفي القيد لكن بقي هنا الكلام في انه هل يكون في الاحوال حرف النفي ويستفاد
منه على ما فهم من امالي ابن الحاجب فاكثره قد سبق منه هنا بيان لاحوال النفي وتقييده وتوضيح لما حصل
المعنى الموجب نادرا في النفي بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر لان المفعول له هو الغرض الحامل
على الفعل المعلل واعلم ان المفهوم من شرح الكافية لا يجب نفي القيد عما قيد بان يدخل على
الكلام المعلل بالقيد وقد كتبنا عبارته في حاشية الشرح فليتامل قوله لمطابق اسمه الخ اي ليكون
اسمه باعتبار المعنى العلمي مطابقا مناسبا لمعناه الاصطلاحي قوله خدم المسند اليه مقصد الخ وذلك لانه يناسب
جعل الواو للعطف لان من محسنات الوصل تناسب المعطوف بين في المضارعية والماضوية ولا
يضر جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع المثبت اذا يكون حالا بالضرورة بالواو لا بدونها يجوز ان
يجعل معطوفا على ما سبق بناء على انه عدل في المعطوف على الماضوية الى المضارعية لقصد الاستمرار
لانا نقول في التقديم فائدة الاستمرار مع الاحتراز عن عدم تلك المناسبة بين المعطوف بين فالمناسب
التقديم بقي انه لا حاجة في افادة المقصود الى زيادة الواو فكان على المصنف ترك الواو وجعل الجملة
حالا باعتبار الاشتمال على ضمير المتكلم الذي هو عين ذي الحال على ما سبق قوله حال من ان
يضع يده انما لم يجعله ظرفا لغوا لان الاسناد الى ان النفع مجرد الفضل والكرم لا امر ذاتي في المختصر

او المؤلف قوله عيسى وكافى خالصه عزوفا ذكره فى الصحاح من ان حسبك درهم اى كفاك بيان للمعنى بالمآل قوله على ما مرح به صاحب المفتاح الخ انما احتاج الى ذكر هذا التصريح لما اشتهر من ان المخصص هى مبتدا اخبره جملة المقدمة او خبر مبتدا محذوف و وجه التوفيق ان المشهور على الغالب قوله و على تقدير الخ فان قيل لم لا يجوز ان يكون هو جملة انشائية ابضا او ان يعطف عليه بتقدير المبتدا اى و هو نعم الوكيل و معناه هو مسئول فى حقه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية مستقلة خبرها جملة فعلية انشائية او ان يعطف على مجرد حسبى لكن بدون اعتبار معنى بحسبنى و يكفينى و يجوز عطف جملة الخ لما حمل من الاعراب على المفردات و يجرى اذا و على شكلته كما انه عدل هنا الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه فلذا جعل الجملة الانشائية اقل من القليل و الانصاف انه لا يفهم من قولنا هو نعم الوكيل معنى التوكل و الاعتماد بل مجرد انشاء المدح و قد ذكر الشيخ الرضى انه يجوز عطف الفعل على الاسم و بالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل كما فى قوله تعالى فالق الاصباح و جعل الليل اى خلق الاصباح فلا يجوز نحو مررت برجل طويل و يضرب فلا يجوز عطف الفعل على الاسم بتقدير الفعل ثم ان جملة الانشائية لا تزال على المدح من جميع الوجوه بل باعتبار العنوان الذى عبر به عن الفاعل و ما يتعلق به مثلا نعم الوكيل يدل على المدح باعتبار الوكالة و تواابعها و هذا يستفاد من قولنا هو جيد الوكالة ايضا لا يقال نعم الوكيل يدل و ضعا على المدح العام بخلاف قولنا جيد الوكالة لانا نقول ذكر فى شرح المفتاح للسيد قدس سره فى اذا و نعم و الكلمة يدل على خصلة مطلقة غير معينة بقرينة المقام يحمل على العموم حذرا عن الترجيح و وضعا للحكم بذلك فعلى قولنا جيد الوكيل يحمل عليه فى مقام المدح و المقام الخطابى ثم نقول المناسب على ما ذكره ان يقال فى المعطوف عليه اى هو حسبى ايضا بعبارة نعم الحسب كما المعطوف اى نعم الوكيل بلا فرق بقى امر و هو ان العبارة مشعرة بان عطف الانشاء على الخبر لا يجوز عن خصوصه و هنا الامر ليس كذلك لانه يجوز عطفه عليه فيما اذا كان له محل من الاعراب كما فى هذا المقام صرح بذلك صاحب الكشاف فى سورة نوح حيث قال و لا تزد الظالمين عطف على قوله رب انهم عصونى على حكاية





كلام نوح عليه السلام و معناه قال رب انهم عصونى و قال تعالى لا تزد الظالمين الا ضلالا اى قال هذين القولين اقول ذكر صاحب الكشف فى بيان الكشاف لخاصل المعنى اشارة الى ان الواو من كلام الله تعالى لا من حكاية ما بعدها من الحكى و انما ارتكب هذا التكلف فرارا من عطف الانشاء على الخبر و يمكن ان يجاب ايضا بان المقصود الاشارة الى وضع ما نبه هم على ما به المشابهة من ان الجملة الانشائية اذا وقعت خبرا بعد القول فيكون فى الحقيقة مفردا منعلق الجملة فلا يلزم المحذور و ان عطف الانشاء على الخبر هنا يتنزل على قصد رفع ما نقل عنه قدس سره فى الحاشية من ان الكشف و التحقيق للزمخشرى قوله رئب المخترعات ما به مقصود فى الجملة عزيز الخطيبة ثم انه كتب قدس سره فى الحاشية ان الحصر مبنى على ان الامثلة و الشواهد من قبيل المقاصد نظرا الى كونها من جزئيات القواعد و الا يخفى ان اعتراضات المصنف ايضا ينبغى ان يحمل من المقاصد باعتبارا خا منعلقة بها قوله فى تاويه المراد اى فى معنى التاويه لانه كبينة التاويه و الاخاوة كما فى الفن الثانى قوله و تهم كى سنين حيث نقل قدس سره اول الخاتمة عن المصنف عبارة دالة على ان الخاتمة من الفن الثالث و من يؤيد ذلك ان المصنف صير اجزاء الكتاب فى الفنون الثلثة فى آخر المقدمة و لم يلتفت الى ذكر الخاتمة قوله بطريق التوزيع العددى الخ لا يخفى انه لم يذكر شيأ من القواعد فيما سبق من الفنون بعنوان الفن الا انها ذكرت سابقا بعنوان ما يجوز به عن مخاطرع تاويه المراد و ما يجوز به عن مخاطرع التقييد و ما يعرف به وجوه التحسين و هذه الامور معلومة الانصاف بالفنون و هذا القدر كاف و يرد عليه انه لا فائدة فى جعل هذا المعانى فى يمكن ان يقال لما كان المجموع الفن الثانى و الثالث حسنا لبعد العهد اجرى الاول على طريقتها قوله المقدمة الخ اعلم ان المقدمة فى الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت الى الاسمية فاما ان يجعل اسما للطائفة المقدمة من الجيش ثم ينقل منها على وجه الحقيقة او الى ما يسلم اول كل شئ و يتعين المراد بها الاضافة فيقال مقدمة الكتاب و مقدمة العلم و مقدمة الكلام و اما ان ينقل من الوصفية للاسم اول على شئ و يقصد التعيين بالاضافة كالجيش و الكتاب و الكلام فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب بواسطة و على الثانى بلا واسطة و الى اعتبار الواسطة ينظر كلام الفاضل حيث

حيث قال خدم بعض تقدم ح

قال المقدمة بجماعة التي تتقدم الجيش من خدم بمعنى تقدم وخدا ستعيرت للاول بكل شئ فقيل لمقدمة الكتاب ومقدمة الكلام والى هنا بمعنى واحد والمراد بالواسطة يميل كلام المؤلف حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة جيش ومقدمة الكتاب واما اطلاق المقدمة على الوصيفة واطلاقها على الاسم المذكورة باعتبار معنى التقدم تغيبا نه مخالف لما يتبادر من الفاتح وغيره من الكتاب وينبغي ان يعلم ان المقدمة بكسر الدال بحسب الرواية على ما صرح به في الفاتح ويؤيده الدراية ايضا اذ المتبادر من الكسر الاستحقاق الذاتي في التقدم وان اختيار والاخذ بان خدم اللازم دون المتعدي من ان الظاهر ان يضاف الصفات المتعدية الى المفعول لا الى عالمه نوع تعلق به كما لا يخفى على الكتاب هنا لان المقدم في الحقيقة الصاحب لا الكتاب غفر قوله بنوه خف عليك الخ تبيانه جعل العلامة في شرح المفتاح مقدمة العلم اعم مما يتوقف عليه تصورا او ذاتا او شرحا حاقوله ومقدمة الكتاب لطائفة الخ لا يخفى ان المتبادر من العبارة ان اطلاق مقدمة الكتاب اصطلاح من القوم لا من عند الشارح في مقابلة مقدمة العلم وقد ذكر في شرح المفتاح انها اسم لتلك الطائفة فاعترض عليه بان القوم يطلقون المقدمة على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم للعلاقة الظاهرة بين اللفظ والمعنى ولا يطلقون على ما يكون مدلولها عم من مقدمة العلم فلا يتم كلام الشارح بمجرد ان لكل احد ان يصطلح على ما شاء والجواب ان كثيرا من القوم يطلقون المقدمة على طائفة من الكلام اتم المقصود بل على الشارح ان يتفحص عن القوم ما يدل على اصطلاح منهم على التسمية المقدمة بازاء طائفة من الالفاظ الدالة على ما هو اعم من مقدمة العلم ويمكن ان يقال كلام الفاتح والمغرب يدل على ان ذلك الاطلاق لعلاقة الاولية لا للعلاقة التي بين اللفظ والمعنى والاختصاص في كلامها يدل على مقدمة العلم ولا شك شيوع ذلك الاطلاق في عبارة المصنفين كاطلاق مقدمة العلم حتى جعل المغرب ذلك الاطلاق فقط بل مقدمة الجيش واطلاقها حقيقة عرفية عند الاكثر وكثير من التصانيف مقدمتها اعم مما يدل على مقدمة العلم تامل قوله وهي في الاصل ينبغي الخ الاصالة بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي غالبا وبالاصل المعنى اللغوي سواء كان حقيقة او مجازا والمقصود من الابناء اعم من ان يكون بطريق المطابقة او التضمن او الالتزام



قوله به وصف بها المفرد الخ لا يخفى ان الظاهر ان يوصف المركب الناقصة ايضا بالفصاحة وهي خارجة عن ظاهر العبارة فينبغي اعتبار التاويل في المفرد او في الكلام فذهب الشارح قدس سره الى الاول نظرا الى انه شاع اطلاق المفرد على ما يقابله من المثنى والمجموع والمضاف والكلام ولم يعهد مثل ذلك في لفظ الكلام واختار بعضهم التاويل في الثاني بان يراد بالكلام المركب مطلقا فان الاسم خاص على العام وهو صحيح لانه يلزم ان يكون تلك المركبات مخالية عما يخل بفصاحة المفرد فصيحة مع اشتمالها على ما يخل فصاحة الكلام كضعف التاليف فانه يخل بفصاحة الكلام ولم يذكر في المفرد وابعد من ذلك اعتبار خروجها عن الفصاحة بضم كلمة فصيحة معها بمنع من ذلك كيف وانها غير فصيحة باعتبار عروض التعقيد وبينها بلا زيادة كلمة او نقصانها هذا وقد ظهر من بيان المفرد ما يدل جزء على جزء معناه فيتناول الاعلام المركبة المشتملة على ما فوق الكلمة بل على ضعف التاليف ايضا لان الاعراب باعتبار المنقول عنه فينبغي ان يكون فصيحا او يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيدا خر والجواب ان تلك الاعلام مركبات في اصطلاح المحققين من النحاة فان المفرد عندهم الملفوظ بلفظا واحدا بحسب العرف او تظر بهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكل علم مركب يشتمل على اعراب كما مفردات في اصطلاح المنطق فان نظر في المعاني اصالة هذا التعريف للمفرد باصطلاحهم والى هذا التحقيق اشارة في حاشية المطالع قوله وهي تنبئ عن الوصول الخ ان ترك هنا تبدل الاصل اذ معناه معتد لغة واصطلاحا فانه قال العلامة في ديباجة شرحه على المفتاح البلاغة في الاصل مصدر بلغ الرجل اذا صار بليغا وهو ان يبلغ الرجل بعبارته كنه مراده مع ايجاز بلا اخلال واطالة من غير اطال وقيل هو اسم جامع حسن اللفظ في صحة المعنى والصحيح ما ذكره المصنف وهو ان البلاغة يرجع المتكلم في اداء المعاني الى آخر تعريف المفتاح قوله لم يسم كلمة بليغة اعترض عليه بان ذلك اخص من الاولى اذ المفرد على توجيهه قدس سره يتناول المركبات الناقصة ايضا والقول باشتمال الكلمة عليها بعيد جدا والجواب ان الكلمة ايضا قد يطلق ويتناولها ايضا على ما يضم من اول القسم الثاني من المفتاح وكذا ما ذكر انما يرد الخ ان الاولى على انصار البلاغة عليها لانه

الملفوظ بلفظ واحد ح

كلام العرب ولا في كلام الادباء والمصنفين ايضا قوله في امر بهما الخ يصلح للتعريف بحث بنا
على ما عدا سواه والا فلا شك في وجود المفهومات العامة قوله كقاسم ابن محمد الخ وكذا
على ذلك بان القسمين مشتركان في حقيقة واحدة اعني الذكور بعد الاولاد اخوانهما فافهم قوله
فالفصاحة للمفرد والظرف اما صفة بتقدير العامل المعرف على ما بيناه جوازه من كلامه قدس سره
في بحث ترك المسند في شرح المفتاح او بتقدير مشتق انظرا الى ان اللام في الفصاحة للجنس
والمعرف بلام الجنس مطلقا في حكم النكرة على ما ذكره في شرح المفتاح واما ظرف لغو بعض النسبة
التي يشتمل عليها الجملة واما حال على ما جوزه بعض النحاة من مجيء الحال عن المبتدا فان قبلا يبقى
التقييد بها وحال مقيدة للعامل على الاطلاق قد صرح بذلك في محل الرضي قال الاولى جعله صفة
قلنا اطلاق التقييد فيما اذا جعل العامل في الحال الابتدا غير مسلم ولو سلم فيقال الصفة للحال
بحسب التقييد فان التخصيص لا كمن لشيء يفيد نفي الحكم عما عداه في الخبريات والمطلوبيات كما
سيجيء في بحث الاستتباع من الفن الثالث قوله وتغير الفصاحة بالخلوص الخ وذلك لما نقل
عنه قدس سره في حاشية المطول ان الخلوص لازم غير معلول لكون الفصاحة وجودية والخلوص
عدميا فلا يصح ان يقال ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان يقال ان الفصيح هو الخالص وانما
استقام في الجملة لقصد المبالغة واذعاء كونها نفس الخلوص لا يقال يمتنع التعريف بالمباين
وهو من الاذعاء وقصد المبالغة فانا بلغنا اليه في التعريفات لانا نقول الاذعاء كثيرا ما يكون
ويكتفون بمجرد ان قصد المعرف يستلزم قصد المعرف وبعبرون عن قصد المبالغة والاذعاء في
التعريفات واستتباع التعريف بالمباين اصطلاح المنطقيين فلم يرد علينا الظاهر ان المراد
بالوجود هنا ما لا يكون العدم داخلا في مفهومه بالعدمي ما يدخل العدم في مفهومه ويصح حمل
احدهما على الآخر كما يقال البياض لا سواد ويؤيد ذلك اثبات القوم للقضايا المعدولة وانما
امتنع التعريف بها لو كان الفصاحة امرا وجوديا والخلوص عدميا او الفصاحة وجوديا امرا والخلوص
عدميا فافهم قوله وجب تثقيلها الثقل على وزن الصبور خلاف الخفة مصدر ثقل الشيء بالضم والثقل

بكسر الفاء

بكسر الفاء وسكون العين واحد الاثقال وعناء بالفارسية سكران على ما في المهذب والمختار الاول
انسب لفظا باعتبار عطف الخشن لكن المعنى الثاني اولى بحسب المقام قوله والغير عائد
الى الفرع المذكور في البيت السابق اعني وفرع يزين المتن اسود فاحم اثبت كفتو النخلة
المتطاول فيكون اضافة الغدائر اليه من اضافة الجزء الى الكل والجزء الى الكل اذا وقع الشعر
مطلقا على ما في المهذب او الشعر النابت كما في الصحاح والاثيث الكثير والعثنون بالكسر من اللحية بتثليث
عثنون والعنب والعثكول بالضم والعنقال بالكسر ما عليه البسر من عيدان العثنون وعنقال العثنون اس
كشعر عثكوله وقد يجيء العثكول بمعنى العثنون ايضا في الكلام مبالغة بليغة واعلم انه جعل في الفائق
والمهذب الغدير مطلق الشعر فما وجه المناسبة ان يجعل غير غدائره اجعالا الجميلة بتأويل
المذكور ويؤيد ذلك انه روي ان المعهود في نساء العرب ضفر مجموع الشعر وسط الراس وجعل ضفيرة
بناحية الرماة ثم تقنيعها تحت المقنع والمرسل قوله من الحروف المهموسة الرخوة الحروف المهموسة
حروف هذا التركيب هي سنشخك خصفة الضحت بالغين المعجمة واما المهملة الاولى في المسئلة
وخصفه بالخاء المعجمة والصاد المهملة اسم امراة والمجهورة ما عدا حروف ذلك التركيب والشديدة
حروف قولك جدك قطبت اي مزجت الشراب بالماء والرخوة ما عداها وما عدا ما في قولك لم يروعنا
وهذه محروف بين الشديدة والرخوة قوله وفيه نظر لان الخ واجيب بان الزاء المعجمة من المجهورة والرخوة
والظر وصف دخل بجلاء الراء المهملة من المجهورة التي بين الشديدة والرخوة وانت خبير بان وصف
الزاء المعجمة بصفة الزاء المشتركة دون المختصة لغو قوله على ان هذا القائل الخ فالقول بوجود
كلمات غير فصيحة في كلام فصيح فسد بناء على قوله لان فصاحة الكلام مشروط في فصاحة الكلام فحذا
وخذا داخل المركبات الناقصة والتامة معا في الكلام بخلاف فن فسر الكلام بالمركب التام فانه يوجد
كلام فصيح في الجملة اعني المركب الناقص بدون اشتراط فصاحة الكلمات قوله والقياس على الكلام
الخ بعني ان هذا القائل قاس وقوع الكلمة الغير الفصيحة في كلام فصيح على وقوع الكلمة الغير العربية
في القرآن الذي هو عربي لقوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا وذلك لقياس فاسد لان الكلام

القرآنية الخ قبيل اخماروميه او فارسيه او هنديه كالقطاس والسجيل والمشكاة عربيه على
موافق اللغتين والعلم للغيرية انا انزلنا راجع الى السورة واطلاق القرآن على البعض شائع
ولو سلم فالعلم ان عربيته باعتبار اغلب الاجزاء كما ذهب اليه هذا القائل بل باعتبار الاسلوب وانسلم
خالفناس صانع الفارق لانه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمة ولم يشترط عربية اجزاء وبانه
الكلام يمكن كون الاكثر على لغة العرب نسبة المجموع اليهم واعترض على ذلك انه يشترط فصاحة
الكلام فصاحة المركب التام او مطلق المركب والاقتضى ذلك ان يشترط فصاحة الكلمة في فصاحة
هذا الكلام مسماه بالسورة او القرآن فافهم وذكروا ان المراد العلم المسند والمسند اليه خارج عن حقيقة
الكلام والجواب ان حقيقة الكلام لا يتوقف على ماوراء مسند ومسند اليه لكنه شائع اطلاق الكلام على
المركب فمرادا وعليها وفصاحة مثل السورة والقرآن لا يمكن او خالها فصاحة المفرد فينبغي ان يدخل
في فصاحة الكلام وهذا شرط فصاحة الكلام بها لانه لما لم يتوقف عدم فصاحة احد الجزئين على المسند
والمسند اليه بوصف الكل بالفصاحة فكذا لا بوصف السورة او القرآن بالفصاحة اذا لم يكن بعض اجزائه
فصيحا وان كان ذلك البعض مركبا ناقصا قوله مجانبة اي مجانب ويجوز الاضافة تجهل بان الموزون غير فصيح
او بان الاولى ابراد الفصيح او نسبة العجز عن ابراد الفصيح بدل غير الفصيح فهل بقي احتمال القسم الثالث
وهو ابراد غير الفصيح لنكتة وحكمة لا تحصل الا بما عنه لمانع من القدرة والعلم بها ذكر واجيب بان ذلك
سفه لا يليق بكمال القرآن الذي عارض به بجزءه ومقدمنا للنبي عليه الصلوة والسلام لكمال بلاغته و
فصاحته والظاهر ان الاتيان بالسفه بنتيجة تجهل بانه سفه فتنبه قد على بحث نسبة تجهل ورد بان
ذلك بالنسبة الينا بتصوره اما بالنسبة اليه تعالى فلا لان كل ما يفعله الله تعالى فهو حسن وقبيح للغائب
على الشاهد غير مستقيم على ما علم في الكلام والجواب ان الحسن لغة لم يجوز واصدوره بالاباليق بالحكيم
من افعاله تعالى اصلا والاشاعرة رحمهم الله وان خالفوا ابالجواز لكنهم لم يقولوا بالوقوع ذلك مما عندنا فضلا
بلا ضرورة ودليل من الكتاب والسنة مستبعا بمثل هذا الامر تأمل قوله كون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى الخ ان خبير بانه يلزم على ظاهر هذا التفسير استعمال القرآن على غير الفصيح مثل المتنافيات



والفظ الاب بالتشديد على كثير من الصحابة رضي الله عنهم وكذا قوله ان هذان لساحران
تأمل قوله اي مدة قضاء مطلقا لا هذا سواء افق لنظام الصحاح لكنه ذكر في الاساس النزع وفقه الحاجب
بالمتقوا سد قوله اي السيف السريجي الخ يمكن ان يعتبر لهذا التخريج وجه يستقيم على خاطرهم وبهان
يقال ان فعلي قد يجيء للصيرورة فحاصله ما صله كونه فوس الرجل اي فرسا كالقوس فالمسرج مصدر
بمعنى الفاعل وحينئذ يجوز بان النسبة على بعض النسبة الى اصله كونه فوسا اي نسبة الى الفرس المسرج
من سرجته اي نسبته الى السرج يجيء والسرج وزوذلك بان التفعيل لم يجئ للنسبة بعض المناسبة
قوله قيل ايضا من هذا القبيل وماخوذ من السرج على ما صرح به الامام المرزوقي حيث قال
السريجي منسوب الى السرج ويجوز ان يكون وصفا بذلك لكثرة مائه وروقه كان عينه سراجا ومنه
قيل سرج الله اميرك اي حسنه ونوره بهكذا اكتب فدس سوقه بالجواب بخطه الشريف فلا حاجة
لنا الى تصحيح غيره فاكتب في كثير من النسخ ويبقى ان يعلم انه وقع عطف ماخوذ وقع خطه باو لا بالواو
فالجواب وجهان لكن يرد على الوجه الاول انه ورد سرج الله بهذا المعنى في الديوان والتاج وغيرهما
من كتب اللغة اللهم الا ان يقال استهاره في كتب اللغة من المتاخرين بعد حكم من قدماء اهل المعاني
بغرابة السرج واجيب بان ذلك لا استهار لا يناسب في الاحتياج لما تخريج الوجه البعيد وانت خبير بانه
لا يحسن جعل الجواب وجهين متقابلين قوله على خلافه يابث من الواضح لقد احسن قدس سره وفي
نعم القانون بهمنا لكن الذكور في المطول ان المراد بالقانون بهمنا القانون الصرفي فيرد عليه انه اذا
غير ضبط العين مثلا الى الكسر صار غير فصيح والشك ان ذلك متعلق بعلم اللغة دون التصريف ويمكن ان
يقال الكلام في فصاحة اللفظ المفرد وضع وما ذكر ليس بوضع لا يقال فالاجلى ايضا خارج لانا نقول
بوضع لانا نقول نحن نجيبهم بان اصل الاجلى الاجلى بمنزلة الوضع لا يضا غاية الامر انه تسمح في اطلاقه
واعلم انه ينبغي ان يجعل المفردات بمنا شاملة للمركبات الناقصة التي حكمها حكم المفرد اذ الجمل مسلوبة عن بعض
غلب الواو والادغام كان غير فصيح بقي بمنا فشة باعتبار انه يقع مثل ذلك المركب التام ايضا فانه اذا
قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الميم فانه كان غير فصيح تأمل قوله الحمد لله الخ اولا انت

ملبك الناصر ربا فاضل قدسه ونحو آل وماء وذلك لان اصل آل اهيل واصل ماء موا بدل الهمزة من الهاء
غير شاذ سواء قيل الاصل في تحقيق الخ بهو نة اللغة الابيض مطلقا والابيض الجسمة من تحقيل تخلقه من اللبن
غذمت او حال واما جعلها بعضا خبرا فضيفا نه لا يستفاد من العبارة قيده فيه نظر وجه النظر انه ان اراد صاحب
القيل ان الخلوص عن الكراهة داخل في مفهوم الفصاحة ممنوع وان اراد انه لو لم يذكر لزم فصاحة الكريهة
مع خلوصه عنها كما سيصرح به بعضهم فهو ايضا ممنوع لجواز ان الغرابة الخ لا ينبغي ان يراد ان الغرابة مشتملة على الكراهة
فالكراهة بحسب المفهوم هي الغرابة فان فيه وجه المنع على انك ظاهر غاية الظهور بل اراد ان سبب الكراهة معتبر في
الغرابة فالقول باشتراط الخلوص عن الغرابة فيه قوة اشتراط الخلوص عن الكراهة لكن ذكر الا فاضل بعض
في محل المنع قوله وقيل ان الكراهة الخ وقد يتوهم ان هذا اشارة الى ما ذكره الخلخالي لي من ان الكراهة
اما راجعة الى النظم او الى الغرابة او الى الشيء له على تركيب يشعر عند الطبع فعلى الاولين ذكر
الكراهة مستغنى عنه وعلى الاخير لا بد من ذكره بانه تعريف الفصاحة والا يخفى ان نظره فاسد
لانه وجه على انك لان تحكم لي ايضا اعرف بان كراهة بعض الالفاظ يرجع النظم واما اثبات انه
لا دخل للنظم في الكراهة اصلا فمشكل اقول للضرورة في القبول بان مقصوده قدس سره ايراد النظر
على كلام الخلخالي لي بل على قول من قال بان الكراهة يجوز ان النظم الا ان عليه التقلي ويبقى ان يعلم ان
كلام الخلخالي لي ما علل لانه يكفي لصاحب القيل المذكور في المتن ان يلتزم في بعض الصور ذكر الكراهة
في تعريف الفصاحة والا ينفعه عزافه بوجه والكراهة في جملة بدون النظم واعلم انه قال الكاشي شارح
المفتاح ان النظم بالفتح مصدر قولهم نظم الرجل بالكسر جيد نظمه اي حسن الصوت في القراءة والمغني
الثاني هو الانسب بهذا القول مع فصاحته ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي نظم صاحبا كما تقدم
فصاحة الكلام او ان يكون بمعنى بعد على ما في الرياض للقاضي واما جعلها طرفا لغة للخلوص في
اختلف فيه النحاة لان الاخفش اشترط ان يكون المفعول معه بحيث يصح للسناد الفعل اليه وخالفه
بعض النحاة وتحقق مذهبه بقول بعض العرب انتظرك مع طلوع الشمس ليكذا يستفاد من الشرح
الكبير على الكافية وفيه بحث لنا فتدبر ما ذكره المحشي من ان اللام عند الاضافة تفيد معنى الاول

خالفوا بعضهم اشتراط الخلوص عن الغرابة بتحقق في اشتراط الخلوص عن الكراهة الخ



موضع الاجتماع الثاني في زمانه الثالث مراده عنه الا ان المشهور مذهب الاخفش سيجيء وضع
الالتباس بخلاف قول العرب الابرح ان الشيخ الرضي جوز في تعريف الكلام ان يكون البيان قوله
بالمعنى وبعض مع فرزه السيد رحمه الله بانه يلزم ان يصير المتضين والمتضمن امرا واحدا وقوله حال من
الضمير في خلوصه فانا قبل يلزم ان يصير مثل زيد اجلل فصيح فانه يصدق عليه في تلك الحالة
انه خالص عن الكراهة حالة فصاحة الكلام كما يقال الكرم الحسنى وهو حال الكلمة فانه اذا اتصف شخص
حال الكلمة ثم صار فقيرا يصدق عليه انه كريم وان لم يكن متصفا حال الفقر فلنا يمكن ان يجاب
مذهب بعض النحاة ان الاتصاف يجوز في غير زمان الحال فلا يصدق فلان على زيد اجلل انه خالص وفصيح
في زمان فصاحة الكلام الذي مضى هذا الزمان او بعده واجيب بان مثل زيد اجلل ليس متصفا بزيد
اجلل بل بغايره فليس الكلام واحد حالتان بخلاف الفقير فانه شخص واحد له حالتان وفيه انه اكثر
غدض سره في الطول ان مثل هذه فصيح فصيح في موضع غير فصيح في مقام آخر اللهم الا ان يقال
التلفظ في مقام بغاير التلفظ الآخر بالشخص وفيه يلزم ان يكون الخ وذلك لانه يصير الظرف قيدا
للتنافر الداخل تحت النفي اعني الخلوص والمقيد بنفي او بانتفاء القيد فقط وهو الاظهر او بانتفاء
القيد فقط وهو محال او بانتفائهما والمقصود هو المتوسط فيمنع الخلل في التعريف لاحتمال غير
المقصود لا يقال اذا علم ان التنافر مع فصاحة الكلام قد علم منه انحلال التنافر مع عدم الفصاحة
بالطريق الاولى انا نقول ذلك غير ملتفت اليه في التعريفات سيما مع الوجه الصحيح ولو سلم فلنا التعريف
متناول لانتفاء التنافر والفصاحة معا لجواز ان يكون انتفاء الفصاحة لمجرد الغرابة او مخالفة
القياس بدون تنافر الحروف والاولى به فيه غير مسلمة لانه تقيد شرط ووجد شرط آخر كما في صورة
التنافر مع الفصاحة نعم سلمنا الاولوية اذا امكن عدم الفصاحة بالغرابة والمخالفة معا واجتماعهما
مع تنافر الحروف لانه يكون من الاخلال لا مرين قوله المشهور بين الجمهور لا يخفى انه يحصل الضعف
بمخالفة القانون المعتبر عند الكل ايضا ويمكن ان يقال هذا يعلم بالطريق الاولى وبقال الكلام في تركيب
معين في الجملة مع انه يمكن جعل الشهير بين الجمهور متناولا لما اعتبره بجميع قوله لفظا او معنى او حكما

ملبك الناس ربا فحبل ذقنه وتحته آل وماء وذكر ان اصل آل اهيل واصل ماء ماه وابدل الهمزة من الهاء
غير شاهد قوله الاخر من تحيل الخ هو بالغين المعجمة الابيض مطلقا والابيض الجهمة من تحيل تخلله من البياض
قدمت او حال واما جعلها ايضا خبر افضيانه لا يستقيم من العبارة قوله وفيه نظر وجه النظر ان اراد صاحب
التسهيل ان الخلو عن الكراهة داخل في مفهوم الفصاحة فممنوع وان اراد انه لو لم يذكر لزم فصاحة الكلام
مع خلوه عما ذكر فممنوع ايضا لانا نمنع مغايرة الغرابة للكراهة الخ لا يتبين ان مراد ان الغرابة مشتملة على الكراهة
فالكراهة بحسب المفهوم هي الغرابة فان توجيه المنع على انك ظاهر غاية الظهور بل اراد ان سبب الكراهة متحقق في
الغرابة فالقول باشتراط الخلو عن الغرابة فيه قوة اشتراط الخلو عن الكراهة لكن ذكر الكراهة هنا
في محل المنع قوله وقيل ان الكراهة الخ وقد يتوهم ان هذا اشارة الى ما ذكره الخلخالي من ان الكراهة
اما راجعة الى النظم او الى الغرابة او الى اشتماله على تركيب يتنفر عنه الطبع فعلى الاولين ذكر
الكراهة مستغنى عنه وعلى الاخير لا بد من ذكرها في تعريف الفصاحة ولا يخفى ان نظره قدس سره
لا يتوجه على انك لان الخلخالي ايضا اعترف بان كراهة بعض الالفاظ يغير النظم واما اثبات انه
لا دخل للنظم في الكراهة اصلا فلا قول لاحد ضرورة في القبول بان مقصوده قدس سره ايراد النظر
على كلام الخلخالي بل على قول صاحب المفتاح بان الكراهة بحر النظم الا ان عليه التنقل ويبقى ان يقال ان
كلام الخلخالي باطل لانه يكفي لصاحب القيل المذكور في المتن ان يلتزم في بعض الصور ذكر الكراهة
في تعريف الفصاحة والا ينفعه اعترافه بوجود الكراهة في جملة بدون النظم واعلم انه قال الكاشي شارح
المفتاح ان النظم بالفتح مصدر قولهم نظم الرجل بالكسر جيد نظمه اي حسن الصوت في القراءة والمعنى
الثاني هو الاناسب بقوله فصاحتها يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي ظهر ظهورا كائنا مع
فصاحة الكلمات او ان يكون بعض بعد على ما في الهادي للشاوي واما جعلها ظرفا لفظ الخلاصي في
اختلف فيه النحاة لان الاخفش اشترط ان يكون المفعول معه بحيث يصح اسناد الفعل اليه وخالفه
بعض النحاة ونقض مذهبه بقول بعض العرب انظر لك مع طلوع الشمس هكذا استفاده الشريف
الكبير على الكافية وبه يندفع ما ذكره المحشي من ان ليح عند الاضافة تفيد معاني الاول

في

في الغرابة يشترط خلوه عن الغرابة كما يشترط خلوه عن الكراهة



موضع الاجتماع الثاني زمانه الثالث مرادفة عنه الا ان المشهور مذهب الاخفش سيما موضع
الالتباس بخلاف قول العرب الا ابرح ان الشيخ الرضي جوز تخريجا لكلام ان يكون الباء في قوله
بالحسنا وبعض مع فرقه السيد رحمه الله بانه يلزم ان يصير المنفي والمنفي امرا واحدا قوله حال من
الضمير في خلوصه فانا قيل يلزم ان يصير مثل زيد اجلى فصيحا فانه يصدق عليه في تلك الحالة
انه خالص عما ذكر في حالة فصاحة الكلام كما يقال الكرم السخاوة حال المكنة فاذا سمي شخص
حال المكنة ثم صار فقيرا يصدق عليه انه كريم وان لم يكن سخيا حال الفقر قلنا يمكن ان يجاب
مذهب بعض النحاة ان المشتق مجاز في غير زمان التلبس فلا يصدق على زيد اجلى انه خالص وفصيح
في زمان فصاحة الكلام الذي صار هذا الزمان او بعده واجيب بان مثل زيد اجلى ليس متذرعا زيد
اجلى بل بغاير وه فليس الكلام واحد حالتان بحسب الحقيقة فانه شخص واحد له حالتان وفيه انه ذكر
قدس سره في المطول ان مثل هذا مجاز في موضع غير فصيح في مقام آخر اللهم الا ان يقال
التلفظ في مقام يغاير التلفظ الآخر بالشخص قوله يلزم ان يكون الخ وذلك لانه بعد الظرف قيدا
للتنافر الداخل تحت النفي اعني تحلل وانتفاء القيد بتمامه وانتفاء القيد فقط وهو الاظهر وانتفاء
القيد فقط وهو تحليل او انتفاء المجموع والمقصود هو المتوسط فيقع التحليل في التعريف لاحتمال غير
المقصود ولا يقال اذا علم ان التنافر مع فصاحة الكلام قلل علم منه اخلال التنافر مع عدم الفصاحة
بالطريق الاولى لانا نقول ذلك غير ملتفت اليه في التعريفات بجامع الوجه الصحيح ولسلم فقط التعريف
متناول لانتفاء التنافر والفصاحة معا لجواز ان يكون انتفاء الفصاحة لمجرد الغرابة او مخالفة
القياس بدون تنافر الحروف والاولى به فيه غير مسلمة لانه قيد بشرطه وجد شرطه الخ كما في صورة
التنافر مع الفصاحة نمنع سلب الاولوية اذا كان عدم الفصاحة بالغرابة والمخالفة معا واجتماعهما
مع تنافر الحروف لانه يكون مع الاخلال لا مرين قوله المشهور بين الجمهور لا يخفى انه يحصل الضعف
بمخالفة القانون المعتبر عند الكل ايضا ويمكن ان يقال هذا جعل بالطريق الاولى وبقال الكلام في تركيب
صحيح في الجملة مع انه يمكن جعل الشهرة بين الجمهور شاهدا لا الا عتبره بجميع قوله لفظا او معنى او حكما

انسام للقبلية او التقدم على ذكر المرجع او انسام للذكر لكن الاول هو المشهور في الكتب
والامر في ذلك سهل ثم التقدم اللفظي ان يكون المرجع ملفوظا به صريحا قبل الغير سواء كان من
حيث المرتبة والمعنى ايضا مقدما اولا والتقدم المعنوي ان لا يكون المرجع مصرحا بتقدمه لكن
يكون هناك ما يقتضي ذكره قبل الغير وذلك انواع مثل ذكر الفعل المتعدي للمرجع كما اعطى ابوه اخوه
للثنوي ومثل سياق الكلام المستلزم له استلزما ظاهرا او بعيدا ومثل معنى الفاعلية والابتداء
المقتضيين لتقدم الفاعل والمبتدا على المفعول والخبر رتبة وكذا معنى المفعول الاول في باب
اعطيت بقتضي تقدمه على المفعول الثاني والتقدم الحكمي ان يتاخر المرجع عن الغير لفظا ولا يكون
هناك ما يقتضي تقدمه الا الغير المذكور بحسب اصل وضعه موخرة لتقدم المرجع لكنه قد خولف
ذلك الاصل لنكت الابهام ثم التفصيل فالاضمار الممتنع ما لا يقصد فيه نكتة اصلا قوله والواو
في والورى للحال انا اخترنا ذلك على العطف مع انه الاصل لرعاية المناسبة في المقابلة فانا
قوله وحدى حال من الفاعل اي لمنته وحدى وايضا على تقدير العطف فالمعطوف عليه اما
مجموع قوله امدحه والغير المستكن لوجوه الفاصلة وعلى التقديرين يلزم ان يتوقف مدح الورى
على مدحه كما هو المتبادر من العبارة وان يتحد الشرط والجزاء والاول لا يقال اعتبار العطف قبل
الجزائية فالجزاء في الحقيقة مجموع مدح الورى ومدح الشاعر لانا نقول لا فائدة في ضم الشاعر
مدحه مع مدحهم ويمكن ان يقال المعنى انه متى امدحه الورى مشاركا وما اخلى معى لا يتراقى مدحهم
عن مدحى وبهذا الظهر فائدة قوله معى وايضا في اتحاد الشرط والجزاء براءة الجزاء الكامل
على ما هو المتعارف في مثل تلك الصورة قوله نعم مقابلة المدح بكمن الاعتذار بانه اشار بذلك الى ان
فمنه لا ينبغي ان يخطر ببال احد وهو على سبيل الشرطية والتعليق الاترى انه اورد الذم لفظا اذا
التي هي للاحتمال وفي المدح لفظ متى التي هي سور الكلية قوله نافر كل الشافر الخ الظاهر منه ان
ذلك مثال للمتناهي في الشافر والثقل كما يقال ثقل الرجل كل الرجل لكنه يحتمل ان يراد انه كامل في الشافر
في الجملة بحيث يكون نوعا كل فلا يناسب ما سبق ولسان لا يكون الخ فيه انه يلزم ان لا يكون اللوغ المعنى



فصيحين مع انهما من المحسنات وجواب انه ان كانت الدلالة فيهما واضحة عند الفطرة السليمة بعد
العلم بالاصطلاح فهما فصيحان والا فلا وقيل ليسا فصيحين اصلا ولذا لم يذكرهما المصنف وصاحب
المفتاح في المحسنات قوله تقديم او تاخيرا لم يقتصر على احدهما مع استلزام كل منهما الآخر اشعارا بكفاية
احدهما في المخلل قوله او حذف اي بلا قرينة واضحة فان الحذف مع تلك القرينة في قوة الاثبات فلا
يخل قوله او غيرذلك ينبغي ان يجعل بمنزلة المثل للعطف على المثل بلا قرينة ومثل جرهما او
غيرهما وان لم يوجد المخل في ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني لكن المفهوم من المقول ان
التعقيد اللفظي لا يكون بدون ذلك المخل فتامل اسمعيل الحروفي ذكر في شرح المفتاح بدل المغيرة فتحا
اسمعيل بالسين والمغيرة بالغين قوله قيل ذكر ضعف الخ لا يخفى انه ليس في كلامه قدس سره ضرورة تدعو
الى حمل هذا القيل على ما ذكره المخلي لي من ان احد الامرين اما الضعف والتعقيد بمعنى عن ذكر الآخر
ولو حمل على ذلك لابم وضعه قدس سره الا بانضمام ان الضعف ايضا يتحقق بدون التعقيد مثل جاءني
احد بالتنوين وان اضيء قيد عن الآخر ليس بمقرر فان المقصود تكميل الفهم وهو الحدود والاغراض
عن الغرابة بقي عن محلوص عن التنافر قوله وان كان كل منهما الخ فيه اشكال قوي وهو ان اجتماع تلك
الامور اما ان يكون في الفاظ المعنى المشهور او الاخفى الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التاليف
وعلى الثاني لا يصح ما سبق في آخر المقدمة من ان الاحتراز عن التعقيد اللفظي يحصل بالعثور على قوله
المخل بالانتقال الذهن الخ ينبغي ان يعلم ان المراد بالذهن ذهن السامع والمقصود بالانتقال من معنى الى
آخر توجه النفس من الاول الى الثاني لعلاقة بينهما والمخل بالانتقال بطء الانتقال من المعنى الاصلي الى
المراد وذلك بسبب لعدم ظهور دلالة اللفظ او بطء افهام المراد من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى
العالم بوضعه لاصل المعنى وذلك لان سرعة افهام المراد من اللفظ بسبب ان الذهن ينتقل بسرعة
من المعنى الاصلي الى المراد ولا سبب سواه فبالضرورة ينبغي سرعة الافهام بانتفاء سرعة الانتقال
والاشكال ذلك المخل بسبب ارادة المتكلم اللازم البعيد وارادته من اللفظ مع خفاء القرينة الدالة على
المراد قوله بسبب ارادة اللوازم الخ لا يخفى انه ان حمل صيغة اللوازم والوسائط على الجنس كما قال انه

الاصول ع جمع العرف بالام فهو صفة له سائط بالكثرة غير حسن وكذا ان اعتبر الجمعية باعتبار المواد
مع انه يلزم توحيد اللازم والواسطة في كل مادة وذلك غير سلم الا ان يقال ع ذلك اعتبار الاقل كما هو شأنهم
اذا تنازع الفعلان وعلى الجملة لا دخل لوصف له سائط بالكثرة في تحليل وكيف ان يقال المراد باللازم
وبكثرة الوسائط نهايتها ما هو في الواحد والاغلب ان يتحقق تحليل بتعدد الازم والواسطة قول سائلا
او خلا لسين اشارة الى ان البعد وان كان لغرض آخر لكنه لا يريدان يطلبه لا بانظر الى الاستقبال
وكذا الحزن والكآبة كذا نقل عنه قدس سره ومثل هذه المغايرة نسب البعد الى الدار والقرب الى ذاتهم
فالعاشق لا يطلب بعد المحبوب وان تعلق به غرض لهم يمكنه طلب بعد الدار وقد يكون حظا اما جعل ذلك
خطأ نظر البلاغة فانه لا يفهم من العبارة وان كان له وجه صحيح في الجملة من استعمال المجموع
مطلق على بعض اجزائه الكناية بذلك عن الفرح وينبغي ان يعلم ان المسطور في كثير من كتب اللغة
ان السوء مصدر ومنه فجعل مبنيا للمفعول هنا لكن المتبادر من تفسير الصحاح انه لازم فحينئذ يكون
العطف على الفرح قوله طيب نفسا طيب بالتخفيف من طاب عليه حال في المطول من انه
اراد بطيب الفرح طاب النفس به وبلايم ايضا تنكير نفسا ولكن عطف واو ظنها بشعر بانه من التلبيب
قوله حسن مجرمة ع اكثر النسخ بالتذكير على ارادة الفرس الذي هو مؤنث سماعي بالمثيل قوله كما انها
بحر مة ع فيه اشارة الى ان اطلاق السبوح على الفرس هنا نظر الى ان السبوح من سبح في الماء
على ما في الاساس ومن الجائز فرس سابح وسبوح بقي ان المناسب للاسعاد والاعانة في الغزات
والشدائد شدة عدو الفرس فالظاهر ان يجعل السبوح هنا من السبح بذلك المعنى الا ان يقال السبح
حقيقة في السباحة الى الماء على ما فهم من الاساس مع انه يلايم الغزوة نظرا الى ما في الاصل مايوجب
من الماء ولا يجري المثل فيها الا السابح قوله فاعل الظرف يجوز ان يكون مبتدأ وخبره الظرف الاول
والظرفان الاخيران بحالهما او الاول حاله من ضمير الخبر وكانه لم يلتفت قدس سره الى ذلك عنايا انه
لا فائدة عند جاءني تقديم المجرور والجندل ارض الجندل بكسر النون كما هو المناسب ههنا بحجارة
وبفتح النون وكسر الدال ارض ذات حجارة كذا يفهم من كتب اللغة فما ذكره قدس سره بيان للمراد



من اطلاق اسم المجاورة على موضعها او ثبت عنده الرواية في البيت بكسر الدال فيكون سكون النون
لضرورة الشعر لكن لا ضرورة مع الجواز والاشهرية لتلك الرواية قوله السبح بعد بحمام وكفه اعلم
ان اطلاق السبح على تصويت الحمام والناقة حقيقة على ما في الاساس واطلاق البعد بهما على الاول حقيقة
وعلى الثاني مجاز والحمام في اللغة على ما به المشهور ما كان ذا طوق من الفواخت والقماري واشباه
ذلك فتنوسه مرفوع اعني السبح بعد بحمام ومثل بعد بها اعني بعد بها الناقة او مجرور بالعطف
بعوم المجاز في تصويت الحمام والناقة وذكر الديوان سجعت الحمامة اذا طربت في صوتها ومن
ذلك سجع الناقة وهو ان تمد جنبيها على جهة واحدة والاعلق بالقلب ان يراد بالحمام مجرد ما يقال
بالفارسية كبوتر على ما في المقدمة وبجنبه مثل الفاختة او يقال بالحمام ما بالف البيوت وذكر
في الصحاح الحمام عند العامة الواحش فقط قول يشهد به الاوفى لا يخفى ان شهادة الثاني مبنية
بناء على ما في الصحاح لكن شهادة العقل مجروحة فانها سلمت فيما اذا كان الغرض من التصويت
سماع الصوت واما اذا كان اظهار النشاط كما يظهر للبلابل عند رؤية الاذهار والاوراد فلا
ولا شك ان الثاني هو الغرض ههنا فانه جعل الرؤية ايضا من اسباب الامر بالتصويت والا
فلا يجمل بالفصاحة بعض ليس خلالها مما الا من جهة مايلزمها من النقل والاضاءة من حيث هما لا جهة
لاخلالهما بها وبهذا الخلاف الكبرى في سبح السبح لا مما معنى مناسب للاخلال من غير ملاحظة للنقل وبجب
انه يجوز ان يوجب كل من المتنابع وكثرة التكرار الكبرى في السبح دون النقل والتناقض في الكيف
عرضي ع الاولى في مثل ذلك المقام ان يكتفي بالمعنى العرفي للفظ الكلمة والكيف في اللفظة والوحدة
الاخيرة زعما على مذهب من لم يجعلها من الامور الاعتبارية او من معنونة الكيف قوله لبد خل فيه
مثل العلم الخ اقول لا منافاة ان نوع صورة العلم التفصيلي لكل معلوم علم مغاير وليس فيما علم واحد
يقتضي انقسام محله بالذات بل بتبعية المعلوم انقساما عرضيا وانما صورة الاجمال فعلم واحد تعلق
بالمجموع لا انقسام فيه لا بالذات ولا بالعرض والتبع بهذا او آخر من ايضا بالكيفية المركبة لتوقف
تصورنا على تصور اجزائها اللهم الا ان يراد بالغير ما هو خارج عنه حقيقة على ما هو المناسب

لاصطلاح المتكلمين من ان الغير ما يتصور الانفكاك من الجانبين واعرض بالكيفية النظرية وانت
خبير بانه لا اشكال بنفس الكيفية النظرية التي لا يكون العلم بها نظريا بل بالكيفية التي ادراكها نظري
اللهم الا ان يقال المقصود بالتوقف التوقف الذي لا يمكن زواله اصلا كما في الوضاع
النسبية بخلاف المعلوم النظري فانه قد يكون ضروريا للنفوس القدسية اشعاريان لو عرج
عين في ذكر الملكة اشعاريان من يعبر عن مقصوده بما يلفظ فصيح من غير سوق ذلك فيه لا يسمى فصيحا
لانتفاء الملكة سواء امكن في التعريف لفظ آخر يخرج مجرد هذا التعبير عن ان يكون فصاحة او لم
يكن فلا يرد ان اللام في المقصود للاستغراق فيلزم ان لا يكون ذلك التعبير فصاحة مع انه لا بعد
ان يقال ليس في لفظ المقصود اشعار بذلك فان اللام يجوز ان يحمل عليه فلعونه المقام لا نفي والاظاهر
فيه مع فصاحته اعلم ان الفصاحة مطلقا ليست شرطا في البلاغة على ظاهر كلام المفتاح والابعد
ان يحتمل التفصيل ويقال مجرد الفصاحة المعنوية شرط فيها لا الترى ان مرجعها علم البيان الذي
هو جزء البلاغة بخلاف مرجع الفصاحة اللفظية فانها حسن اداء اللغة او النحو او الصرف تامل
الى ان يعتبر لما لم يكن مقتضى الحال هو خصوصية على اي وجه وجدت في الكلام بل اذا كانت مقرونة
بالقصد والاعتبار زاد الاعتبار وبالغ حتى جعله نفس مقتضى الحال مع الكلام اتم يقال في الكلام
لانه فيه بالعهد الاصلي المعنى فالخصوصية خارجة عنه مقتضية معه واما وجه تقييده به حتى احتاج
الى اشارة كلمة مع على في متنه الاشارة الى ان مقتضى الحال يكون زائدا على اصل المعنى لا يقال
يقتضي الحال ايراد الكلام مقتصرا على اصل المعنى فيما اذا كان المخاطب بليدا لانا نقول هذا الاقتصار
في اللفظ امر زائد مفيد للسامع البليغ بلاغة المخاطب خصوصية الصواب ههنا الفم فان المراد
بها النكات والمزايا المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر فالحقت به ياء النسبة واما
في الصحاح من ان الافصح الفتح فبناء على انه بعد مصدر خصصته بكذا والخصوص
بالفتح صفة فبالحاق ياء المصدرية صار بمعنى المصدر وتحقيق ذلك الخ يعني التحقيق ان
مقتضى الحال ليس نفس الكيفية بل مطلق الكلام المكيف بتلك الكيفية والتراكيب المشتملة



على الخصوصيات الصادرة عنها جزئيات لذلك الكلام الكلي مطابقة له بمعنى صدقه عليها
والظاهر ان المطابقة ههنا بمعنى الموافقة عنده قدس سره كما يقال طابق النعل بالنعل فلا يحتاج
قدس سره اصلا المطابقة على اصطلاح المعقول لانه عكسه ومطابق الاصطلاحين ليس بشرط
وسيجيء في تعريف علم المعاني تتمة لهذا التحقيق فتذكر ان شاء الله العزيز في تحقيق هذا الكلام
ما يليق بالمقام فان مقامات الكلام الخ فان قيل قد يختلف المقام مع اتحاد المقتضى فان
التعظيم والتحقير يقتضيان حذف فلما المراد تفاوت المقام بحسب الاقتضاء ولا شك ان اختلاف
الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى لان الاعتبار الخ علة لعلية قوله فان مقامات الكلام
الخ كونه زمانا له وجه ذلك التوهم الانطباق فان الامر الزمان المتكمن مطابق للزمان والمكان
وبقدرهما اي خلاف كلي هنا فيه ان مقام كل من المذكورات لا يباين مقام خلافه كما مر
واجيب بان الكلام على التوزيع بان يراد مقام التنكير مثلا يباين مقام خلافه من التعريف
ويمكن ان يقال ان الضمير راجع الى واحد منهما ذكر فيض كل ويحتمل ان الضمير مطلقا معرفة وان عاد
الى النكرة ويجعل اضافة خلاف الى الضمير للعهد مقام تقييده اي تقييد احد المذكورات بوكد
بهذا ناظر الى الحكم والتعلق او اداة قصر بهذا بالنسبة الى الحكم والتعلق او تابع بالنظر الى
المسند اليه والتعلق او شرط مخصوص بالمسند او مفعول يمكن جريانه في الثلثة الاخيرة
واما لم يقل الخ لان الظاهر ان يذكر المخالف صريحا لكنه قد يترك كما في السوابق حتى فاس النظر هل
ليس لتلك الكلمة مع الخ وكذا الشارك مقام مع تلك الكلمة ليس مع غيرها واما فهم ذلك باعتبار
انه صدق عليه انه كلمة مع صاحبها واما قيد بالمشاركة فان صورة المشاركة مشتملة على غرابة
وحاجة الى بيان في اصل المعنى الذي جيء فلا يلزم اختلاف مقام المراد فيه بالشرط
لا يخفى ان الفعل الذي ضربت نفس الشرط لا مقترن به مكانه اذا وبالشرط اذا فالشرط وارتفاع
شان الخ فان قيل اصل الحسن الذاتي يحصل بالمطابقة فارتفاع الشان بكمالها لا ينفيها والاحاطة
يقتضي ثبوت اصل الحسن فلا يكون بعدها قلنا كمال المطابقة مطابقة ايضا فمع ان يقال لا ارتفاع

بجنس المطابقة كما ان اصل حسن ايضا بذلك الجنس ثم اضافة العدم للجنس للعهد فالمعنى الاخطاط
بجنس العدم المتعلق بجنس المطابقة لا بعدم هذا الجنس بالكلية لكن يشكل ان يحمل الكلام على البليغ وان
جاز ان يحمل على الفصيح ايضا ويمكن ان يقال اصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والاخطاط
بعدمها اصلا الا ترى ان صاحب المفتاح قال واذ قد تقرر ان البلاغة بمجموعها وان الفصاحة
بنوعيها ما يكسو الكلام حلة الزين وتبرقعها على درجات التحسين فعلى هذا يحمل الكلام على الفصيح
حسن بالمحسنات البديعية من حيث بحث عنها في علم البديع واما قيد ما ذلك لان تلك المحسنات
من جملة اقتضاء الحال اياما موجبة للحسن الذاتي فبحث عنها من تلك الجهة في علم البلاغة ولذا ذكر
الالتفات الذي من المحسنات البديعية في علم المعاني يعني اذا علم ان ليس الخ فيه اشارة الى ان
الفاء في قوله فتقتضي الحال الخ للتفريع والمراد بالجملة على التعليل لان المناسب حينئذ على مقتضى
الذوق السليم كان ان يقال فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال مع ان التفريع يشيع اضافة
المصدر بمعنى ان يجعل انه قد يستفاد من اضافة المصدر للعموم بحسب القرائن كما في سائر اللامات
المضافة والمعرفة باللام لكن افادتها للحصر غير ظاهر الا ان العموم قد يستلزمه كما في قولهم عرفي
زواقي ما فانه اذا كان جميع الضربات المخصوصة في حال القيام لم يحصل شيء منها في غيرها لامتناع
ان يحصل شخص في حالين واما المجيء اعني قولنا وارتفاع الخ فان كان الباء للسببية القريبة
كما هو المتبادر فالعموم قد يضا يستلزم للحصر فانه لا يتعدد السبب القريب لكن المفهوم من المحشين
التي كتبها قدس سره في المطول على هذا المقام انها لمطلق السببية وعلى هذا التقدير فان كان
الحصر بمعنى ان الارتفاع يحصل بهذا السبب لا بغيره وعند انتفائه فالملزوم مسلم لكنه لا يلزم الاتحاد
والمساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب كما لا يخفى وان كان بمعنى انه لا مدخل لغيره فالملزوم
ممنوع فانه ورد في الحديث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وايضا لا صلوة الا بالطهور ولا تناقض
حينئذ ما مر فقد علم ان المراد بالحاجة الظاهر ان المراد بيان الاتحاد بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب
لكنه لا يلزم ذلك اصلا ما تقدم ولذلك كتب قدس سره في حاشيته ان المقصود الاتحاد والمساواة



والا فما صدق الخ كتب قدس سره في حاشيته ان الحصر بين متنافيين فيبطل احدهما على تقدير ان
يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب في الاخص لتحقق الارتفاع في فرد آخر من الاعم ويبطل كلاهما فيما اذا
كان بينهما عموم من وجه او تباين كلي وفيه بحث لان بطلان احد الحصرين لا على التعيين لازم واما بطلان
كليهما او احدهما بالتعيين فغير لازم ظاهرا سواء كان وجه العموم من وجه او التباين او غيرهما وما يتوهم
في جميع الصور من بطلان كليهما فغير صحيح فانه لما ابطل جزء الايجابي من الحصر في السلبي من الحصر
في الاخص لا وجه لابطال الجزء الباطل للاول المبطل بخلاف ما اذا وجد العموم من وجه او التباين فان
الايجابي من كل منهما يبطل السلبي من الآخر فلا يبعد ان يقال صدق جزء الايجابي من احد الحصرين امر مقرر
عند العموم فالكلام في جزء السلبي فاذا لم يكن الاتحاد والمساواة يبطل جزء السلبي من الحصر الاخص
على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق ويكذب الجزآن السلبيان منهما على تقدير التباين الكلي او الجزئي
فافهم نصب على الظرف لانه يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف فان النسبة بينها بعض الاطلاق
كما يقال ضحك زيد انسانا اي اطلق لفظ الانسان عليه واما تانيث المصدر في الصفة فلا يلتفت
اليه كما صرح به السيد الشريف في اول الفن الثاني من شرح المفتاح ولبعض الفاضلين اي فردان
احدهما غاية الكمال والآخر غاية النقصان فكانه اعتبر البلاغة امرا ممتدا لها طرفان لما في
المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه لا يكون
من الطرف الاعلى لان الاصل في طرف الشيء وما يناسبه ان يكون اطرافا حد شخصيا لا ينقسم فصاعدا الا تعدد
الذي جعل ذلك الامر طرفا له وظاهر انه لا يكون القريب حينئذ من الطرف وقد يجعل الطرف نوعا
وما يناسبه واحدة مع تعدد افراده فان الملحوظ في الطرفية انما هو نفس النوع لا تعدد فيه وتعدد
الافراد لا يوجب تعددا من حيث هو ثم ان القريب من الغاية لا يتناول المبدأ وبعض افراد الوسط
والتعبير بالنوع انما يصح بجميع الافراد لا ببعضها على ان التعبير عنه بما مضى خلاف الاحكام الخاصة
بالطبيعة فانه لا يظهر ان يقال زيد حكم والى بغداد ذلك من الافراد نوع وهو ما اذا جعل الكلام عنه نوعا
لا يقال يصدق التعريف على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة ايضا لانا نقول عموم ما نحن فيه دونه

اى الى من مرتبة دون بلوغ ذلك وان كان صحيح الاعراب بهذا وقوع في الايضاح ايضا لكنه
لو قيل وان كان فصيحا لكان احسن تفاوت المقامات ينبغي ان يجعل متناولة للتفاوت كيفية
قلة وكثرة كما انها متناولة للتفاوت كيفية ومناسبة سوى المطابقة الخ لا يخلو عن ركاكة
فان البلاغة هي المطابقة والفصاحة فيصير بمنزلة ان يقال يتبع هذا الرجل رجال آخر سوى هذا
الرجل متصفا بصفة يعني صفة يتسم بها في العرف ويميز كالفصيح والبليغ بخلاف ما اذا اتى بمطابق
او جناس ونحو ذلك فانه لا يعد تميزا والفصاحة بنحو المطبق والجنس مثلا كما ذكره قدس سره في حاشيته
على المطول فتدبر الظاهر ان يقال هذه الوجوه محسنات للكلام فهي تابعة للبلاغة دون بلاغة المتكلم
ثم ان اضافة المتكلم بتعيين المقام بها تابع لاضافة اى المتكلم بالبلاغة على تقدير ان يكون بلاغة
الكلام مشروطة ببلاغة المتكلم كما ذكره صاحب المفتاح وحققه المحقق الشريف في اول شرحه
والبلاغة في المتكلم الخ انت خبير بان ملكة الاقتدار على كلام بليغ في نوع من المعاني لا يكفي في بلاغة
المتكلم فتصحيح التعريف بكون بالعناية على قياس ما سبق في فصاحة المتكلم لا يقال النكرة الموصوفة قد تعامل
معاملة المعرفة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني الخ فلا يرد ان قوله لا يقدر على تاليف مثل القرآن البلاغة في الكلام هكذا افاده
في الايضاح والاحسن ترك التقييد حتى يعم البلاغة في المتكلم ايضا اى ما يجب بالحصول الخ لا يخفى ان
هذا التفسير يدل على ان المرجع اسم مكان او مصدر بمعنى اسم المفعول اى المرجوع اليه على الحذف
والايصال كما يقال مرجع المجد وهو الغنى لكن المناسب للمتن ان يحمل على المعنى المصدري بقرينة كلمة
الى كما في قوله مرجع مجد والى الغنى ويمكن ان يقال هذا بيان لمعنى مجموع الكلام بحيث لا يحتاج الى المجرور المرجع
لان مآل رجوع البلاغة الى الاحتراز انه امر ضروري فيها فاندفع ما قيل والاكرياوى الخ تعقيد شمال
لان قوله والا الخ لما نفى الاحتراز فيرد عليه انه لا يصح حينئذ لتقرير ما فانه اذا لم يتحقق الاحتراز يكون
الكلام غير مطابق قطعا واما نفى كون الاحتراز مرجعا فيتوجه عليه انه لا يصح قوله فلا يكون بليغا اللهم
الا ان يقال كلمة رب للتحقيق على ما قال ابن الحاجب فحينئذ يصح جعل الا نفيا للاحتراز او يقال انما
للنفى للمناسبة بين النفى والقلة والظاهر رجوع النفى الى اخر القيد واعنى قوله فلا يكون بليغا



غ يصح جعل الا نفيا لكون الاحتراز مرجعا والا يبعد ان يختار الشق الثاني بان يجعل قوله الا الخ
والبلاغة على ان ما سبق يستلزم كون الاحتراز مرجعا واجب الحصول في البلاغة وقد لا
فلا يكون بليغا متقررا على كونه غير مطابق بدليل ما سبق في تعريف البلاغة من اعتبار المطابقة
فيها ولذا فارغ للمطول لما مر في تعريف البلاغة فليس متقررا على نفى كون الاحتراز مرجعا تامل
والى تميز الاحسن في المقابلة ان يقال والى الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة اللهم الا ان
يراد بالتميز بحسب الخارج لا بحسب العلم كما يشعر به قول الشارح فيما بعد يعني به بعرف تميز السالم
وبد خل في تميز الخ لو لم يقيد التمييز بالعلم لم يحتج الى بداء الاعتبار لكنه شائع في ذلك كما فعله
المصنف في الايضاح نظرا الى ان البلاغة موقوفة على فصاحة الكلام اولا وبالذات وعلى فصاحة
المتكلم ثانيا منه اى بعضه الظاهر ان ما بين مبتدا اخبره منه لكن المناسب بحسب المعنى العكس
على ما حققه قدس سره في شرح الكشاف بالحس قال قدس سره في شرح المفتاح الذوق يطلق
على القوة المدركة للعلوم من حيث كما لها الا دراك بمنزلة الاحساس او يدرك بالحس الظاهر
اللطيف بالواو متعلقا بما قبله اظاهرا وذلك لان المقصد وبيان الاحتياج الى المطلبين من المعاني
والبيان نظرا الى ان البلاغة بنوع قف على الامرين من الاحتراز والتميز والنافي بعضه يبين في بعض
العلوم المذكورة وبعضه يحصل بالحس وبقي التعقيد المعنوي الذي لم يدرك بهذه العلوم ولا بالحس
ولو قيل انه غير مدرك بالحس حتى ان يحصل بالعلوم فلا حاجة الى علم البيان حينئذ مزيد اختصاص
لها بالبلاغة اقول لا يظهر ذلك على ما ذكره المصنف من ان البلاغة ترجع الى الامرين الاول الاحتراز
لاعتبار المطابقة المقتضى احوال المفيد للمعنى المراد من خصوصيات الاسناد الخ على اصل المعنى النافي التميز
لاشتراط الفصاحة في البلاغة ولا شك ان التميز يحصل بعلوم من جملتها علم البيان لما يقال المقصد الاصلي
في البلاغة انما هو الخصوصيات بالطرق المختلفة الوضوح بحيث لا يكون فيها تعقيد معنوي لانا نقول الظاهر
ان تلك الطرق من التشبيه والمجاز والاستعارات والكنايات المذكورة في البيان انما هي بالنظر الى اصل المعنى
لا الخصوصيات نعم لو اعتبرت بالنظر الى خواصها وجعل البلاغة عبارة عن ادراك خواص ايراد التشبيه

والمجاز والكناية كما فعله صاحب المفتاح ثم الكلام قوله الفن الاول الخ خبر بان الفن عبارة عن الالفاظ
فالمحل بظهر بها الاسناد والمجاز من العلاقة الشديدة بين اللفظ والمعنى اللهم الا ان يراد بالفن المعاني كما
يدل عليه قوله الآتية بعد ان الظاهر كون اللام في الفن للعهد الخارجي وليست عهدية الا باعتبار ذكر ان
ما يحترز به عن الاول علم المعاني فالمحل غير محتاج اليه مع ان احتراز علم المعاني بها اعرف والمتعارف كون
المسند اليها معرفة قوله لكونه منه الخ علة من ابتدائية اتصالية بمعنى لكون المعاني نازلة للبشر لانه كائنة
ناشئة من البشر حال كون هذه المنزلة مشبهة بمنزلة الغرف حاصلة من المركب بجامع استفادة من شرح
المفتاح وقال قدس سره في شرح الكشاف في معنى قوله عليه الصلوة والسلام انا معشر بني بشر نزلنا
من معاوية حيث هي بمنزلة غرب بهراة من موسى فالمعنى بها يكون غرب المعاني من البيان بمنزلة
غرب الغرف من المركب قوله من ملكة بقتدر بها الخ يعني ان يراد بتلك الملكة كيفية للنفس يقتدر بها
على معرفة جميع المسائل ما يمكن استحضار ما كان معلوما منها او باستحضار ما كان مجهولا لامنها وبها
امور لا بد من التنبيه عليها الاول ان ظاهر تقرير القوم يشعر باعتبار تلك الملكة بالنظر الى استحضار
المسائل دون الاستحضال الثاني ان كلامهم ربما يلوح بان منشأ ايجاد واكتساب القواعد وليس كذلك
كما ان الفقها احتاجوا في معرفة المسائل القياسية الى معرفة العلة المشتركة وما يتعلق بها الثالث
ان تلك الملكة حالة ظاهرة نابعة لادراك المسائل المدونة وغيرها مما له دخل على ما يفهم من كلمتي
المطول وشرح المفتاح الشريف لكنه ذكر في شرح المواقف ان الكيفية النفسانية سميت حالا
في الابتداء ثم سميت ملكة بعد الرسوخ وبهما صرح ان ذاتا الا انه منظور فيه للقطع باختلاف العوارض
الشخصية والظاهر في الاحتمال الاول الرابع انها على جملته لا يلزم ان يكون ناسبا للاقتدار على جزئية
بجميع بلاكسب فان بعض الفقها وبالاقتا قد يحتاج بعد الفقاهة الى نظار وخبرة في استخراج بعض
المسائل قوله ويجوز ان يريد به قد جعل هذا المعنى جائزا مرجوحا بالنسبة الى المعنى الاول والظاهر
العكس لانه اشيع في العلوم المدونة مع انه الملائم بحسب علم المعاني في الابواب ثم انه انما وصفها بالملكة
اشارة الى منشأ المعرفة لا حال اللفظ العرب ويلوح الى جهة الاطلاق على المسائل سواء كان



بجوز ا او متقاعرفيا كما هو الظاهر فان لفظ العلم في اللغة حقيقة في الادراك وجوز السيد رحمه الله حمله
هنا على الادراك وانت خبير بان العلم في اللغة يتناول التقليدي والعلم المدون مخصوص على زعمه بالعلم
على ضرورة او دليل هكذا فهم عن شرحه على المفتاح قوله ادراكات جزئية الظاهر ادراك بجزئيات
فان مجرد ذلك يقتضي استغنا الحرفة ادراك بجزئي وكما نه سماع في وصف الادراك بوصف المدرك
او نظر الى الاستلزام باعتبارين ان ادراك بجزئي وان كان ادراكا علميا جزئيا لا ادراك العلم من الاحوال
ثم انه بقي شيء وهو ان المتبادر من ادراكات الجزئيات هنا ادراكات الفروع المستخرجة من القواعد وليس
تلك الادراكات بجزئيات من الاحوال غاية الامر ان الموضوع عام جزئيات الا ترى ان قولنا كل كلمات
النكرة يجب تاكيده وضربت قولنا هذا الكلام الملقى الى هذا المخاطب يجب تاكيده فكونه ملقى الى المنكر
نعم هذا الفرع وسيلة الى معرفة ان هذا التاكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار نا على قوله كل فرد فرد
الظاهر ان شرك فرد الشائع وكما نه اراد بكل فرد على التفصيلي والانفراد فالكلام محمول على الوصفية لا على
تعدد المضاف اليه صورة كتعدد الخبر في نحو هذا حلو حامض او على ترك العاطف لعدم ظهور المعنى فيها
قوله والا وعام انت خبير بان ثمة شقا اصلا المعنى عليه محل خفاء الا ترى الى قوله الاجلى قوله وما اشبه
ذلك مما لا يدل الخ ينبغي ان يتقيد بتلك الجهة والا فحيث ان علم اللغة يبحث عن اسماء الاشارة من حيث
افادتها الاصل المعنى وعلم المعاني يبحث عنها من حيث انها اذا اقتضى الضرب مثلا يؤتى بذا وعند القصد
الى البعد يؤتى بذلك قوله على ما اشير اليه في المفتاح حيث قال في تعريف المعاني تطبيق الكلام على
ما يقتضي حال ذكره وذكر ان المذكور هو الكلام للحذف والتقديم وغيرهما لا يقال كما ان تلك الكيفيات
ليست مذكورة حقيقة كذلك الكلام الذي يقتضي الحال على زعم الشارح قدس سره ليس بمذكور
حقيقة فاعتبار ذكر كل منهما يحتاج الى تاويل لانا نقول شائع وصف اللفظ باعتبار وصف الافراد
فانهم جعلوا وجه الشبه حسيا نظرا الى جزئياته والى هيات موجودة باعتبار الافراد وانما وصف الكيفيات
بالسهولة التي من اوصاف العلم كما في عبارة المفتاح فليس شيء مما بتلك المثابة ثم الانصاف ان
كلام القوم من صاحب المفتاح وغيره في اكثر المواضع يدل على ان مقتضى الحال نفس الكيفيات حيث قالوا

الكلام الخالي طلب يقتضي تاكيد الكلام والاختصار يقتضي الحذف قول وما يؤيد ذلك ان الباعث على
اعتبار الخواص في الكلام قد يكون غير ما يقتضيه فائدة اصل المعنى ومثل ذلك كثير قوله وضع يده الخ يشوه
لا يخفى ان تصريح المفتاح اولى بالقبول من تصريح الشرح قوله لانها عين مقتضى الحال وفيه بحث لان تلك
الاحوال جزئيات لمطلق الاحوال التي هي مقتضى الحال والاولى ان يجعل مقتضى الحال امرا معنويا يعني
من قبيل ما يستفاد من الاعتبارات اللفظية فان الالفاظ ربما يكفي في وضعه التاكيد سواء حصل في ضمن
اللفظ العربي والتركي وغيرهما بل لو حصل لمن طلب العلم بذلك التاكيد المعنوي بلا اعتبار لفظ لكفى
وعلى هذا اعتبار المطابقة بين اللفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان ايثار الكلام واللفظ بقدر
المعنى قوله احوال الاسناد ايضا الخ بهذا التحقيق اندفع ان الاسناد ليس بلفظ فلا يكون البحث
عن احواله من مسائل هذا الفن الباحث عما احوال اللفظ والوضع ايضا ان الاسناد من اجزاء
الكلام الذي هو موضوع الفن والا يكون هو موضوع المسئلة كذلك مع ان المحقق الطوسي صرح بان
موضوع المسئلة قد يكون كذلك بقي امر آخر هو ان تلك الاحوال ليست من الاعراض الذاتية بالمعنى
الذي حقق في محله بل هي امور خارجة للكلام ولو سلم فمن الموضوع اي اللفظ العربي
والجواب ان رعاية تلك الامور امثاله لازمة لعلوم الحكماء ولما في الفنون الادبية فقد لا تظهر
فانه قد يجعل الفن الاول عبارة عن علم او صناعة او اصطلاحات وتنبيهات وبيان احوال متعلقة بامر
واحد يحملة على ما ذكره قدس سره في شرح المفتاح قوله او اصطلاح الخ يكون ذلك اصطلاحا على
خفاء بل حق العبارة ان يقال ان هذا التخصيص في التعريف لجواز ان نظر المدون مقصور على اللفظ
العربي قوله بقصد المقصود من علم العلماء الخ قيل كلمة من اما صلة فيلزم ان يخرج تلك الاجوبة من
علم العلماء لان المقصود من الشيء خارج عنه واما تبعيضية فالحصر حصر الكلي في الجزئيات وليس بيانية
فلا فائدة في زيادة المقصود اذ العلم ليست الا ان تعريف العلم وبيان الاقصاء والتنبيه لانه
داخلة في العلم دون المقصود فلو لم يزد المقصود لم يستلزم الحصر فان تلك لامور ليست من جملة الابواب
وعلى تقدير كونها من المبينات لا تفاوت بحال ويمكن ان يجاب عنه بان كلمة من بيانية والمقصود



محمد وفة ام المقصود من الفن وذلك لان الفن عبارة عن الالفاظ المفيدة للعلم وليست الاقصاء
وغيره كمن المقصود من جملتها هو العلم واجيب بان من تبعيضية نظرا الى جعل المبادي والموضوعات
داخلة في العلم كمن المقصود من مسائل العلم وانت خبير بانه لا يلائمه اختصاص تعريف العلم في فيما سبق
بالاصول والملكة فتدبر قوله بخلاف بعض المتكلم ينبغي ان يجعل قيدا معتدا به وجودا فيها بالوجه والنطق العلمي هنا
بناء في انها تتعلق احد الشيئين بالآخر كمن تلقى عنه في حاشية انها منا صلة في الذهن بالعلم والارادة
تامل قوله بخلاف هذا الكلام هذا ايضا مبني على ان المتعارف رجوع القيد الى المقيد مع ان القوم قالوا
بان للانشاء نسبة لا بتمال قد تكون لبعض الانشاء خارج بمطابقة كخبر زيد قائم بل يكون ذلك في جميع
الانشاءات الآن النسبة بين عالم من في الواقع اما ثبوتية او سلبية على طريقة حصر الكلي الاول فقصد المتكلم
خارج يقصد مطابقته فان طابق فصادق والا فكاذب ويتبع ان يعلم انه لا دلالة للكلام والانشاء فيه
الى الامطابقة وقصد غير بناسب تقييد مطابقة او لامطابقة بهنا بالمقصد وبهذا التقرير اندفع ما يقال
انه اذا اعتبر القرب من المتكلم في الحال دون الاستقبال يجب ان يكون سافر غدا صادقا لانه اذا وجد
القرب في احد الازمنة اعني الحال وكذا ما يقال ان الاخبار الايجابية الاستقبالية كلها كاذبة لانتفائها
في الحال ووجه الدفع انه يقصد مطابقة النسبة الاستقبالية والا يخفى انه لا دفع بمجرد التقييد باحد الازمنة
قوله يحصل من اللفظ ويكون الخ وذلك لانه اذا قال المتكلم ضرب بتعريف يطلب الضرب وبهذا القيد
خرج ما ليس له دلالة اصلا على الضرب والتلفظ بهذا اللفظ اقوال تحقيق الفرق بين الخبر والانشاء وما اشرنا اليه من ان الخبر يقصد فيه
مطابقة النسبة المفهومة من الخارج بخلاف الانشاء والافضل من الامر والنهي يدل على نوع طلب مخصوص
فاذا لم يكن في نفس المتكلم هذا النوع بل ما يطابقه يلزم منه ان يكون كاذبا وان كان كذلك يكون صادقا
كغيرهم عتبر الصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة من الخارج وحدها نا ما قوله مع
قطع النظر عن الذهن وانت خبير بان هذا في الظاهر مخصوص بالقضايا الخارجية دون الذهنية مثل
شريك البارئ ممتنع بل مثل ما سيجيء من الواجب تحققه ان بين العالمين مع قطع النظر
عن حيثية دلالة الكلام وادراك الذهن وضعه منه نسبة ما على وجه يقتضيه ضرورة العقل والعرف الا

انكار لمن طلب بمقتضى تاكيد الكلام والاختصار يقتضي بحذف قول وما بعده ذلك ان الباعث على
اعتبار خواص في الكلام قد يكون غير ما يقتضي فائدة اصل المعنى ومثل ذلك كثير قوله وضح به في شرحه
لا يمكن ان نضع المفتاح اولا بالقبول من تضع الشرح قول لانها عين مقتضى الحال وفيه بحث لان تلك
الاحوال جزئيات لمطلق الاحوال التي هي مقتضى الحال والاولى ان يجعل مقتضى الحال امرا معنويا يعني
من قبيل ما يستفاد من الاعتبارات اللفظية فان الاضمار يكفي في وضعه التاكيد سواء حصل في ضمن
اللفظ العربي والتركي وغيرهما بل لو حصل لمن طلب العلم بذلك التاكيد المعنوي بلا اعتبار لفظ لكن
وعلى هذا اعتبار المطابقة بين اللفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان ايثار الكلام واللفظ بقدر
المعنى قول باحوال الاسناد ايضا الخ هذا التحقيق اندفع ان الاسناد ليس بلفظ فلا يكون البحث
عن احواله من مسائل هذا العلم الباحث عما احوال اللفظ والوضع ايضا ان الاسناد من اجزاء
الكلام الذي هو موضوع العلم والا يكون هو موضوع المسئلة كذلك مع ان المحقق الطوسي صرح بان
موضوع المسئلة قد يكون كذلك بقي امر آخر هو ان تلك الاحوال ليست من الاعراض الذاتية بالمعنى
الذي حققناه هو ضعيف بل هي مقارنة للكلام ولو سلم فمثل هذا من الموضوع اي اللفظ العربي
والجواب ان غاية ذلك الامر وامثاله لازمة لعلوم الحكماء واما في الفنون الادبية فقد لا تظهر
غاية فيجعل الفن الاول عبارة عن علة او صناعة واصطلاحات وتنبيهات وبيان احوال متعلقة بامر
واحد اجمالية على ما ذكره قدس سره في شرح المقاصد قوله او اصطلاح فيكون ذلك اصطلاحا على
خفاء بل حق العبارة ان يقال ان هذا التخصيص في التعريف لمجرد ان نظر المدون مقصور على اللفظ
العربي قوله بقصر المقصود من علم المعاني الخ قيل عليه بان اما صلة فيلزم ان يخرج ذلك الجواب من
علم المعاني لان المقصود من الشيء خارج عنه واما تبعيضية فالحصر حصر الكلي في الجزئيات وايا ما كان
فلا فائدة في زيادة المقصود واذا المعاني وليست الا ان تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي
داخلة في العلم دون المقصود فلم يبق المقصود ولم يستقم الحصر فان ذلك لا يصح ليست من جملة الابواب
وعلى تقدير كون من للبيان لا يتفاوت الحال ويمكن ان يجاب عنه بان كلمة من بيانية وصلة للمقصود



محذوفة اي المقصود من الفن وذلك لان الفن عبارة عن الالفاظ المفيدة للعلم وبيان الانحصار
وغيره كمن المقصود من جملتها هو العلم واجيب بان من تبعيضية نظرا الى جعل المبادي والمقدمة
داخلة في العلم كمن المقصود مسائل العلم وانت خبير بانه لا يلائمه خصائص تعريف المعاني فيما سبق
بالاصول والملكة قوله بقصد المتكلم ينبغي ان يكون شاملا لما بالقوة والوجود والظلي العلمي فانا
بنا في انما تتعلق احد الشيئين بالآخر كمن تلك عنه في الخارج شيئية انما هنا صلة في الذهن كالعلم والارادة
تامل قول عطاء في هذا المقام هذا مبني على ان المتعارف رجوع القيد الى القيد مع ان المقام خالية
بان للانشاء نسبة لا بقال فقد يكون لبعض الانشاء خارج بطابقة كخبر بل قد لا يكون له خارج جميع
الانشاء الآن النسبة بين كلامين في الواقع اما ثبوتية او سلبية على طريقة اهل الكلام لا تخلو المقصود
خارج بقصد مطابقته فان طابق فصادق والا فكاذب ويمكن ان يجعل اذا والة للكلام والانشاء فيه
الى الامطابقة وقصد فانا بنا سبب تقييد مطابقة او لا مطابقة بها بالقصد وهذا النظر جدا فيه بما يقال
انه اذا اعتبر القرب من المتكلم في الحال دون الاستقبال يجب ان يكون ساعرب صادق لانه كاذب بالصدور
الضرب في احد الازمنة اي الحال وكذا ما يقال ان الاخبار بالمجيء الاستقبالية كالماضية كاذبة لانتفائها
في الحال ووجه الدفع انه يقصد مطابقة النسبة الاستقبالية والا يخفى انه لا دفع بمجرد التقييد باحد الازمنة
قوله يحصل من اللفظ ويكون الخ وذلك لانه اذا اراد المتكلم ضرب يتصف بطلب الضرب ويتحد بالحال
عرضا بحر والتلفظ بهذا اللفظ اولى كتحقيق الفرق بين الخبر والانشاء وما اشرنا اليه من ان الخبر يقصد فيه
مطابقة النسبة المفهومة للخارج بخلاف الانشاء والاخلق من الامر والنهي يدل على نوع طلب مخصوص
فانه لا يمكن في نفس المتكلم هذا النوع بل مطابقة بلزم منه ان يكون كاذبا وان كان كذلك يكون صادقا
لكنهم اعتبروا الصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة للخارج وحدها تامل قوله مع
قطع النظر عن الذهن وانت خبير بان هذا في الظاهر مخصص بالفضايا الخارجة دون الذهنية مثل
شريك الباري ممتنع بل مثل ما سيوجد من الواجب ونحن والتحقيق ان بين كلامين مع قطع النظر
عن حيثية دلالة الكلام وادراك الذهن وضعا منه نسبة على وجه يقتضيه ضرورة العقل او الاعتبار ان

البراهين بقصد مطابقته في الخبر فان طابقها صادق والا فكاذب قوله وهذا معنى وجوه النسبة من جهة
اما ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر في الواقع عن الاذهان
معنى وجوه النسبة ليست خارجية فليس الخارج ههنا بعض ما يباشره الاعيان حتى يتناول ما اشتهرت فيه
النسب ليست بوجوه خارجية بل بمعنى الخارج ههنا خارج الذهن اي الواقع في نفس الامر قوله لما جبلت
للتخصيص اي فهي لجبلة ان الخبر اعظم شانا واكثر شغلا واشق على النفس واصل لكثرة من الانشاء والا
يخفى ان هذه النكتة غير التخصيص مما لا يستقيم من العبارة قوله على انه لا حاجة اليه اي خبر بان
ذلك مبني على ان لفظ في الكلام البليغ مطابق لمقتضى الحال وهذا على ما سلف قوله فقد يسوق الشارع
اليه رمزا الى وجه نسبة هذا المبحث بالتبويب الا انه لا يتعارف جعل حكم شيئين لمجرد الاشارة والعلم
بسند الخبر فاعلى قوله غير معتقد لو قال خلافه لكان ثبوت الواسطة اظهر قوله والظاهر في ان الشك
الخ الحق انه خبر فانه وان على الحكم واللازم منه ان يكون القائل به حاكما بذلك الحكم لجواز تخلف
المدلول عن الدلالة للنقلية قوله بدليل انا صح الا لبدل على التعريف لانه تعريف لفظي مآله الى التصديق
وبيان المدعوى له قوله فانه تعالى جعلهم الخ لا يخفى ان الجعل لا يثبت ما ادعاه وهذا القائل في
جانب الصدق اصلا فانه يجوز ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد مع الواقع فلذلك لم يتعرض
قدس سره له بل نقول لا يثبت ما ادعاه في جانب الكذب ايضا بل يجوز ان يكون الكذب عدم مطابقة
الاعتقاد مع موافقة الواقع الا ان هذا الاحتمال بعيد جدا فلذا لم يلتفت اليه قدس سره
فالاستدلال على بعض المدعى او لمرتبة من الحكم ومثل ذلك شائع قوله شهادة ان والام انت خبر
بان هذه المؤكدات تاكيدات لما دخلت عليه اعني المشهود به لا الشهادة المغايرين المدلول عليه
بقوله نشهد وهذا هو الظاهر المتعارف ولو سلم فالظاهر من المتن ان جواب الاول رجوع التكذيب
الى نشهد نظرا الى انه خبر عن استمرار الشهادة او الشهادة الحالية او رجوعه الى الخبر اللازم لنشهد
على تقدير كونه انشاء وهذا الخبر هو الاخبار عن كون المشهود به على وفق الاعتقاد وايما رجوعه
الى الخبر الذي تضمنه هذه المؤكدات على ما ذكره قدس سره في جواب آخر لكن المصنف ذكر في الايضاح

الذمي

الذمي بمنزلة الشرح على التلخيص ان جواب الاول ههنا ان المعنى نشهد شهادة واطلاقه هنا
الستناكما سترتج عنه ان والام والسمية الجملة فلا تكذيب فيه قولهم نشهد واذ عاينهم فيلزم طائفة
قولهم الاعتقاد بانه مطابق الخ الظاهر من تقريره قدس سره ان الظرف حال من الخبر اعني
مطابقته وان الضمير في قوله معه يرجع الى الاعتقاد وقد فسروا في الصدق باعتقاد انه مطابق والمراد به
في الكذب اعتقاد انه غير مطابق فاختلف الراجع والمرجع فيه واحد لكن تغيير الكذب حينئذ نفي
فيه المقصود والا فمع ان مع الاعتقاد ظرف لغو للمطابقة على انه مشارك لكن لا للمقصود المذكور على الضمير
الراجع الى الخبر على ما هو المفهوم من العبارة وسوق الكلام بل للمقصود المحذوف بقرينة المقام اي للواقع
والمعنى صدق الخبر مطابقته نسبته المفهومة للنسبة الخارجية والنسبة الذهنية للكلام والضمير في قوله عدمها
راجع الى المطابقة وفي قوله معه راجع الى الاعتقاد بالتغليب السابق والظرف متعلق بغير عدمها وفي لك
جائز على ما صرح به المحققون في بحث التشبيه من شرح المفتاح لكن المعنى على السلب الكلي اي الكذب
عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا وان احتمل رفع الايجاب الكلي ونفي القيد فقط اعني الاعتقاد
قوله ضرورة توافق الخ انت خبير بان اعتقاد المطابقة يستلزم قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن
بين الواقع والاعتقاد موافقة لان العاقل اذا اعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع وكذا الحال
في الكذب لانه اذا اعتقد انه غير مطابق اعتقد خلافه قوله حصر واخبار الخ لا يخفى انه لا فائدة في الحصر
لان كثرة الافراد والخبر كما تقع للسؤال الخالي بالواسطة قوله على سبيل منع الخلو ينبغي ان يعلم ان منع
الخلو في المشهور الحكم بالتناقض فقط من غير تناف في الصدق فيه جذا الاجتماع في الصدق فيتحد
الخبر الكاذب والخبر الصادق في حال الجملة فلا يرد بخذا الواسطة الا انه قد يطلق منع الخلو على الحكم بالتناقض
للكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتناقض او بعدمه او لم يحكم بشيء فيجوز عدم الاجتماع وهو من اهل اللسان
فيجوز خذا الواسطة فعلى هذا منع بجميع في المقصود والظهور على الاحتمال الثاني لعدم تاتي الاستدلال لاحتمال غير المقصود
قال على ما كان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم تحويزه فلا يلزم ان لا يراد الصدق
باحد شقي التردد وانما الصالح للدليل اعتقاد عدم الصدق فانه الناشي لجزمه اللهم الا ان يتكلف

وبراد بعدم استقلاله الصدق كونه فى غاية البعد عن استقلاله بحيث لا يجوز كونه اصلا قوله حوال الاسنا والجرى لا يخفى انه يمكن ان لا يكون ايضا اجراء جميع تلك الاحوال من الحقيقة العقلية والمجاز العقلى من التاكيد بانواعه وعدمه منلا اذا كان الخبر طلبيا بعيدا عن الانشاء بالتاكيد الاسرى وكان التقييد بالجزء من كونه الاصلى عظيم الشان قوله او مايجرى مجراه مثل قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ومثل جملة النبى ومعنى خبرا قوله او كونه اى كون الخبر عالما به لا يخفى ان هذا ايضا حكم لازم للحكم باصل القضية بجازيا بالنسبة اليه وكثيرا ما يقصد بالجزء بجازا الحكم الازم لاصل حكمه فلا فائدة فى تخصيص هذا الحكم اللازم عن سائر الاحكام اللازمة المجازية ويمكن ان يقال المراد بالحكم ما يقصد علم المتكلم به وايقاعه فى الجملة وان كان المقصود الاصلى هو الوقوع والا يجرى ذلك فى هذا للازم كما لا يخفى قوله والمراد بكونه الخ انت خبير بانه لم يدع احد ان هذا العلم فائدة الخبر او مستفاد منه حتى يقال انه لا يعتد بذلك العلم عرفا فلا يكون مستفادا والفائدة بحسب العرف تعم اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاحيا كان او لغة فاشتهر بين الناس وقد يقال فى تصحيح الالتزام انه متى حصل للمخاطب اعتقادا بالحكم من الخبر اعتقد ايضا ان المتكلم معتقد لذلك الحكم اظهارا فايتم ذلك فيما اذا كان اعتقاد المخاطب تقليدا او اتباعا غيره فانه اذا كان الحكم بديهيا يحتاج الى دفى التفات وسماع قوله وقد ينزل المخاطب الخ الاحسن ان يذكر هذا مع الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان التنزيل يجرى فيما اذا علم الفاضلتين معا او احدهما وكلام المصنف وان كان ظاهرا فى الوجه الاول لكنه يجرى على الوجه قوله وتنزيل العالم بالشئ الخ والقصد والتنظير فان الآية ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل بهما بل قوله ولقد علموا الخ الام فى لقد جواب القسم المحذوف وفى لمن اشتراه اشعار بانه لا يفيد فائدة خبر الفضيل كما فى السحر والشعبذة اى لمن استبدل واختار على كتاب الله تعالى والبس عطف على مجموع القسم والجواب فليس ايضا حذف قسم وعطف على جواب ذلك القسم ثم جواب لقد انما هو قوله ما له فى الآخرة من خلاق او هو ساد مسد الجوابين على ما حقق فى محله وعلى اى الاحتمالين فالآية ان صحت دليل على ثبوت العلم لهم وآخرها ينفيه عنهم فان له الامتناع الاول الا ان نفى العلم عنهم لاعتبار عقابى نظرا الى انهم لا يعلمون على مقتضى العلم فلا حاجة فى الآية الى هذا التكلف فان قوله لو كانوا

يعلمون

يعلمون متعلق بقوله ولبئس والذم والرداءة بحسب انتفاء الخلاق والثواب فان الثانى يوجد فى المباح بخلاف الاول وبالجملة مع ذلك الاحتمال ليس فى الآية استبعادها واحتمال هذا اعنى كون سوء الآية على الذم وانتفاء الخلاق ووجه ذلك ان اختيار ما ليس بنفع فى الاستقبال على النافع الكلى من كتاب الله تعالى ورسوله مذموم جدا ولو سلم غير جمع لما كانوا يعلمون الى صدر الآية هو الانسب ببلاغة القرآن فان فيها مبالغة من حيث الاشارة الى ان عليهم بعدم الثواب كما فى الاستشاع تحقيق العلم بالذم والرداءة ولا شك ان هذا اثبات على الابلغ واجب بقى ان متعلق العلم وعدمه ليس واحدا على التقدير الاول فان عدم النفع والرداءة وان كانا متلازمين وجودا وعدما متغايرا فى مفهوما فما معنى قوله وما ربك الخ نفى الرمى باعتبار ان تلك الآثار العجيبة خارجة عن حد تلك الرمية قوله ينبغى ان يقدر الخ لا يظهر كون جزاء الشرط مستبعا عن الذكر للهم الا بملاحظة كونه تعليلا للتفصيل الآتى بقوله فان كان الخ طلب الخ قوله عن اللغو هذا يظهره ليس علة لعدم التقسيم فما معنى قوله ان لو نظر الى ان العلام بتمامه حينئذ لغو غير مفيد او يعلم ذلك بطريق المقايسة قوله اى لا يكون عالما الخ يجوز ان يراد بالحكم القصد بتعلق الحكم عنه بعين الحكم عن نفسه وذات كذا فى الحمله من الرد ولكن يحتاج الى استخدام فى الرد وليس فى القصدين بل فى الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع بل فى النسبة المفهومة من اللفظ ويجوز ان يراد بالحكم الوقوع واللاوقوع لكن الحكم بمعنى الحكم من ادراكه بخلاف المحكوم عن الرد وبالجملة انما يظهر حينئذ قساد القبيل اذا لم يكن ذلك الوقوع او اللاوقوع متعلق القصد ايضا بل كان متعلق القصد النسبة الحكمية كما يفهم من حاشية الشمسية او يقال للتنبيه من العبارة ان المحكوم عن الوقوع واللاوقوع بمعنى القصد بق للقصد قوله ان كان الخ طلب منزه الخ احتمال اذا كان المخاطب فالحكم لكن تلغى عن عضة الزوال منوهما بقوله ينبغى ان يحسن تاكيد هذا الحكم اذا القى اليه كما لا يخفى قوله لكن المذكور فى دلائل الاعجاز الظاهر ان يكون ذلك الظن شرطا فى التاكيد بملاحظة ان خاصة على زعم الشيخ على ما يفهم من المطول نظرا الى ما علم فى التاكيد بخلاف سائر المؤكدات فيمكن التوفيق بينه وبين ما ذكره القوم من انه يحسن التاكيد فى صورة الرد قوله

اذ كذبوا الخ لا يخفى انه ليس نظم الكلام والحكاية كان القول والحكاية ليس وقت التكذيب بل ظرف للمذكور فاى معنى حكاية عن الرسل قولهم اذ الخ او يجعلان على حذف الصدر اى بهذا الحكم صادروا اذ كذبوا معنى على ان تكذيب الاشقين الخ لا يقال يجوز ان يتعلق اذ المرة بقوله قال لانا نقول الناء يلزم حينئذ لازم ايضا على ما هو المفهوم من العبارة اذا المعنى قال تعالى حاكيا عن الرسل قولهم وقت تكذيب جميع امم المرة الاولى كذا وفى المرة الثانية كذا والتقوية بتوكيد الخ الاظهر ان يقال والتاكيد استحسانا ووجوبا اما الاخير فبه ان الاستشراف مفيد بنفسه ولام التقوية لا يناسب خلافا لقال ضربت لزيدا لان يكون ذلك من تنزيل المفقود منزلة اللازم ثم تقديره بحرف جر اويقال الاستشراف مفيد بنفسه نظرا الى نفس المعنى لكنه مستعمل هنا في ايقاع الطلب مجازا او بعتبر تضمين ايقاع الطلب مقام ان يرد الخ قال الشيخ الرضى فلهذا لم يقل له ان يضرب بغير نون التاكيد بل يقال اضرب منه الضرب والاقطع بنون خفيفة هذه العبارة هنا لا تقتضى الا صحة التردد لا التردد بالفعل خلافا لبرد ان التاكيد على مقتضى الظاهر ثم المناسب انا يكون الاستشراف ايضا بحسب الحاجة فقط والا فالظاهر انه مستلزم للتردد بالفعل الا ان يقال الاستشراف الى جنس الخبر الى خصوصه وخبر المنكر كالمنكر حقيق السند وحاصله ذلك هنا والا للسائل ايضا وفيه ان الكلام بوكد مع السائل والمنكر معا على طريقة واحدة فما وجه التنزيل الا ان يعتبر زيادة التاكيد بالنظر الى الانكار على العرض يعنى عرض الرجع فان معنى عرض الشيء على الاناء نهاضهم من كب اللغة وبهذا المراد عند السيد وضع عرضه على الاناء ثم المراد بوضع العرض هنا كون عرض الرجع في جانب الاعداء اذا لوضع بحيث يكون طوله مخوفهم علامة القصدى للمبارزة فالوضع بحيث يكون العرض مخوفهم علامة الانكار ويمكن ان يجعل العرض بمعنى الاظهار من قولهم عرض العسكر اذا جعل امارة الانكار باعتبار انهم لو علم فيهم رباطا لم يقدر على ذلك وخص خطاب الثقلين خيلان كان الشقيق حاضرا غيب الثقلان احدهما من الخطاب الى الغيبة على راى السكاكى والثانى على العكس وان لم يكن حاضرا فالثقلان الا فى الثانى بل مطلقا فانه لا يرتبط ان يبنى عليك فيهم على الجملة بما قبلها لا بتقدير اى فعلت او اعمل له ان يبنى عليك الخ وحاصله انه لا حاجة الى التقدير فانه قد يجعل شخص





من جهة كونه حاضرا في طبا بالطبع كما يظهر من الاثبات وبوئيد قوله تعالى اما نعبد فهكم بهستهزاء الكفرة ج يذكر عن التنزيل المذكور لكنه ظاهر في العين الثاني للعوض سرب بفتال ما وبا لعدل اى شب به لغت الكفاح اللقاء بالكسر بجانب والكفاح المقابلة الى ربه قلت لحرز الحرز الذى يحفظ الناس في حاجته وحضنه الشكب الجنب المقطر الاقى على حد ايمانهم بين الزحام المراجعة ان يدرس الخ هكذا وقع بخطه فدرس سره في شرح المفتاح وفى كثير من نسخ الحرز وفى بعض النسخ ان يدارس الدرس لان الدرس الاخفاء تحت التراب والمدارسة جعل الشيء تحت الاقدام لان مجرد وجوده الخ لا يخفى ان المفهوم من العبارة ان التامل غيب بعد وجوده وكاف المجرد وجوده نعم لو قال وجوده لا يكفى في تمرن التاكيد بالنسبة اليكما يستفاد من العبارة لكان ظاهرا وبهذا الحكم جاء بكره الخ فيه ان الخاطب النبى عليه السلام واصحابه والانكار احد منهم وبكن ان يقال كثيرا ما يلاحظ حال السامع ايضا كما بهو المناسب هنا خان القصد بيان الكفار باعتبار انكارهم فالقصد وان الخاطب في عبارة الشرح هنا ما يشمل السامع ايضا بان يحمل على ما يلاحظ حاله وتخاطب بالكلام تنزيل المنكر الخ الام لام الاجل يعنى هذا نظير المبين باعتبار التنزيل وبكذا الاعتبارات الخ عطف على محذوف يعنى عند السياق كما قبل هذا الذى ذكر اعتبارات الاسناد في صيرورة الاثبات اسنادا واخبارا بان كان المراد بهما ما في الجملة الاثباتية او الخبرية سواء كان تاما او لا مثبتا والاسناد المصدر مع انه غير تام من احوال اللفظ الاضافة للمصدر اى الاحوال المعلومة في تعريفها العلة بان لا يتعجب الخ الاظهر بان لا يكون هناك قرينة كمرض وبات الاولى ان يقال بقوله لما كحرض الخ المرض نقص خان المرض والموت ليسا صادرين منه اصلا اذ لو صح على المخاطب الخ احتمل اذا لم يكن المخاطب عالما بانه لم يكن يجوز ان يجعل اعتقاد المتكلم بانه لم يكن قائلا صالحا لكونه مجازا بل يجوز ان يجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صارفة فالمراد علم المخاطب باعتقاد المتكلم بانه لم يكن وظهور ذلك العلم عند المتكلم لا دخل في القرينة بل اعتقاد المخاطب مع المتكلم في اعتقاد عدم المجئ كما لا يخفى مجازا حكيما بقلبه بالحكم الى الاسناد

باعتقاد المتكلم بكذبه

بعض النسبة  مجاز في الاثبات لان مجازية النفي بملاحظة حال الاثبات بل التحقيق ان النفي يرجع الى ما يلزمه من صورة الاثبات مثلا ما ربحت تجارتهم راجع الى خسرت  او الموضع الذي الخ قبيل بهذا التفصيل اشارة الى ان المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ اقول الموضع الذي يدل اليه الاسناد هو الحقيقة كما لا يخفى مع ان الحاشية المنقولة عنه قد درس سره مناقشة لذلك وقد اشار فيها الآن التفصيل باعتبار ان المآل الماخوذ في تعريف الناقل ما مصدرا وباسم مكان وانت خبير بان كون المآل في تعريفه غير ظاهر وبرى قال في الصحاح وغيره الناقل تعريف ما يدل اليه الشيء ثم معنى عرف القرينة ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان المسند اليه للفظي ما هو له وبالنظر اليها بفهم انه لغيرها هو له  وحاصله ان سبب الخ فان التاول طلب الحقيقة وملاحظتها وهذا يستلزم اعتبار العلاقة ونصب القرينة فلا تعرض لسبب العلاقة ايضا في حاصل التاول لكان حسنا بل لو اقتصر عليه لكان احسن فان المصنف قال فيما بعد والا بد من قرينة  اي للفعل اذا اقتصر عليه كالمنه الاصل او لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول به  لا يسند اليها اي حال كونها باقية على حالها فان معنى المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم فيما اذا رفع واسند اليه الفعل وهي عليه الباقة من اغوث الاناء الظاهر من اغوم الماء الاناء ولكن المشايخ في عبارتهم ذلك  شققت بينهما الشقاق العداوة والخلافة  مطلق النسبة انت خبير بانه يلزم حينئذ ان يكون خويدم سابقا اسناد الفعل الى الفاعل اذا كان سببا للفاعل حقيقة والى غيره مجازا قاصرا في ذا المقصود واعلم ان هنا امورا ينبغي ان ينبه عليها الاول ان المفعول به اعم من ان يكون بواسطة او لا لكن المفعول فيه والمبدل واخلين فيه على ما يفهم من شرح المفتاح الشريفي في بحث تقييد المسند وايضا من المغني شرح المفصل فيلزم ان يكون ضرب في الدار بينا للمفعول مجازا الا ان المصنف الرضي قال بانهما نوعان من المفعول به خصتا باسمين اخرين الثاني ان حال المشتقات المشتقة على قياس الافعال لكن للمفعول لها يكون بحسب المعنى كذلك وبصلح لان ينصب بها بعد شرائط اللهم الا اضافة ضارب زيد امس حقيقة الثالث ان اضافة اسم الفاعل الى الظرف ان كانت على طريقة اضافته الى المفعول به

والظاهر من كلام المصنف في شرح المفصل فيلزم ان يكون كذلك





وبعناه من مجاز والاخير ينبغي ان يكون حقيقة لان للظروف تعلقا بالفعل ثابتا  الا قوال الكاذبة التي تخبر المتكلم بها صدورا الكذب قاصدا شروعا بخبرها بعد الاطلاع على انها اقوال كذبة  او لم يعلم الظاهر من احواله لم في الشرح ان الكلام على عطف المنفي على المنفي وليس بمقصود فان احدهما لا يكفي بل الاعادة لا على ان المنفي لكن على عطف المنفي على المنفي فيقع كلمة او في حيز النفي فيستفاد العموم للمنفي

لاحتمال ان يكون هو الخ  اقول هذا بعيد جدا لان فاعلية الغداة لوكيرها والعشي لوصفها غير ظاهرة فلذا لم يذهب اليها احد سيما على عرف المتكلمين ومشاهير العرب من الايام ثم اسناد اهلاك الناس الى الدهر على ما فهم من القرآن فان ظاهرا ان المراد وقوع الهلاك بلا تاثير من الله تعالى او غيره بل لانتهاء مادة المهلكة الى الآخر والا فاسناد حصول شيء الى شيء للظرفية الاترى ان شعراء العرب من اهل الاسلام ايضا قائلون بهذه الطريقة في الشرائي وغيرها  يعني عالم بعلم المراد بالعلم مطلقا بحيث يشمل الظن  متبرعة يمكن ان يكون من يعني في اي فصل فيه القطع عن العشر باكف ربا بينهما  جذب الليالي المراد بالليالي مطلق الزمان كما اشتهر  فيها فاعله الضمير يعني المكون على ما في التاج لكن اعتبار الارادة غير ظاهر  فانه يدل الى آخره فيه ان طلوع الشمس به لا ينافي ان يكون اسناد الافناء الى جذب الليالي حقيقة فان المتكلمين مثلا يجعلون المؤثر في عالمنا الكواكب الخ وهو فاسد لله تعالى ابتداء او بواسطة فاعل  وانه البداء الخ لعدم الفاصل بين الافناء واطلاع الشمس وغروبها اولا لان الطلوع بالفعل على الابداء والافناء  ومجازيتها بالنوع نسخة معنى  بتصحيح الخارج فدس سره يعني بلاحظ هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاقسام الاربعة سواء وجد تمام المجزء الاول من الاعتبار كما في القسم السابق او المجزء الاحق كما في القسم الثاني او بعض المجزئين كما في القسمين الاخيرين بقي ان الكناية مقابلة للحقيقة والمجاز على عبارة المصنف  ظاهرا لانه اشترط الخ واما على مذهب السكاكي فيجوز ان يكون المسند جملة وهو صنعا بالحقيقة والجاز اللغويين محل خفاء اذ الكلمة ما خوذة في تعريفها  يوم الغيمة الاولى نتركه لكن يناسب ذكره على وجه

التفريغ آخر الآية  او حق طوله لا يخفى ان مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتيان بمع ان طوله ازيد منها قطعا  اس من جهة العقل يعني عقلا يتميز عن نسبة الاتيان له الى القيام لكن على ان فاعل يعلم من يعلم الخ اى الاجمالية فان التمييز لا يلزم ان يكون فاعلا للفعل المذكور بل للازمه المتعدية نحو استاء الانا ماء فالا، ليس فاعل الاستاء للماء  بشرك وجهه حسنا اى يسرك الله تعالى علم الحسن في وجهه فحق الكلام حذف مضاف وهو جعله مفعول به بواسطة او صفة حسنا  وان فاعل هذه الافعال الخ اقول قد جعل السكاكي النفس فاعلا في قد من وصحح ان الفاعل في الحقيقة النفس لعازم المعتزلة فاهم جعلوا العبد موجدا لافعاله بالمباشرة او التوليد حتى قالوا العلم بالنتيجة علم في للعبد بالتوليد عن النظر فينبغي ان يقولوا بصدور السرور والعلم بشرياة حسن عن النظر الحسن في الوجه بالتوليد  وحق ما ذكره الشيخ الخ كتب قدس سره في حاشيته اولا لا نزاع في ان العقل لا بد له من فاعل كما نعلم قطعا ان الموجود المتحقق في امثال هذه الصور هو السرور والقدوم ونحو ذلك من الافعال اللازمة لا المتعدية والاقدام ونحوها من الافعال المتعدية لكن ينبغي حينئذ بحث وهو ان لفظ قدم لا يكون حينئذ حقيقة لعدم تحقق معناه وحد استعمل استعمالا صحيحا فينبغي ان يكون مجازا فلا يكون الجزء الاستناد داخلا تحت لفظ قدس سره في آخر حاشيته هكذا والجواب ان عدم تحقق المعنى لا يمنع في كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجازا في معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ ما استعمل هو فيه لا يكون فاعلا ولا يلزم الكذب ايضا لان المقصود ثبوت ما هو الاصل والمرجع كالقدوم مثلا اخذ في آخر الحاشية الآتية هذه اشكال على القوم جميعا فان الواقع في الصور المتعددة اللفظية في الاطراف لا الاستناد المجازي والحاشية الآتية جواب له واما اول الحاشية لترجيح كلام الشيخ لكنه مجمل غاية الاجمال حاصله ان الاشكال انما هو في تلك الصور لثبوت بوجوده اصلا فالمقصود منها المبالغة في مطابقة الفعل مثلا اذا وجد القدوم وحده لداع واريد المبالغة في مطابقته للقدوم بتوهم كونه فاعلا حقيقيا بان يسند اليه الاستناد والاقدام منه الى الداعي فان نقل الاستناد من المتوهم كنقله من المحقق في تحصيل غرض المبالغة في المطابقة فمراد الشيخ انه



ليس هناك فاعل هو وجوده ينسند اليه تلك الافعال المتعدية اه فاعل بعينه باسناد ما اليه اذ لا فائدة في الاسناد الى الفاعل المتوهم فاعلية على بحث آخر هو انه اشتهر بين الحكماء والمتكلمين ان كل ممكن له فاعل فلا فعال اللازمة فاعل موجود وليكن استناد الافعال المتعدية اليه حقيقة فلقدوم مثلا مقدم محقق وهو الحق تعالى عندنا والعبد عند المعتزلة سواء كان بالمباشرة او التوليد فعلى آخر للعبد فاعلهم  واذا جاء الى مكان مسرا الخ اقول لا يخفى انه قد يمكن ان يكون التشبيه في الداخلية منظورا فيها بوجه الاستناد الى السبب واما في غيرها فلا كما لا يخ الاستناد الى المصدر والزمان والمكان فكلام السكاكي على الاطلاق على بحث  اللازم المساوي الخ كالمرأة والسماء اذا بحب الفراش والقيام فظاهر ان الحال ليست مساوية للسبع  وهذا مبني الخ فان قبيل استناد راضية والغير جميعا ايضا مجاز على مذهبه فالمراد بجنسه الصاحب قطعا فلنا اذا كان الغير عبارة عن الصاحب فليس استناد الجوع مجازيا  وهذا اولى فانه يخ مثل المتن بان الجوع زع استناد الصائم الى الضمير  والجواب ان مبني الخ فيه انه يلزم ان يكون الاستناد مجازيا لان من حق الاثبات مثلا ان يسند الى القادر المختار لا الى الزمان المشبه به مع ادعاء القادرية له فلا يستغني السكاكي عن المجاز العقلي اليه اشار قدس سره في حواشي شرح المختصر في الاصول  من حيث انه مسند اليه ينبغي ان لا يجعل حقيقة للتعليل بل لتنقيح البحث اى البحث عنه هنا احوال المسند اليه حال كونه ماضي الزمان حقيقة ظاهر ان الماضي او الاثبات ليس عروضه له لاجل كونه مسندا اليه

بل لتنقيح المسند اليه حال كونه ماضي الزمان حقيقة اى البحث عنه هنا احوال المسند اليه حال كونه ماضي الزمان حقيقة

بناء على ان المسند اليه الخ لا يخفى ان هذه النكتة مناقبة لنكتة تقديم المحذوف ووجه التنبيه ان هذه النكتة تخصيصية باعتبار شيوع الحذف في العدم اللاحق والنكتة السابقة بالنظر الى الواقع

باعتبار الواقع ح

بناء على الظاهر لا يخفى ان كونه ركنا من الكلام لا ينافي كونه عينا فانه لو علم صح الكلام صار تمامه عينا كحيف بالجزء منه فتدبر  ايضا اذا علم حذف فتدبر العبارة بناء على القرينة واما ان كان مع قطع النظر عنها ليس بحيث  لان الدال حقيقة الخ اى حصر الدلالة عند الحذف في اللفظ مع مدخلية العقل ايضا اما للمبالغة في مدخلية اللفظ واما لان العقل شرط الدلالة والحكم

بذلك والدال هو اللفظ  قلت عليك بهذا يصلح مثالا للاوفاء التعيين ايضا  هل بتنبه ام لا
اصل العبارة اهل فحذفت الهمزة اذ ام المتصلة لازمة للهمزة  او ابهام صورة المراد هو من
تخيلت بواسطة المرور على اللسان فصح ذكر الابهام  والظاهر ان ذكر الاحراز الخ يمكن ان يقال
ان العبث في ذكر المسند اليه يكون باعتبار احد امرين اما باعتبار القرينة الدالة على تعيينه لاسناد
هذا المسند في ضمير المتكلم واراد به وغايتها تعيينه لاسناده وبحسب نفس الامر يمكن لا يصلح ان يسند
هذا المسند الى غيره  او سميع او غايتها هذان فيها اذا اوجب تقديم المسند الذي به يحصل السمع او
الغاية ثم المقابلة بالوزن يقتضي ان لا يتغير الوزن بذكر المسند اليه او حذفه بل يتغير الغاية
وذلك فيما يكون المسند الذي الغاية على وزن المسند اليه فبذكر المسند اليه او حذفه لا يتغير الوزن

كقول الصياد الخ  الظاهر انه مثال لعنوان الفرصة فالاحسن اتصاله به  رتبة من غير رام
هذا مثال اذا ان من قال الحكم الكفري وكان من ارتى الناس وقد نذر ان يذبح شاة على الغيب
فلم يمكنه ذلك اياما حتى قصد تقبيل نفسه ثم رمى انه مطلع فاصاب فعند ذلك قال الحكم الكفري يكفر
بغير احسان صدر من المسئي بلا تبصر وتدبر  والاقتضى للعدول الظاهر ان الظرف ليس بخبر بل
متعلق بالاسم فيلزم تنوين المقتضى لانه شبه المضاف اللهم الا ان يقال ذهب بعض النحاة الى انه
لا يجب تنوينه وعليه قوله عليه الصلوة والسلام لما منع لما اعطيت  او اظهارا لتعظيمه اذ يح الاظهار
وان كان مما حصل من لفظ المسند اليه التعظيم نظرا الى ان الكلام على تقدير القرينة فاللفظ الموزون
الدال بالقرينة بعيد التعظيم وذكره يفيد اظهاره  حيث الاصغاء الاولى السماع ليصح في حقه
تعالى  ونحوه قوله تعالى حكاية لا يقال لا يلائم قوله ولي فيها مآرب اخرى يجعل ذكر المسند اليه
في الآية لطلب الاصغاء والبسط لانا نقول هذا القول مجمل يقتضي ان يقال المخاطب بالمآرب
شيء يجب المتكلم بتفصيلها فينبغي زيادة البسط  فيها لاضمار الخ الاولى فيها لاضمار في لان كلا لا يخفى
الخطاب مع معين الاولى لمعين اذ يقال خاطبته والخطاب له اللهم الا ان يجعل الظرف حالا
اي كائنا مع معين  الى غيره اي فيما لا يغير معين وان لم يقل في توجيه العبارة بهكذا اي





بتبرك الخطاب لمعين الى غيره اي الخطاب لغير معين لانه بدل عبارة الفتاح والايضاح على ما
في غيره ورجع الى معين  وبهذا وضع الخ فيه انه يلزم ان يصير مجازا عند تبدل المقصات
تامل  لاصغاء بعينه اي بشخصه بشكل بالذال لم يكن المدعو له معلوما للسامع بخلاف ما اذا
كان المقال للكرسي فانه يقال اسمع لفظ الله  واحترز بهذا الخ بشكل بشكل رجل حاكم القوم في البلد
الا ان يقال هذا الوصف لا يختص بالفرد المعين بحسب اصل الوضع فلا يرد ايضا ما قيل ان الرجل
ليس بعلم مع انه مختص بالحق تعالى  اي اول مرة ينبغي ان يعلم انه لا يلزم ان يكون كل علم للاصغاء
اول مرة فلا يرد مثل جاءني زيد زيد  وعرفت هنا اي جعلت مشاعر التعريف عرضا
ثم جهل على اعلم انه ان كان على شخصيا ينبغي ان يكون الواضع هو الحق تعالى لان ذاته تعالى
على وجه يحضره ما غير معلوم بالكنه لغيره تعالى وان كان من الاعلام الغالبة كما يستفاد من شرح
الكشاف فتصحيح غلبة الاستعمال في الفرد المعين فبالنظر الى ان لفظ الله تعالى مع اصله بمنزلة
لفظ واحد والالف المنكر اسم لكل معبود ثم غلب معرفا ومنكرا على المعبود بحق اي المفهوم الكلي
تامل  لما افاد الخ النوعية بحسب اللغة بدون القرينة المعينة  كناية عن كونه جهتيا فيه
بحث لان اللفظ مستعمل في المكنى وبها مستعملة في الشخص لما كونه جهتيا اللهم الا ان يجعل كناية عن
مجموع الشخص مع الصفة اعني كونه جهتيا فان المجموع ايضا لازم والاحسن ان يجعل الكناية
بالنظر الى المعنى الاصلي لا يلزم ان يستعمل فيما هو كناية عنه فانه لا دلالة والفهم تبعا لا اصالة
وبقرينة ذلك دلالة الحذف على النكات المناسبة له بلا استعمال فيها تامل  استعارة يجوز ان
يكون مجازا مرسلا من قبيل اطلاق المقيد على المطلق الواقع في ضمن مقيد آخر كما اطلق المشفر على مطلق
الشفة لكنه واقع في ضمن شفة الانسان وذلك ان يجعل مجازا مشتهرا عن مجاز آخر نظرا الى خصوصية
المقيد الآخر  او ابهام استند اذ ان ذكر الابهام قصد الى اعتبار اللذة الحسية في ذكر
القلم والى اعتبار اللذة بنفس العلم من غير ملاحظة الدلالة على الذات لكن على التوجيه
الاول  او البرك عطف على نفس الابهام  سوى الصلة اما الجر فلا يلزم ان يكون من

على الوجه المفهوم منه

الاحوال المختصة بوجه ما او يجوز ان يكون من الاحوال العامة بخلاف الصلة فانها معينة للوصول
بحيث يصير معرفة بواسطة اتصافه بها يختص به اختصاصا ما لغلبة جدوى هذا مسلم
بالنظر الى خصوص المثال والا فقولنا الذي ملك الروم يعظم للعلماء يفيد فائدة تامة
مفاعلة من راد يريد وهو معنى المغالبة هنا للمبالغة في رود بها او الدالة على اختلاف فيه
واناجي بعض دالة على الابعاد فان في هذا الخ اذ فيه اشارة الى ان ما عشيهم بحيث لا يمكن
ان يعرف ويعبر عنه فان قبل الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا ابهام فلنا
ذلك بالنظر الى اصل الوضع لكنه قد يعدل عنه كما في المعرف بلام العهد الذهني كقليل صدوه
الخ الغليل بالغين المعجمة الحقد وحرارة العطش ايضا ومن لحظاته الخ وذلك لانه بشكل
بمثل ان الذي سمك السما الخ فان السمك ليس على البناء البيت اللهم الا ان يجعل خبره ثم انه بنا
جعل الخ راجعا الى مجرد الاتيان بالموصول من غير اعتبار الابهام ولا يخفى ان سوق الكلام يأباه
اذ يدل على ان المرجع الابهام فمن قوله ان الذي سمك الخ فان قيل لا وجه الى الابهام ان الموصف
بالتعظيم وانما التعظيم من نفس الصلة لتلبسه بآثار مؤثر واحد قلنا التعظيم المستفاد من نفس
الموصول او الصلة يحتاج الى التوسل بالابهام واما التعظيم المدلول عليه بجميع الكلام فلا يحتاج
اليه كما يدل عليه بيتا بنا ابيت الخ ان التي ضربت الخ ضرب البيت كناية عن الاقامة
وانما اضاف الكوفي الى الجند لاقامة جند كسرى بها والمراد بالقول المملك ابو الصقر خبر
او بيان او خبر مبتدأ محذوف من نسل او على الحمل والعامل معنى اسم الاشارة ومن نسل حال لكونه
لا تتعلق به فائدة الا بعد تصدير التعريف بالانثراء حينئذ قاصرا وبين حال من نسل شيبان شجرتان
الاولى شجوان بدون التاء لانها نابت عن الشجر لا فردان لان فقدا العز الخ الاولان يقال
لان كان للفصاحة للاعراب البدو وبين مختلف وعلم المعاني من حيث الخ لا يخفى ان ذلك
يحصل من علم اللغة ايضا فانه اذا عرف ان هذا للقريب عرف انه اذا قصد بيان قرب الشار
اليه يؤتى بهذا وهو ذلك الخ فيه بحث لانهم اراد وا بالبناء الدلالة على المراد المعنى الزائد

على المعنى



على المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المفهوم لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر لكن ان يعبر به
في هذا المقام وبهذا ظهر ما في الخ انت خبير بان ظهور الفساد مما سبق على تقدير ان يحمل
هذا الفاعل المشار اليه على اسم الاشارة والا فنقول ومن جهة انه لا يفهم من العبارة لما سبق
ان يكون الاوصاف في عقب المشار اليه للابناء وذكر اسم الاشارة عقب الاوصاف وهو
الذين يؤمنون الخ اس ذوا نهم على ان يكون صفة الايمان خارجة بقرينة عقلية من الاوصاف
وانما لم يقل هو المتقون لان قوله تعالى الذين يؤمنون قد يجعل منطلقا مما سبق على جاء الكشاف
وغيره وحينئذ لا يحسن جعل المتقين منشأ اليه الى حصة الاولى ان يقال الى فرد لكن
التخبر بر الخ اراد ان كلمة ما مع وصف التخبر بر خاصة في نفس الامر بالذكر حضار مذكور كناية فلا
يرد عليه انه اذا قبل الانسان كاتب كان الانسان مستعملا في مفهومه العام للافراد وان كان خاصا
ببعض الافراد بقرينة المحمول من غير اعتبار الخ ينبغي ان يعلم انه لا يلزم من عدم اعتبار الافراد
اعتبار عدمها فلا بناء ان يكون الاستغراق والعهد الذهني من فروع لام الحقيقة اصول المفهوم
من الكتاب وسائر كتب القوم ان الاصل في الحقيقة لام العهد الخارجي ولام الحقيقة وسائر
الاقسام من شعبها والتحقيق ان معنى اللام الاشارة الى معنى ما دخلت هي عليه فان كان اسم
الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة والعهد الخارجي ايضا من شعب جنسها صار آخر
دون سائر الشعب محكم تسوا اعتبر فيه وضع آخر او الا فان تقدم الذكر من جملة القرائن وكذا تقدم
علم المخاطب فلا يجدي انتفاء الفرض ان معرفة الجنس غير مفيدة في العهد الخارجي بخلاف سائر الاقسام
وان كان موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام العهد الذهني وسائر الاقسام من فروعه بحسب
المقامات والقرائن وقد بان المعرف الخ اعلم ان المعرف بلام الجنس والحقيقة قد يعتبر
فيه بواسطة القرينة الوجود او ما مطلقا فيفيد بالبديهة والكلية كما في الجملة واما في بعض
والماهية من حيث هي وقد يعتبر فيه عدم الوجود كما في مثل الانسان نوع وقد لا يعتبر الوجود ولا
العدم كما في التعريفات لمطابقة ذلك لواحد الخ انت خبير بانه لا حاجة الى ذلك لمطابقة

غ اعتبار صدقه لان فردا ما معناه و مقرر في الذهن من كل ما هيته  وان كان غ اللفظ الخ ينبغي
ان يعلم ان اجراء حكم المعرفة عليه ليس بسبب اللفظ بدون المعنى كما يشير اليه من العبارة لان اللفظ
مستعمل غ الموضوع له اعني الحقيقة و بجنس غاية الامر ان الفردية مستفادة بواسطة القرينة
كما حقق ذلك في المطول نعم ان جعل العرف بلام الجنس مطلقا فكره كما قال قدس سره بذلك
غ شرح المفتاح لتم هذا الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة غ صورة العهد الذهني كما هو الحق
عند س و قد بينته غ حاشية المطول  بحسب اللغة الاولى بحسب الوضع لانه لوارد بها للصلاحية جميع
افراده نظر الى وضع الشرع كان استغراقا حقيقيا  واستغراق المفرد الخ ينبغي ان يعلم ان هذا
مسلم فيما اذا استلزم الحكم على كل فرد الحكم على جميع الواقعين واما اذا لم يستلزم فلا مانع من كون
لام رفع هذا الجمع العظيم رجال الشامل من قولنا لا نهر فعه كل رجل وكذا من قولنا هذا الخبز يشبع كل
رجال الشامل من قولنا هذا الخبز يشبع كل رجل فالاشتمال مختلف بحسب المقام  بل الجمع المعرف
والجواب ان كلام القوم على تقدير ان لا يبطل معنى الجمعية و بقي المفرد و جمع على معناها الاصلي
وحينئذ لا يرد هذا الاعتراض  منظنة اعتراض الخ لا يخفى ان ذلك الاعتراض على تقدير ان يكون
اسم الجنس موضوعا للماهية ايضا وارد على مثل ما من رجل و لا رجل بالرفع اذ لا فرق مفروض بالبداهة بين
الدال على الوحدة و تقرير جواب الاول بالنسبة الى المثالين انه يجرد الاسم من معنى الوحدة
واعلم انه يرد على مثل قولنا لا رجل بالفتح اشكال من وجه آخر على مذهب من يجعل الاسم موضوعا
لفرد ما و ذلك لان معناه نفي الجنس بقرينة بالفارسية بقولنا نيست مرد و الخلص الايهام بتغيير
وضع آخر للجموع بازاء نفي الجنس  للمعنى لفظة الخ فيه ان هذا لا يفيد الامتناع فانه قد يراعى على
المعنى و قد يراعى اللفظ في مثل ما ذكر باعتبار انه مفرد اللفظ فجموع المعنى و قد وقع غ حديث الجميع
وصف العشرة بالاواخر غ بيان لبلة القدر الا ان العشرة معناه متعدد لا جنس قابل للوحدة والا لم
ان يقال لا يطلع وصفه بنعت جمع للمعنى فلفظة على التأويل للفظي  ولانه بعض كل فرد ان خبر بانه
لا يجري غ مثل لا رجل بالفتح وليس الرجل بالرفع فان معنى الاول نيست مرد و معنى الثاني



نيست مردي فعلم ان كلام المصنف مخصوص بالمعرف باللام لكنه ان يظهر السؤال على تقدير ان
يكون الاسم موضوعا للفرد ما  لانها اقصر طريق لم يعهد ان الاضافة اظهر طرق التعريف بل انها
قد يكون كذلك بحسب المقام نظرا الى حال المتكلم والسامع  اي متهيئ بثلاث ياآت ياآن من نفس
الكلمة و ياء الاضافة  البائين جمع بان تخفيف بتي منسوب الى البتين بحذف احدى اليائين و تعويض
الالف المتوسطة  رجا جب الخ بعض نفسه الان نسبة من حيث هي و ان كانت مائلة الى المخاطب و
الامور الذهنية لكنه حصل لها من العناية الالهية ما يمنع عن ذلك كحسبة عالم القدس و النسبة
بالملكة  عن طالب العرفان الاحسان لكن عن بعض في اي في شان طالب الاحسان او مضاف
محذوف اي من احسانا طالبه  حاجب اي الخ يمكن ان يكون التنوين للتفخيم  الكتاب
هذا مختص بالعهد وعدا الاوباء على ما فهم من تفسير الشرفي لتعريف بسماء العدد  هي نطفة ابيه بشكل
بآدم وحوا و عيسى عليهم السلام و بكيفية من الحيوانات الغير المتولدة من النطف فلا فال المصنف
البيضاوي من ماء هو جزء مادته و قال بعضهم لفظ كل يفيد افراده بعين الاكثر  او على نوع الخ يشكل تقرير
الشرح بان خلق نوع البغال نوع الحمار من نوع اي ماء الحمار نفي يمكن ان يقال في الآية ان
النطفة مطلقا نوع من المياه و يجوز ان يصح تقرير الشرح بان نوع الخ المختص بالبغل هو المركب
من نطفة الحمار و الفرس مثلا  كان قد يتم الخ اي حال كونه مثل ذي الرؤية والسمع وصفة
الظن بجعل اللام للعهد الذهني  اشتراك الخ اي الاشتراك المعنوي بخلاف الاحتمال فانه بالنظر الى
الاشتراك اللفظي  لكان الوصف مخصصا اي على الظاهر فلا يتعين المثال  وقد يكون الوصف
لبيان الخ الفرق بينه وبين الوصف للتأكيد ان المؤكد لا يلاحظ فيه بيان للمقصود الاصلي بل مجرد
التأكيد بخلاف هذا الوصف ثم الفرق بينه وبين الوصف المخصص ان المرتفع منه احد افراد المعنى او احد
المعاني و هنا احد الجزئين  و هذا الاعتبار اغا و فان قيل كل منهما توجيه على حدة للوصف لانه اذا
قصد به بيان الجنس لا يقصد زيادة التعميم لافراد الجنس من حيث هو واحد قلنا زيادة بيان هي الاستغراقية
لتأكيد العموم فيما يدخل عليه والاحاطة بافراده نعم قد يجيء لا يخفى غير ذلك عند ارباب العربية

جميعا ان سوق الآية لبيان شمول قدرته وعلمه تعالى لكل فرد من الدابة والطير وشمولها الاناث
الانسان بل تفاوت من جعل الوصف لبيان جنس لم يرد جنس مع اعتبار عدم الصلوح للقرينة
بل قصد بيان ان خصوص فرد او نوع غير مقصود بل المقصود الجنس في ضمن جميع الافراد اذ الوصف
لايختص بفرد او نوع فالاستغراق حقيقي لا عرفي قال التوجيهين واحد فافهم او عن حمله على
معناه اي غفلة السامع عن انه جيء لما يراد به حقيقة او مجازا بناء على انه مع شمول الاظهر
ان يقال بناء على ان البعض في حكم الكل لكنه نظرا الى انه قد ينسب في العرف الفعل الصادر عن البعض
الى الكل لكمال تخاوهم ثم انه اعترض عليه ايضا بانه لايكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم بل في
نسبة الفعل المنسوب الى الكل الخول والاينفي انه يمكن ان يجعل عدم الشمول في عبارة المصنف بحيث
يتناول عدم العموم في النسبة ايضا حتى يندرج فيه التجوز العقلي فدفع توهم التجوز مخصوص بالعقلي
فتأمل الكلام فيه بعد تخصيص وان عمم الاول فينبغي ان يعتبر في غير صورة الشمول قبيل لايدفع مثل اتصون
التجوز في الاسناد على ما هو الظاهر اقول وكذا ينبغي ان لايدفع التأكيد اللفظي بهذا التجوز وقد اتفق
هذا القائل مع القوم في دفعه اتاه تامل والمؤمن الخ آخره ركبان مكة بين الفيل والسند
المراد بالمؤمن الحق سبحانه وتعالى وبالعائذات الطير الملجئة الى الكعبة لامن عين الصياد او الباخذ
الركبان بالضم جمعها والفيل بكسر الفاء موضع الاسد على ما في شرح السبعيات وقال بعضهم الفيل بفتح
الفاء والسند بفتح السين والنون موضعان في جانب الحرم فيهما الماء ثم العائذات اما منصوب
وهو الظاهر او مجرور بربا لاضافة وحينئذ الطير منصوب باعتبار المحل على المحلي على ان اجزاء ما قبلها
الخ لايخفى انه ليس مدلولها ان تلك الاجزاء مترتبة في ذهن المتكلم والسامع والا ان تعلق الفعل بالبعض
معتبر قبل تعلقه بالآخر فالوجه ان معناها الاشارة الى ان تلك الاجزاء بحيث اذا لاحظها العقل
وجدها كذلك فرق بين ان يكون الشيء الخ قد ذكر قدس سره في حواشيه ولم يصرحوا على ما فعلوا وهم
يعلمون ان القيد في الكلام المثبت قد يكون لتقييد النفي وقد يكون لنفي المقيد بمعنى انتفاء اصل من الفعل
والقيد او القيد فقط او الفعل فقط فلبنا على المقام خلافا لبعضهم يعني ابن الحاجب فانه ذكر

في الايضاح



في الايضاح اذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقد اضربت عن نسبة المجيء الى زيد واثبته لعمرو فهذا
من باب الغلط فلا يقع في صحيح الكلام وانت خبير بانه ان اراد ان التلفظ بالاخبار عن مجيء زيد
غلطا على وجه سبق اللسان مع التدارك بقولك بل عمرو على ما قال السيد قدس سره في توجيه كلام
يرد عليه ان ذلك معنى الاضراب الموجود في صورة ابدال البعض فينبغي ان لايقع ايضا في الفصيح
فتأمل او لاجل ما بين الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود في الاول الاخفاء بسبب بادي
الراي حتى يظهر من مخاطب الانصاف والاعتراف بالحق ولا نفع المعنى عبارة عنه هذا
لايتم على تقدير ان يكون صيغة الفصلي للربط وتاكيد الحكم نظرا الى ان معنى زيد هو العادل ليست
كما عادلت على ما قال قدس سره في شرح الكشاف وذكر في المغني ان اكثر البصريين على انه
حرف ولابد من تحقق قبيل الحكم اي المكيف اقول المراد التحقق في الذهن فتأمل لابد للوجوب
الاستيناف او تحقق الذات قبيل الوصف هو المناسب ولا شك ان ترتيب اللفظ على وفق
ترتيب المعنى امر لائق فحينئذ تقدم المسند اليه وان اريد بالتحقق الوجود الخارجي
فتأمل لابد على ظاهره لكنه مختص بالموجودات الخارجية الا انه صح حينئذ تقليل التقديم فانه مناسب
ترتيب اللفظ على وفق ترتيب الذهن مدلوله اعني المعنى والاقتضى عطف على الاصل او حال
من انه لامن معمول ان اذ لايكون ان وان عاملين في الحال بدليل ما قيل بان الخ انت خبير بان
مجرد هذا البيت لايفي ان يراد بالحيوان ثعبان موسى عليه السلام فانه معجزة بعرق بها بعض
الناس فيدعوه الى الحق وبعضهم على خلاف ذلك نعم هذا البيت مع غيره من الابيات والسياق
يدل على المقصود علة لتجيء الخ وذلك لان التفاؤل في الشهر فال نيك كرفتن وذلك بالسمع
في مقتضى الكلام اذا صلح لذلك وكذا الحال في النظر بعض فال بد كرفتن لكنه لايخفى ان التقديم يكفي في
التفاؤل وتجيء المرة بل المرة او انه يستلزم اي لفظ المسند اليه يستلزم لذة المحسوس فتأمل
صح لاعتبار الاجمال فيه وضع بعدها البعدية غير ظاهرة من الولى بحسب اللغة بمقتضى تخصيص المنظم الخ
قبيل وجهه بحسب الظاهر ان السالبة الكلية نقيض للموجبة الكلية وذلك ظاهر الخفاء بل الوجه ان تخصيص

التكلم بالنفي في الاصطلاح انما يكون فيما اذا اعتقد المخاطب وقوع النفي على وجه النفي واخطأ في تعيين فاعله فحرّ المتكلم ذلك بان نفى الفعل عمن زعم المخاطب انه الفاعل وعيّن غيره للفاعلية والشاهد على ذلك الذوق والسليقة فمنع ذلك غير نافع لكثير من النكات البيانية

نحو لا غيري هذا بظاهره لا يتناول نفي لا غيري فيجوز ان يكون نفي مغايرة لا غيري فيراد مطلق التركيب الدال مطابقة على نفي صدور الفعل عن الغير فيتناول لا غيري ومثله وقس على ذلك امثاله

مثل نحو وحدي الى تخصيصه بعدم السبق لكن ينبغي ان يفرق بين تخصيص انا ما سعيت كما هو المقام وبين ما انا سعيت على ما سبق بان انا ما سعيت بتقديم المسند اليه على النفي عند مقتضى التخصيص انما يدل لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك وانت بشركة الغير وما انا سعيت بتأخير المسند اليه عن النفي انما يدل لمن اعتقد وجود السعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت انفرادا او مشاركة والا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي لئن عاتا فعاتم وان خاصافي ص هذا الذي ذكر من التخصيص الخ المفاد من العبارة ان المعطوف عليه لفظوله وان بنى الخ هذا القدر لكن المناسب لتفصيل ما ذكر بالتخصيص والنفي ان يعبر عطفه على قوله فقد بان الخ لكن بتقدير قيد وشرطا عن ان بنى على معرفة فقد بان الخ واستشكل السكاكي المذكور اي في قولنا ما لا يمكن تقديره هو هذا بعيد النفوي دخل مثل رجل قام على الظاهر والفعل المختار لكن السكاكي اخرجه منه بالتاويل والميل الى المذهب المرجوح

واذ خد صرح متعلق بمحذوف اي والزم طلب وجه اذ قد صرح الخ لان هذا اعتبار محض اي كونه فاعلا في الاصل مع جعله مبتدا ومقدما اعتبار محض مبنيا لا بحسب الواقع ثم لا يلزم امتناع ان يجاب الخ قال السيد رحمه الله بناء ورد على قولهم شرا شر ذا ناب بكون الشر بالقياس اليه فاعلية بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون مفيدا له لان الخبير صوت الكلب عند نباحه وعجزه عما هو ذبه اقول جعل صاحب الكشاف في المقدمة الخبير بمعنى مطلق الصوت وقال في مستقصى الامثال كما هم سمعوا خبر الكلب في وقت لا يميز في مثله الابصر، فقالوا اذ كان من ان الكلب ناحته على الخبير شر ثوب

فيما يتناول به



فيما يتناول به على وقوع الشر وقال صاحب المقتبس عن بعضهم ان الخبير بنباحه الذي يثب آدم به على ان الناس لكن وربما يهتدي به المضلة خصوصا في الليالي المظلمة وهذا اخبر قال وقال في النهاية من طبع الكلب ان يهتدي به اهله ويذب عنهم بان يراد بالمثل الخ ينبغي ان يعلم ان هذا ليس تعريفها مطلقا بل باستناد خبر يضا نظرا الى ان قبله خفاء في الجملة اذ الظاهر ان يراد بالمثل الغير مطلق كما في الظاهر فاذا اريد بهما انسان عضه من كان فيه نوع خفاء في الجملة لان الافادة خير من الاعادة فيه ان حال ان علما المقتضى التاكيد والاعادة لا يجوز تركه ويمكن ان يقال يجوز ان يستوي الامران بالنسبة الى ما علم علما انه منكر معه ما ينزل على انكاره موجبة مهملة انت خبير بانه يجري هذا المثال ان يحمل على سبب الربط فيكون صالبة لا موجبة بالاسناد اليها لا بد للمناسبة من تاويل بان يرجع الخبير الى الكلام المتقدم قال عبد الحق يرجع الخ المقصد وان ما ذكره صاحب المفتاح السابق حق لكن وجهه باطل والحق ان هذا الخ ويمكن ان يقال كلام الشيخ مبني على الوضع وافادة تلك الامثلة لشمول النفي به استعمال القرائن كما ذكر لم يكن في المقام استعمال لاستلزامه صدور الكذب عنه عليه الصلوة والسلام الا ان يجوز ذلك سهوا فيما ليس من الاخبار من الوحي وما يتعلق به على ما قال بعض السلف واما على قول المحققين فلم يجز ذلك وقد قال السيد رحمه الله في تاويله المراد بكل ذلك لم يكن في ظنه واعتقاده اي قول انت خبير بان اعتقاد خلاف الواقع مستقبحا اذا اظهر خطاء وذلك الاعتقاد فاعل من لخ الامور على ما هو تبين على ما قال فاستكثره في آخر سورة النساء لكنه لم يتبين انه يتبين من اي نسبة ولا وجه العلاقة بين الاصل والمراد اي الافتعال والايقان وكما انه تبين عن نسبة المفعول والعلاقة بين النفي والبيقين الكمال والتظهير فان الفعل مشتركة عن الدماء والسرطوبات وكذا البيقين بمرفع الشكوك والشبهات مرسد من في موضع الاستيناف او البدل فظفرت استيناف في جواب بهل ظفرت فمن بهرهم متا استفهامية وبهرهم مجزوم اجراء للوصل مجرى الوقف وبالعكس الاظهر اء بالعكس لانه يكفي تغيير واحد في الالتقاء كمن اللذون صبوا الخ اخره بوم التخيل غارة بلحاء ما يقال صبوا اذا سقاه الصبوح وهو بكسر الصاد

من تاويل ليصح ان يرجع الخ

غ الغداة والعشي اسم موضع والغارة اسم من الاغارة او الخيل المغيرة والملاح كبز الملاح
قبيل والظاهر ان الملاح القب الذي يعلق على غارب البعير فقد سها لان الغير العائد الى الموصوف
غائب عن الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بلفظ الخطاب على بك الباء للتعدية اي حين ول
الخ متعلق بهذا جعل بتعيد الاكثر بتعيد الطي ومع هذا يتبقى الا بعيز الشباب والشيب متعلقين بطاعنا
الكهولة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة حتى يصح ابدال عصر حان الخ من بتعيد الخ واما على قدير الواسطة
فالمناسب تغيير بتعيد الشباب بنزمان الكهولة اي ذلك الغير الظاهر ان يقال اي خلاف مراده
كما يشعر به قوله آخر المحى على الفرس الادهم اللهم الا ان يراد بالغير الخلاف فانه لا يلزم في العبد الخارجي
الخا والعنوان او يراد بالقصد الترغب والتوجه لا الاستحال لان التقيد لا بعد بها اقول ان كانت
الآية في الصدقة المفروضة فليس بيان المصرف على الصدقة ايتم من الآخر اذا يعلم كلها الا من الشرع
وكذا ان كانت في التطوع لان اصل الانفاق وخيره يحصل بايصال التصدق بجملة الى احد واما الكمال
فلا يحصل الا بامر يعتد به في موضع حسن والجواب ان كلامنا في الآخ انه لا يلائم ما سبق من ان
دلالة الصفة على الزمان بغير قرينة خارجية الا ان يقال المراد ان اسم الفاعل حقيقة في الحدوث
الواقع في الزمان الحال لكن الزمان ليس مدلوله لا بل خارجا محتاجا الى القرينة وايضا على هذا
كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر في التخصيص بهذه الجزئيات غير ظاهر نامل والقائل ان يقول الآخ ذكر
في الاساس ان السياع بالكسر الآلة فلا يرد الاعتراض لكنه جعله في البيت بمعنى الطين او الطبق
وعلى بك الخ الجزاء محذوف اي حسن حاله مع رداءة حالي ثم اسس ناقصة خبره بالمدينة وجمله
بدل من محل مجرورا من خير اسس وناسه مفعوله بالمدينة خبر جمله والمحذوف خبره لا يجوز جعل المذكور
خبره لان اللام لا تدخل الا على خبر ان والمراد بمختلف اشارة الى تفاوت المطالب بحسب علو
الهمة ودنائها اي قصير جميلا اجل من صبر غير جميل فيه قصور بحسب الظاهر لان المفضل عليه
يجب ان يكون جميلا في جملة وقد فقد فيه وبانه غير جميل ويمكن التصحيح بان عدم الجمال بحسب الآخرة
وثم نه باعتبار تكلب القلب في الدنيا وبان التفضيل على سبيل الفرض كما في قولهم زيد





افضل من الحمار لان هذا الكلام الخ انما اعتبر وصف السوآلية بالفعل فاعتبر التمثيل بحذف
المسند فيما اذا قيل له في جواب من خلق فوجه كلام المصنف بانه ترى ولو لم يعتبر وصف السوآلية
بل ذات السوآل لكنه خلاف ظاهر العبارة يمكن اعتبار التمثيل بحذف المسند في نفس الآية
والدليل على ان المرفوع الخ لا يخفى ان السوآل جملة اسمية فاجاب بجواب فعلية يحتاج الى
حكمة في ترك المطابقة فذكر السيد رحمه الله تعالى ان السوآل في الحقيقة جملة فعلية لان من قام
في معنى اقام زيدا وعمرا او خالدا الى غير ذلك والارادة الاختصار ووضع كلمة من الدالة على
تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدم فصارت بجملة اسمية صورة فاجاب
بجواب جملة فعلية تنبيها على المطابقة المعنوية اقول فيه بحث لانه متقرر عندهم انه يجب ان
يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل وربما خر عنها ما هو متعلق غرض
الى الاستفسار كما سبق في بحث الاثنين ولا شك ان خلق الله السموات والارض متحقق وتعيين
الفاعل والخالق يحتاج الى الاستفسار فالسوآل ليس الا جملة اسمية بل الحكمة في ترك المطابقة
الاشارة الى بلاغة الكفار وعنادهم بانه اذا تحقق خلق السموات والارض وحدها ينبغي ان
لا يقع شك في تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم التردد في ذلك الخلق فاخصهم وقع القام لمزيد بلاغة
بسط في حاشية المطول غير مفضلة بل عدة في العلام بحسب ذكر حاشيته وهذا مناسب لان المرتبة
لسريد فيخرج ما يفيد الخ يعني يخرج من افادة التقوى لان ضابطة الافراد ويمكن ان
يقال المسند الخ اعترض عليه السيد رحمه الله لان كون المسند سببا ضابطة لكون المسند جملة فلا بد
ان يعرف اولا كونه سببا حتى يصير وسيلة الى معرفة كونه جملة وهذا التغيير يقتضي العكس اقول
يمكن ان يجعل الضابطة لبنية لا براد المسند جملة لا علة اثبات كان التقديم للحصر وغيره او يقال
هذا التغيير بالالتزام فالضابطة يمكن تخريجها من التغيير بان يقال اما ايراد المسند جملة
فلكونه قام الافادة مرتبطا بما قبله بعاد غير المسند اليه ونحو قولهم احد الخ فيه انه
يلزم على ذلك فراد المسند لان المسند حينئذ غير سببي مع عدم افادة التقوى اللهم الا ان يقال

لا طراد والانعكاس بين المقتضي والمقتضى قوله والزمان جزء الخ انت خبير بان ذلك لا يدل على تجدد
حدوث وحدوثه كما هو المطلوب بل على تجدد مجموع المعنى للفعل والمناسب لهم مع ذلك ان الزمان
المتجدد يعتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحدث فيلزم تجدده ولذا لم يقل احد بان
القديم زمان قوله تسوق اسم مكان بن تسوق القوم اذا باعوا واشتروا قوله بعثه الى بعين ان
لى على كما قيل جناية فاذا اورد واعكاظ صبى الخافى باسمهم وهذا مدح في العرب للجرش منهم
قوله فلا فاده عدم صحابته ذكر الاصمعي في المباوس للغوية السلة في ضمنهم ان اسم الفاعل
حقيقة في الحال مجاز في غيره واستدلوا باتفاق اهل اللغة قائل هو قال الشيخ عبد القاهر الخ لا يخفى
ان هذا مخالف لما يشاهد من المفتاح والكشاف مع انه يرد عليه انه يلزم ان يجوز على الله
على الاستمرار الجدد دى كالدوام والثبات بعد ان الثابت بطل الثبوت وقد سبق في بحث الحمد بنبذ
من الكلام في ذلك ايضا قوله على زمان الفعل فيه بحث لان الفعل يصح به دال على زمان معين الان
براد بالزمان مثل الصباح او بالفعل اللغوي لبنتاول الصفات المشتقة قولنا وعدم العلم الخ
جعله مانعا من الريبة بعد في عرفنا هذا العربية فيحد الخ صرح به صاحب المفتاح والرضي وهما
يدل على ذلك قطعا ان الفاء فيها اذا تقدم الشرط على القسم جعلوا الجواب جواب القسم على
تقدير اعتبار القسم مع جوابه جزاء الشرط وجواب القسم كلام تام بلا نزاع وكلام فلان
قبل تخريجه اداة الشرط عن التمام قلنا ذلك ممنوع على هذا النقدير بل تسليم ذلك على تقدير
ان يجعل الجواب جزاء الشرط والمجموع جواب القسم حتى يؤكد بالقسم الملازمة بين الشرط والجزاء
كما تظهر عند ملاحظة المعنى بالانصاف فتخريج حينئذ ما هو نص على الجزاء عن التمام لكن ينبغي ان
يكون تفصيل في جعل الشرط قيد الجزاء على ما قال في شرح الكشاف في آخر سورة الزمر اداة
الشرط ان كانت حرفا فالكلام هو الجزاء وان الشرط قيد له بمنزلة الظرف وان كان اسما
من اسماء الشرط فهو مبتدأ خبره الجزاء اما الشرط مع الجزاء على الاصح او هو مفعول له او ظرف
او غير ذلك قوله فتعلم من هنا علم ان كان الغرض اختلاف التخريج بحسب الى اصطلاحين مع اتحاد

المقصود



المقصود بالمآل اعني التعليق فالامر ظاهر لان الظرف الصريح قد يجعل بمعنى التعليق فما يبعد جعل الشرط
قيد الجزاء بذلك المعنى حتى يا ذوى مروة يحكم بالتلزوم بين الشرط والجزاء لكن المتبادر من الطلاق
ان صدق الكلام على اصطلاح العربية بحكم الجزاء بلا اعتبار التعليق والحكم بالتلزوم ويرد عليه
حينئذ انه يتوقف الصدق على صدور الحكم المقيد بالشرط مع صدور المقيد والظاهر انه لا حاجة
بحسب العرف الى صدور شئ منها وتحقيق المقام يحتاج الى زيادة بسط لا يحتملها هذا المختصر قوله
مع ما ان اعترض عليه السيد رحمه الله بان مساوى الشرط فيهن مع ما ان والذي يرجح لا وقوعه
للبيس مع ما قاله لا شك ان الحكم الثاني اراجح مع ما قاله اقول ذكر في المفصل انه يقبح
ان طلعت الشمس لاتيك اليوم الغيم والظاهر ان الطلوع فيه مرجوح ومع هذا قال السرخسي ان
ليست للتشكيك بل لعدم القطع قوله لكن يكذبه يشق ان يريد لمن لا يعتد بكذبه والا فلا يكون مع ما
لان كما سبق قولنا من الشرط على الخاطب الخ فيه نائي لان علم الخاطب وجهله لا دخل له فان
بل عدم جزم المتكلم اللهم الا ان يقال هذا على التجوز وعدم اعتبار حال المتكلم على الحقيقة
قوله الجاز وان الخ انت خبير بان جعل اعتبار عدم الجزم حالا لا يفهم من الكلام وان كان داخلا في
التوبيخ قوله على جانب المعنى الخ كما نائي ان يقول التغليب جائز فما وجه هنا والجواب ان
صيغة يجيبون مع ما فيه من الخطاب مع جماعة مذكرة بلفظ الغائب فجاز على هذه الصيغة عليه
وصارت وضعا له بحسب المعنى كما شهد به سياق المعنى قوله ومع ذلك جواز الخ لكن ارتكاب المجاز
في المادة لضرورة الهيئة اذ يهن مع ما فيه عن الشركين في المفرد بحسب المعنى او اللفظ فقط قوله متعلق
بقدره والظاهر ان التعلق بطريق الالغاء ووجه ذلك ان الضمير الراجع الى المعنى المصدري يجوز
ان يجعل في الظرف فكذا الغير الذي عبارة عن الحصول قوله بعد واو الحال الخ العامل ما هو
بمنزلة الجزاء والمعنى زيد مضطجع بالجعل حال كون كثرة ماله مفروضة وقس على ذلك
قوله وفي غير ذلك تقدم ان المعنى على المضي قوله فتبا وطى الخ المعنى ان كان زمان سبق
من الدهر فوقت على المقام فيه وطى فليطلب به فتلعب بساكنيه قوله فتبا لكم اى اتاكم على البقاء

اى الزنا   المبالغة فى النهى الخ لا يخفى ان ارادة الاباء للعفة مفروضة فالمبالغة فى تلك
الصورة لا مطلقا فتأمل   والظاهر يدفع الخ انت خبير بان الكلام فى فائدة الشرط ولم يوجد
مع ان الاجماع لا يستتبع شيئا فتأمل   لا معنى للتعريض الخ بهذا ورد لتوهم ان التعريض فى
من اسناد الفعل الى من يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضى ووجه الرد انه لا يتصور فى
التعريض بالنسبة الى من يصدر عنه الفعل فى الاستقبال   ولهذا صح مثل الخ لان هذا
نقيض المقدم لا ينتج شيئا بحسب العلم على ما فى المنطق ففائدته الاشارة الى علية انتفاء الجزاء
لو دامت الخ يعنى لو رضوا ان يكونوا زارعا بالممدوح لما ذهبت دولتهم   وارد على هذه
الخ اعترض السيد رحمه الله بان ورود الاية على قاعدة الميزان بعيد جدا اقول قد حمل الشعر
فى قوله تعالى وما علمناه الشعر على القياس الشعرى فى حاشية المطالع على ما يتبادر منه
ثم انه قد سبق تجويز ان يقع جزء العرف فى القرآن فلم لا يجوز ان يقع ما كان على القواعد الميزانية
فى القرآن النازل بعد تقرر القواعد الميزانية   ومفهوم يوم نحشر قياس على تلك الوجوه
مطلقا   واما الاستحضار صورة رؤية الخ فيه ان المحقق الرضى ذكر فى اواخر بحث اذا ان
حكاية الحال المستقبلة لم تثبت فى كلامهم كما تثبت حكاية الحال الماضية ويمكن ان يقال جعل
الامر المستقبل بمنزلة الواقع فى الماضى لتحققه فصح استعمال الامر ثم عدل عن لفظ الماضى
الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف فى اخباره فغيبه تنزيل لفظ المضارع منزلة الماضى
فتناول المصنف والاستحضار عطف على التنزيل بهذا المعنى الثانى فعلى هذا التقدير فيها ايضا
حكاية الماضى المقدر   وفيه نظر لان النكرة الموجبة ليست شائعة باعتبار الدلالة على الكثرة
فلا يكون وضعها للتقليل والتكثير واما الشيوع باعتبار احتمال الافراد وفى النفى ايضا يتحقق
فى الجملة ... ان يقيد بذلك لان سيبويه قال فى مثل من ابوك بان من الاستفهامية
النكرة مبتدا وخبره معرفة خلافا لبعض النحاة والحق قول سيبويه لانه يجوز ان كان معلوما فى الجملة
لكن المبتدا فى المعنى اعرف لانه فى معنى ازيدا وعمروا او خالد الى غير ذلك مما يخصصه المعنية

غاية



غاية التعقيد   حال كون النظم الخ انما خص هذا الكلام بالمثال الاخير لاتفاق الطرفين عن
النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد الخارجى لكن المحقق جزم بان جميع اقسام اللام فيها
ايضا   وظاهر اللفظ الخ وذلك لانه ذكر المثالين لتعريف المسند وكونه مضافا وينبغى ان يعلم
انه قد ... فى الايضاح فوجه النحو فيه لا يتم فى تصحيح كلامه فى الايضاح   الى قنطار فى
تفسيره اختلاف قيل هو ملء جلد ثور ذهبا   ان الحق ... او لا وجه لان يقال ذاتيه البلاغة
قليل لم يحسن الا بجانب   ورد بان المعنى المشخص الخ فيه ان ذلك المثال لا يظهر على مذهب
البصريين النحاة القائلين بان ... ويخرج عنه ... لان الضمير ليس صارفا
للمسند الى المبتدا فان المعرف للاسناد وثابت بان يكون مسندا اليه عبارة عن المبتدا   لا يخفى
قول القائل ما ينبغى شرب الخمر منه ومع الراس وثقل الاعضاء   ودون العكس الخ لا يخفى
ان قول على ... عندنا حكم والاعداء ... يدل على ان العكس ايضا صحيح لكن الكلام فى ان
تقدم المسند ... المسند اليه بنفسه ومن تقديم المسند ... معونة المقام بلا دلالة من اللفظ   لئلا
يتبادر الاول لئلا يتوهم ثبوت الريب بتقدمه فان التقديم لا يلزم ان يكون لافادة حصر بل لانه
اتفق بالقلب مرتب على ادا ... المقصود اعنى نفى كون القرآن محل الريب وينبغى ان يعلم ان نفى الحصر ...
انه غير مقصود فى المقام لا باعتبار ان اثبات الريب فى سائر الكتب باطل وذلك لان غير القرآن
ليس بجزء ... يكون محل الريب   او ذكر الفعل الخ قد عدل ... المطول من ... هذا التوجيه
لانه يؤيده قول المصنف الفعل مع المفعول وايضا ... راجع الى الفعل ومع الى المفعول
والفاعل فالمناسب لانه فان يكون ظهر وذكره للفعل ومعه لهما كما انه يؤيد التوجيه الاول
كون الكلام فى متعلقات الفعل وايضا الظاهر ان الفعل شرع والشائع دخول الكلمة مع عليه
... بكسر العين اى يجتمع لاشتباهه ... جعلا ... خلق
... يمنع ... الخداع ... الذى يسعى بين الناس بالفساد   فالتعميم مفاد
الخ فيه بحث لانه ما لا يكون مقصودا من العبارة لا يعتد به ولا يعد من خواص التركيب فى عرف

هذا الفن فالاولى ان يقال التعميم من المقام لا يضاف ان يكون الغرض من نفس الفعل الثبوت والنفي
مطلقا او بقدر الاطلاق بعدم التقييد بالمفعول بلا تعرض لافراد الفعل وقوله ولم تقل لو شئت بكت
تذكره وخبانه لو كان الامر كذلك لوجب ان يذكر المتكلم نفسه لا ان يكون قوله قريب جنوني مريب الخانة
مريبا بالراء المهملة اذا سمعت غرضا لقد قولك اذا اخلفت لو شئت الخ الانسب ان يقال لو شئت
ان يعطى عطاء ما اعطيت ورجعين قوله من سوء الضمير الخ وذلك لان سوق كلام المصنف على
خلاف ذلك مع ان الخلاف مشهور بين القوم في حذف مفعول المشيئة للغرابتهم كما مر وجاوب
اى ظلم حادث فالاضافة بيانية او الاضافة الى السبب اى ظلم حادث الزمان قوله فان العاقل
لا يطلب الا ما يكون وجوده لقائل ان يقول هذا ما يضاف ما سيأتي من ان المتن طلب وهو يشعر
بالمال ايضا والجواب ان الطلب المستفاد من صيغة الطلب ما يغارب السعي والتقصي والاهمال
عليه بصيغ المتن ما يكون على سبيل المحبة القلبية فافهم قوله وهنا بحث وهو ان الخ قد اجاب
عنه في شرح المفتاح وتبعه السيد بانه اذا لم قرينة معينة للمفعول فينبغي ان يحمل بالحذف في
المقام خلافا لي في تقديره ما حذرا عن الترجيح لمخالفة ما صرح فلا حذف بل هو خلاف في تقديره عاما
او خاصا لمقام خلافا لي ان الوضع الاعم بالعموم كمقام المدح فيفيد التعميم بلا حاجة الى النية صرح بالحذف
فانه لو ذكر المفعول ايضا حمل على العموم مطلقا في ذلك المقام اذا لم يكن دليل على خصوص بلا نزاع
نعم لو كان التقديم الخ من هذا يعلم ان التقديم لا يلزم ان يكون للاختصاص بل هو اعلى كما يذكر
بعيد هذا الكلام وليه لا فيه من التكرار لا يخفى انه ليس في كل تاكيد على تاكيد تصريح وتخصيص كما في مثل
ان زيدا لقائم وهيهات ان عرفت عرفت زيدا ويمكن ان يقال التخصيص مشتمل على اثبات ونفي و
التكرير يفيد تاكيد الجزء الاول ويقال لما كان الاثبات السابق لا اختصاص يمكن ان يفيد الاحق ايضا
لذلك بقرينة كونه تتميما له لما ذكر اشار في شرح المفتاح في قوله تعالى والهاكم اله واحد ح قوله الله
كثيرة قوله ثم بيانه اعني هو من قولهم عين بكذا بالضم واعتنى به على ما في الاساس فيكون بعض
المفعول على ما يشاء ومن المفعول بعض اشد مفعوليه ومفعولية بيان الاتم ويجوز ان يكون بعض





الفاعل من قولهم فيث بعطاء كذا اى ارفده قوله والرد عليهم لا يقال تخصيص الله حذا اسم الله تعالى
بالابتداء لا يرد لا يكون رد على المشركين حيث بدؤا افعالهم بغير اسم الله تعالى لانا نقول التخصيص
التخصيص ان المبتدأ به ينبغي ان يكون اسم الله تعالى لا اسم غيره بقرينة مقام الامر بالقراءة اهم من الاسم
وان كان الشائع اهم الى ذانه وانما اعتبر الاول لان سبق هذه السورة مع الرزول يقتضي ان لا يعلم امر
القراءة وحالها وتقديم اسم الله يوجب ان يكون ذلك معلوما وانما المجهول بيان ما يتلبس به القراءة
قول لانه عدة في الكلام لانه كان المفعول ايضا عدة في الفعل المتعدي والاولى ان يقال المناسب
لمقتضى الحال ان يقدم الفاعل على قوله غير من الاصل الخ المراد بالاصل القاعدة الكلية المشتملة على الفروع
الكثيرة والعناية في هذا المقام جارية مجراها في الشمول للمواضع الكثيرة اى سواء الاغراض في وجه
العناية اى سببها ومنشأها بقوله ويعرف له معنى اى صفة واسم يكون لاجله سببا للعناية سببا
لها فليتدبر فخصوص وتبين بيانه مبتدأ وحاصل وهو حقيق انت خبير بان السوق ليس لافادة ان
بعض الافراد ومعنى حقيق للفظ القصر وبعضها معنى مجازي كما ذكره السيد رحمه الله تعالى وبان عدم
الجواز بحسب الاضافة الى شيء لا يظهر مقابلته لعدم الجواز بحسب بقية ونفس الامر كما فهم من الشرح
فان كلامها في نفس الامر وظن ان التقسيم الى التحقيق وغيره باعتبار انه قد يلاحظ التحقيق ونفس الامر
بلا ملاحظة لحال المخاطب من اعتبار القلب والاشتراك والتردد وقد يلاحظ حاله فذكر ان
الاول مع الافراد والقلب والتعيين بملاحظة حال المخاطب من لوازم القصر الغير التحقيقي وانه
قول وان امكن الخ الظاهر وان جاز الا ان يقال كون غير التحقيقي عدم الجزء وزال بالجزء القصر
بالاضافة اليه قوله من المعنى القائم الخ لا يقال بهذا اصطلاح المتكلم والمناسب هنا اللغة لانا
نقول ذكر في الصحاح الصفة كالعلم والسواد قوله من التابع الخ لا يقال يخرج من محمد مثلا جاءني
القوم الشاملي لزيد لانا نقول بعد تعميم المثال ان المراد بالمشمول في محمد استغراق جميع الافراد بمعنى
انه يدخل في محمد مثلا جارية زيد احمق ويمكن ان يقال ليس فيه دلالة معقولة على الاحقية بل الغرض
الاصلي بل الغرض الاصلي تكثير النسبة قوله ليضاف وضمائر الخ فيه تامل لان الصفة المعنوية بمعنى

والنعت لفظًا الا ان يجعل التصادق عطفا التحقيق ولما كان القصر الغير الحقيقي يمكن ان يعتبر الغير حقيقي
ايضا على وجه المبالغة بان يجعل ما يكون القصر بالاضافة اليه بمنزلة العدم ادعاء ومبالغة
على ما يتفرع عنه الخ حيث قال في الايضاح ولكن تخاطب بالثاني اي بانما من يعتقد العكس والثاني
بتناوب الامرين عنده لو سلمنا انه قال كذلك اشارة الى ان لمن خاطب في قصر التعيين ان يثبت
صفة آخر من غير الموصوف حتى يثبت المتكلم خلافا ما اثبته ويجوز ما قد سبق الخ وهو التعريف
وتعريف المسند وكذا اجعل المسند اليه ايضا معرفا بلام الجنس وكذا بجعل الاستثناء على ما في الشرح
العضدي على مختصر الاصول من ان الاستثناء من الاثبات نفي اتفاقا بل رث مرهنا المثال لا يظهر
على قول الجمهور القائلين بان المعطوف عليه مبين في حكم المسكوت عنه كقول المفسرين انت
خبير بانه لا يناسب استدلال ارباب المعاني بقول المفسرين المشتبهين لكلامهم بل المناسب الاستدلال
باستعمال العرب العرباء اي العهد المراد به المحافظة ورعاية الجزية على ما في النهاية بجزية فالمناسب
المناسب لتفسير الذمار اي ما الزمك حفظه و رعاك ويتعلق بك لما ان يفيد القصر سواء كان على
وجه المطابقة او التضمن او الالتزام فافهم النفي على الثبت فقط يتعلق بمثل ما انما قعدت هذا على
ما سبق في احوال المسند اليه ما اوجبت للتبع يتعلق بمثل زيد قائم لا قاعد الا ان يقال المتبوع
اعني قائم قد وقع لايجاب الثبوت للمسند اليه وهذا الثبوت منفي بلا عن التابع اعني قاعد
فان المفهوم منه الخ ينبغي ان يعلم انه قد ذكر قدس سره في اوائل شرح المفتاح ان القصر راجع الى الجنس
ما فهمهم واسب الكرم ان لا يعادي غيره ووجه ذلك ان الكريم ينافي الايذاء للغير مطلقا لكن رتبة الجليل
الكريم الثاني مقتضية لان لا يعادي غيره حينئذ عند ضرورة المعاداة لان اظهار العداوة مع غير جنسه
منقصته وقد وجد في نسخة قرأت عليه ان يعادي بدون كلمة لا وحينئذ الامر ظاهر فان الكريم
لا يجب اعتبار رضا وانه لغيره بشخصه لكنه يمكن ان يقال ما جهة المبالغة في حيث لهذه الحكاية انه
بحيث يعادي من لم يتصف بتلك الصفة قصر الفعل المسند الخ اي الفعل المسند الى الفاعل لا يتعلق
بغيره ومقصد انه ليس بغيره بينه حاصلة لغيره لان الا الاخراج هذا مبني على ان الكلام في الاستثناء

المتعلق



المتعلق بقرينة قوله الخ لا يخفى ان ليت ليس موضوعا ايضا للكلام الانشائي المفصل
وكانه جعل اللام في قول المصنف والالفاظ الموضوعة للتمني والتعليل مأخوذة منها الخ فيه ان
المأخوذ منه معنى عند التقييد بالتركيب ويمكن ان يقال قوله مركبتين حال لبيان الاخذ مثل قوله تعالى
ولي مدبرا او يقال المأخوذ على تقدير الافراد وباعتبار التركيب والمأخوذ منه على تقدير ملاحظة
التركيب والمركب محمول على معناه المفهوم من جزء المركب لا تمام المركب فالمأخوذ منه مجرد هل
ولم يظهر وجه المناسبة ان لو للتمني ولا يبعد ان ما وقع كان غير مناسب فيخلو من ذلك التقدير
الباعث على ذلك لكن الشارح ومن تقريره الشرح والمتن ان كلمة لا زائدة والدالة على ان هل ولو
في التمني وهو الا بمواقع الخ لانه قال مركبة مع لا وما المزيد تبيين مطلبها بالتزام التركيب التنبيه
على التزام هل ولو معنى التمني وهو طلب حصول الخ يشتمل سائل على امر او يمكن ان يقال الفعل
الاصلي في الاستفهام المعلوم من حيث الوجه والتطلع الذهني بخلاف هذا الامر فان المطلوب لا ولي فيه
العلم من حيث الوجه الاصلي ولا يبعد مثل هذا الفرق فانهم اختلفوا في ان المراتب قصدا واصالة
في التعقل المعلوم او العلم واما الفرق بان المطلوب في مثل هذا الامر الحصول في الخارج لكن قصر حيث
الفعل اختلفت معه الشرط في الذهن فبعيد لان الظاهر ان صيغة الامر من حيث هي لطلب الامر مطلقا
في الذهن او الخارج فان كانت موضوعة الخ هذا التقسيم مبني على ان المراد بالعلم في المعلوم
على ما في بحث الطلب من حاشية المطالع او لطلب التصور لا يقال لا يتفاوت تصور الطرفين بعد
السؤال السائل فالظاهر انه لطلب التصديق فان السائل صدق قبل السؤال بان ما صدق في الاناء
مثلا الدبس او العسل اي بحصول احدهما لا على التعيين وبعد السؤال صدق بحصول احدهما معينا لانا
نقول وان لم يتفاوت حال الدبس والعسل بحسب التصور لكن يتفاوت حال المسند اليه اي حال
ما المسند اليه كونه في الاناء فانه لم يعلم اولا بعنوان احدهما مجملا ثم فصل بعنوان المعين منهما الآن
ان من قام لطلب التصور بالاتفاق وجواب بمثل زيد والشك ان السائل عرف زيدا بنفسه
قبل السؤال الا انه لم يعلم ما اسند اليه القيام الا اجمالا فبعد الجواب يحصل بهذا ملاحظة بعنوان التعيين

نعم يحصل للسائل بعد السؤال التصديق بثبوت المسند للمسند اليه المعينين واما الفرق بان السائل بين لم يعرف شيئا من ذلك اصلا وانما نظر الى مقتضى السؤال فلا يخدش منقا لان السائل عارف بالخصوصيات غاية الامر انه ذاهل عنها فيحصل التذكير بالجواب وليس الاستفهام للافادة التذكير ولو سلم فيجوز ان يكون السائل بين عارفا حاضرا اجمالا بل نقول يجوز ان ينال بهذه الطريقة اعني بين هو الآن الاشخاص من شكل ذلك وكذا الاستفهام بكلمة اين مثلا اين بين الفريقين خير مذهبا وكذا الاستفهام بكيف نحو كيف حالك اصحيح اسقيم وليس شيء من تلك العلامات لطلب المقصد بها خطأ بالاتفاق

قوله على الخ والتقدير بما حاصل اما وقع من نفس العارف بالسؤال السيفة الاعراض وما جلبت من الاحوال واجب متزلج اما قال واجب لان الدليل فساده بظهر ما جعله دليلا على دعواه اعني قول النحاة فان ذلك في جملة الحالية لانها عاملها من مدلولات الافعال بعين ما الاصالة والتبعية الاسماء والمشتقات ضمنا لعارض وما بالتبع فلا يلزم ان لا يدخل على الجملة الاسمية

الامر البليغ هذا الصحراء ظاهر على تقدير ان يكتفى في البلاغة بمجرد الاقتدار على كلام بليغ واما اذا اعتبر الاقتدار على كلام بليغ بحيث ان يعرف غيره ايضا وجه نهل زيد منطلق تامل

افاهي حدود السبعة الخ كان عليه ان يعترض فيما سبق انه قد يطلب بالهل بسيطة فلا يجاب بالاسم اجمالا اي تفصيل الموضوع له وجوابها بهو حدة له بحسب المفهوم فان ذلك يحد الاسمي بقيد حدا حقيقيا كما خلاف بيان الموضوع له بلفظ اشهر كما لا يخفى العارض المخصص الظاهر ان المراد بالعارض الامر المتعلق به سواء كان على اداة وصفا خاصا به ويحتمل ان يكون معناه الخ فهذا متعلق بالاستدلال الثاني الذي ذكره المصنف لا يدل على ان الخ في بعض النسخ التي عليها خطه قد تسكن وبدل بلا واو وهو الظاهر كما اختاره السيد الشريف في شرح المفتاح وبهذا وما ذكره الشارح ايضا في شرح المفتاح حيث قال وقد يقال للمانع من حمله على حقيقة الاستفهام بعض اي اسير وقع لي وانبس لي في حال عدم رؤية المخاطب بهو اما نع وحالي ام بهو غائب

ايقتلني الخ سبق معنى هذا البيت في اول بحث التشبيه هذه التفاصيل من تقرير الفعلي

او الفاعل

او الفاعل او المفعول ومن الاشكال لذلك للتقرير بما وعلى التي الخ وبهذا لا يتناقض ما سبق من ان المقرر به يجب ان يكون معلوما لان معناه انه اذا كان المقصود تقرير الفعل مثلا يكون الهمزة للفاعل او المفعول وحتى على ذلك تقرير غيره من كشف الدخان الذي من علامات القيمة وعذاب الآخرة غير كاف المراد الكشف عما بهو ما خذ الاستفهام فيدخل الكشف ويخرج الانكشف

على جهة الاستعلاء فيدخل ليصير امرا بالنزاع والانتقاد كما انه ليس بشرط موضوعة لطلب الفعل الخ اعلم ان لفظ الامر حقيقة بحسب اللغة في الصيغة الامرية المستعلية للوجوب او الندب عند الجمهور واما المباح فليس بامر به لكن الصيغة حقيقة في الوجوب فقط عند بعض خلافا للبعض ثم الطلب استعلاء ان شمل الندب ايضا كما يفهم من المطول فمن كلام المصنف مبني على قول الجمهور والا فالمناسب

وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اقول لا يظهر عند استعمال الامر في كثير من تلك المعاني كالتهديد والتعجيز وغيرهما غاية الامر انها مفهومة من سياق الكلام كالتعظيم المستفاد من حذف المسند اليه تامل والتسوية فيه ان ذلك معنى او والا فالمعنى ايضا

ان الظاهر ان ذلك معنى او والمعاني ايضا

يا مثلي اي عندي فانه صليت بالعموم فانه ايضا بتاريخ الجرس التبايح بالحاء المهملة الشديد والجوى بالجيم المرحة وشدة الوجد بحزن او عشق او طلب الترك بهذا الاختلاف مبني على ان عدم الفعل مقدورا ولا كما ذهب اليه الطاهر عطفه على قوله كالتهديد فانه على من الدعاء والالتماس طلب الكف والترك لا على سبيل الاستعلاء فكان في العبارة اختصارا تامل بين الكناية الخ وذلك لان المراد بالكناية عندهم ان المنشر بالمثابة

فكان في العبارة اختصارا تامل

الغب والنون فان الغب في الغارسية شب وسحر والنون ماهي النهى عبد الموى مقصور الغزال والعصير بكسر الباء بهو الدواء المرة البيت السابق وبهو زعمت بهو اك عفا الغزالة كما هنا طلان بالمهملة والسين ورسم والمعنى زعمت يحبيب ان بهو اك يا ايا ظام قد اندرس كما اندرس اثار ربا ربا بهذا الموضع فقلت ليس الامر كذلك واقسم بالذي عالم بان الغزال من المذاق وان المدوح كريم ما بعدت عن طريق الحمية بيان لقوله تعالى

الخ ينبغي ان يحمل على البيان اللغوي لا البيان الصناعي فان قوله انما نحن مستهزؤن اما تاكيد
لقوله انا معكم او بدل عنه او استيناف لا عطف بيان لانه لا يكون جملة ولا تابعا لجملة بخلاف البدل
كما صرح به الاشموني في شرح التوضيح   ففيه خفاء واشكال وذلك لان المقصود حينئذ النفي مبنية
على قصد الاجتماع بين جملتين في الواقع لكن لا يجتمع الا بين جملتين كما شاء منه مستقلتين بين
غاية الاتحاد والتباين ومعرفة تلك خفية جدا   لا بد له من عامل الخ هذا على مذهب اكثر
النحاة وكلام المحقق الرضي يحتمل العامل في اذا الشرطية الشرط دون الجزاء فالاولى في التعليل ان
يقال المتعارف في الكلام تقييد الجزاء بمضمون اداة الشرط   وهذا اشكال الخ هذا مبني على ان
القيل باعتبار الحكاية وكلام الحاكي لا المحكي وكلام الزائد فانه ليس لها حينئذ محل من الاعراب والظاهر
هو الثاني تامل واعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى انما نحن مستهزؤن
ويعمهون انه لا محل له من الاعراب من جمل ما لا يكون جزاء وصفة وحالا وان كان في موقع المفعول
للقول فتامل   جزاما بالكسر معد رجل زف على ما هو المصرح به في شرح المفتاح لكن الاكثر
في شرح الهداية للكرماني انه بالفتح بوزن كذاف ونقل الامام النووي في تهذيب الاسماء واللغات
جواز الفتح ايضا   فوزانه الخ ذكر في شرح المفتاح المعنى نسبته وقرب مع ذلك الكتاب نسبة نفسه
وقرب مع زيد وله احتمالات اخر ذكرنا في حاشية الكشاف   مع اتفاقهما في المعنى الخ ولذا
جعل هدى تاكيدا لفظيا ولا ريب تاكيدا معنويا   او الاشتمال لا يخفى انه يكون ذكر المبدل منه
منتظرا الى ذكر بدل الاشتمال وهذا لا يجري في هذا المقام وكان ذلك الاشتراط في المفردات فقط
مغاير للارتحال فلا يكون الخ   وفيه ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب مع مغايرة
المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انما نحن مستهزؤن تاكيد لقوله انا معكم لان انا معكم نقيض
الشئ تاكيد لنفيه فتامل   وهذا لا يتحقق في جمل سيما الخ لان التاكيد المعتبر في الجمل لا بد ان
يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد به تاكيد الجملة تكريرها وحينئذ لا يتميز احدهما عن الآخر هذا
القيد في جمل التي ليس لها محل من الاعراب لا يتصور فيها ما هو مقصود وبالنسبة اعلم انه ذكر قدس

سره



سره في شرح الكشاف في تم الظاهر ان قوله انما نحن مستهزؤن بدل الكل من قوله انا معكم وارباب
البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها من الاعراب تامل   ما شبها من نقب الخ النقب
رقة خف البعير والدبر جراحة ظهر الدابة والقصة ان اعرابيا جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء نقباء وطلب منه مركبا فظنه كاذبا فانطلق الاعرابي
مستقبلا الى البطحا وقال البيت وهو يمشي خلف بعيره فاستقبله عمر رضي الله عنه فعلم صدقه فحمله
على بعير وزوده وكساه   ملكه فيها اي الثابتة الخ اعلم انه ذكر في آخر بحث الالتفات من المطول
قول الشاعر فلا حزمه ننده وفي السياسي راحة تامة قال فلا حزمه اي عجزة ننده وقيل ربما فصيح
به فاجاب بقوله وفي السياسي راحة ويمكن ان يقال الاستيناف بناء على المعطف لا معنى الواو
كالواو التي ابتدائية التي اشبهها في معنى اللبيب في قوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي له ونذرهم   يسئل
عن مرضه وسببه فيما انه قد سبق ان السبب جملة من الكيفيات فلا يناسب ان يحمل البيت على السؤال عن
النظر اي المرض وموجبه الا ان الفاضل المحقق الختار انما البيت من الموكدات ما لم ينفهم معناها مؤكد
احسن لكونها بالمحل الخ انت خبير بان كون الدوام اولى من الاستمرار التجددي المستفاد من الفعل
المضارع محل نظر وخفاء   لا فواحسن اليه اعترض عليه السيد قدس سره بانه لا معنى لسؤال الطالب عن
سبب حسن فانه اعلى من غيره الاسباب الكاملة لا مقابلة الاختيار الخ اقول يمكن ان يكون السائل غير
الطالب والسامع ولم يعلم فلا سبب هو المنقذ للحكم لا الاستعلام   وجه التقصي عن ذلك الخ حاصله
ان الاستيناف قد يشتمل على سبب الحكم فقط وقد يشتمل على سبب الاستحقاق ايضا كما في الصورة الثانية
اقول يمكن ان يكون ذكر العلم ايضا اشارة الى استحقاق الذات من حيث هو جميع الصفات كما قالوا في
تعليق الحمد بلفظ الله انه دال على استحقاق الذات نظرا الى ان كل صفة صفة كمال   وبالمعاني ما لا يمكن
فهمه في المعاني الطيبات المذكورة بالعقل   تغيير المصنف عبارة السكاكي الخ بان ذكر الشيئين معا ان
الجملتين و عرض المصنف ابدال بعضه بمكنة كما يأتي عن قريب اشار الى ذلك في هذا الشرح ايضا
على ما سيتضح في باب التشبيه لا يخفى ان المنقح هناك تحقيق التشابه و التشبيه لمجرد المشاركة في

هذا التفسير اي تفسير الرضي

وصف خاص دون حقيقة بين العلة والمعلول اما بين جهاز بين الفقهين او الذاتين لكن مع جنبة
الوصفين الثلاثة من نوع واحد نظرا الى ان تلك الثلاثة متصفة بالاشراق او ما يشابهه ولو
ادعاء يتضايفان على محل واحد فقد وجد في بعض النسخ قيدا آخر هو بينهما غاية الخلاف على ما في الطول
ايضا وهذا بناء على ما نقل في شرح المقاصد عن الشيخ اختياره في القضاء مطلق لان معظم ابواب
الفصل الخ هذا على تقدير ان المراد بفصل احتياج الاحتياج الكائن غاية بكثرة وقوع
الفصل والوصل لاسيما جميع الحيوانات لابتنائه على العادة والالفة بحسب الاسباب الحاجة الى
كثير من التلفيق مع انها لا تدخل تحت الحصر فظهر ان ليس المراد الخ وذلك الظهور من تغيير الصنف
لاحتمال الجميع بل جميع ذلك محتمل معقولة واعلم انه اذا حكم بكون الثاني جامعا عقليا و
القضاء القاضي وبينهما تباين معقول لجاز ان الثالث في نفس صالح للجمع بالاحتمال فاذا التقى العقل وتوهم
الجمع بينهما بخلاف القضاء فانه نفس غير صالح لذلك بل يحتاج الى احتمال غلب الى الوهم الذي من
شأنه التخيلة وينبغي ان يكون الوهم على ما ذكر في اذا كان سلطان القوى الحسية لها مدخل بان
تصير آلة للنفس في ادراك الجزئيات بلا تجريد العقليات المنتزعة عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة
الا ان المعاني الجزئية الغائبة بالحس شأنها خاصة ثم الضابطة في الجامع ان الجامع لاحد القارنين
في حدانه الصدر اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه
بحسب نفس الامر بلا احتمال في العقل والاخر الوهمي وان اراد ان تضاد هذا السواد الخ ينبغي
ان يعلم ان التضاد والتضايف الى بحر في لا ذكروا ان امكان زيد كعمرو وان كان هذا الامكان
جزئيا ثم ان ما ثبت له التضايف ليس له معنى قائما بالمتضايفين اذا المتضايف مثلا العلية والمعلولية
وكم لهما بخلاف ما ثبت له التضاد قائم الخ ومن حيثيات الوصل الخ محقق الكلام ان النسبة بين
المسند والمسند اليه تقصد على ثلثة وجوه الاول ان يراد بكل واحد منهما من حيث هي كما في قولك زيد منطلق
على رأس من ذهب الى ان مجرد الانتساب بلا تجدد او دوام وثبوت او استمرار بتجدد وفي الثاني ان يقصد
حدوث فلا يجب حينئذ رعاية التناسب وفي الثالث ان يقصد النسبة



في حدث ان حدوث حدثت فلا يجب رعاية التناسب كذا استفاد من شرح المفتاح الشريفي نحو زيد
وعمرو عمرو وكذا الخ فيه بحث لان في المثال الاول تعرض للتجدد والحالة وان تحقق في التعرض
للثبوت في الثاني وجواب ان المراد التعرض في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ فربما يكون قصد
مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فهو والجملة فعلية او اسمية فحينئذ يجب رعاية المناسبة ليكون
حسنا الا ان الكلام في ان مثل هذا هل يدخل في حد البلاغة هكذا استفاد من شرح المفتاح
للشارح قدس سره لكن المناسبة نظرا الى ان اصل واو الحال ايضا العطف وكل جملة
حالية الخ لان فائدة بعثة جماعة هذا الاخبار لان المسند اليه مع انه بظاهره
سبقا ايضا فحق الكلام ان يتعرض لجواب ان المضارع المثبت لا يخلو عن ظهور صاحب الحال فلا يكون
بالواو فلي خشيت الخ المعنى حين خفت ان يقتضي الاعداء اطفارهم وان يظفروا على كفوت
منهم وارهبهم بالكاهم اسم رجل واسم فرس والاشغال المذكور وارد هنا الخ واجيب
عنه بان الجملة مرجوا بان ما بعد حتى مستقبل نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم فجوز
ان يعتبر الى ضمنية وحالية والاستقبالية في الافعال التي جعلت قيودا بالقياس الى العامل المقيد
بها لا الى زمان التكلم فاذا قلت جارية زيد ركب فثم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء
فيفيد المقارنة واذا دخلت قد تحرير من زمان المجيء ويفهم المقارنة اقول ذلك لا عتبار ليس بلازم
في حتى فانه يجوز فيها بعده الاستقبال نظرا الى زمان التكلم ايضا على قياس كلمة ان فعل من الماضي
والمضارع الذي للحال يحتمل غير المقصود فغالبا يكون كلمة قد للقرينة للحال كما غلبة لاحتمال الحالية بالنظر
الى زمان التكلم لا العامل وفيما اذا كان الحال مضارعا يحتاج الى واو على اعتبار زمان العامل
لا التكلم مع ان كلمة قد لا تفيد الا التقريب دون المقارنة تامل المشهور ان دخولها الخ ومن
الغريب ما ذكره العلامة الزمخشري في باب الهمزة مع النون من الفائق في قوله عليه السلام
من اشتم الى حديث قوم وهم له كارهون الخ والذي سوغ كينونتها حالا عنه تلونها بغير
بغيضة البغضة بكسر الضاد اسم مكان من الضباع لا الاطراح ثم يزعم الخ عطف على قوله

ان يقول وحاصل انه لم يعتبر الاستيناف في اعادة الاسم العلم كما لا يشترط عدم اعتباره في مثل جاءني زيد وعمرو وبكر اما مع لن اعتبار الاستيناف فيه لازم فعلى هذا وجوب الواو في هذا المثال بالطريقين الاولى وهو مشعر بوجوب الواو الخ لكن ظاهر المتن مشعر بخلاف ذلك

وان جعل نحو ما كنقد الخ اعلم انه بكسر صدر الاقاضل يترك الواو فيكون في الجملة الاسمية الحالية التي خبرها جار ومجرور مع البارز من يكون الباء وكسر التركي الخ وهذا يناسب المقام انه ذكر الشارح قدس سره في تفسير قوله فان كنتم اما في صدور كم الآية انا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي عاملها معنى الفعل والمام الشيب الالمام النزول قدام الادم ان خطت الجلد الملصق بهذين العرقين وهي معروفة وتفصيل القصة في الجملة ان الزبا قتل اباها جذيمة الابرش ملك الحيرة فلما انتظم ملك الزبا وسلطانها كتب اليه بان النساء والخلو عن ضعيفة في السلطان وفيح بحسب السماع فلم اجد غير كم كفوا الى فاقبل الى لاجمع ملكي الى ملكك وما اراده الا الغدر به فذهب اليها غير مستعد للحرب فقتلها وغلبها وقد اعدت في ابواب خصيا جماعة من الفرسان للمحاطة به واخذه فلما وصل الى حصنها اخذوه فمدت بقطع راسه فذهب دمه في طشت قدام اليه حتى مات شعوب من يفتح الشين المعجمة وبفتح الصاد المهملة بالقال وذلك السبعين على تقدير الموت وعدم الخلود واشد لانا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود وغاية اعتذاره الخ ليس بشيء فان على تقدير الخلود وخوف الابتلاء بالشدة والاحتياج اكثر وعلاقة القلب بحبه المال اشد واما جاء البدل المالي بمنتهى الاحوال في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال افضل من ترك الشيخ الفاني اياه فتامل المشاس بالشين ثم الشاء اسم مكان من انشاء عنه اي بعده وسعه باعتبار المسافة التي بين المخاطب ومقام البعد لا بالكتابة والاعوف في القصاص الخ اشارة عشر فان تقديره القتل الظاهر انه لا يحتاج الى حذف الا لامر لفظي كما في آية لا يحبون الكفر الستين الا باعلمه تامل بقية خوف غيبي حالان عند وضع العامة اشتر للحرب والبس للبعضة ويجوز ان يريد من اضع

العامة



العامة التي شترت بها وجهي للكناية غير خوف كما سبق من تقديم الشرطية في جواب الامور الاربعة ما التمني وغيره ليتحقق امر الخ ثبت الاسلام وبظهوره وبعده الكفر وبقدمه مضى ما فعل كلمة ما كناية عن كسر قوة الكفار وغلبة المسلمين عليهم مع قلة اهل الاسلام وكثرة الكفار غاية فصيحة لاقضاحها واظهارها من الخوف كما احدها على التعيين لا يخفى ان التقدير الاظهر هنا كما في الآية السابقة الاشارة الى متعلق العذاب والاثارة والدلالة على العظمة الواقعة في يوم القيمة وفي الاصطلاح ان يوقع الخ هذا عكس اللغة وكانهم نظروا الى ان المشي في الواقع مفترق بين الجالسين فوق اكثر المشي لف للنشر وثقب بالكسر على ما في الصحاح بالفتح اي فتح الجيم لكن مع سكون الزاء بمنتهى من الاستبقاء لانه بقال لم شعثه اذا اصلح حاله والشعث في الاصل انتشار الشعر وغبرة القلة تعدده وملخص بعض البيت انه لم يبق للكاح على فقد بيران لا يبقى عكس صلاح حاله وعلمه من جرانه اذا لا يوجد من الرجال صلاب يحمل على الاطلاق وزنة من الدية بكسر الزاء المطر الذي له قلة الخ وارا والليل واكثره ما بلغ ونهى من هي للماء والدمع اذا سال تمام الصنف في الايضاح حيث مثل للتعميم بقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون والظاهر انه لا يتم المعنى بدون ما تحبون فان الانفاق متقدم وانه لا تخصيص الخ فانه يجري في الاعراض ايضا لكنه سوى وضع الاجمام وكسر الخ قدس سره في تفسير قوله تع سواء عليهم انذرتهم الخ لم تتقدم الآية اما الشرط فلانه ليس الاعتراض للتاكيد فلا يسعه لكن صاحب المفتاح جعل من فوائده التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير الكشاف ايضا اخر سورة الزمر انه للتاكيد تامل ولم جاز شهود عطف الخ فيه انه يلزم الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب واجيب بان الضمير ظرف مستقر للغو والاستتباع فيجوز ان يكون الضميران معه لين الفعل واحد الا ان يكون احدهما معه والمعية على ان ذلك الجمع جائز فيها اذا كان احد المعمولين مجرورا بحرف الجر لقوله تعالى وهزي اليك وقد اجيب بان ذلك الجمع جائز في المعطوف اخول تفاعيل الخ وعلام لمنع الجمع بين ضميرين احدهما يسبق الوهم الى انهما مختلفان فصاعدا بالاكثر فيقع اللبس عند ذلك الى لفظ النفس اذا كانا بمعنى واحد واما افعال القلوب فانه

كثيرا ما يقع فاطلاقها وضعها لها شيئا واحدا بل هو الاكثر لان علم الانسان وظنه بامور نفس اكثر وقوعا
من جزمه فاسئل قول الى شرجان بفتح الشاء وتشديد الجيم ايضا او خذا وضعها قوله ظاهر بالتامل فيما لان
هذا المثال ما يقصد فيه العطف على ما قبله بخلاف الوجوه السابقة سو من ملك خوله تعالى حافظوا
على الصلوات الخ لكن مثالنا هناك ليس فيه ذكر خاص بعد عام قوله اذا كانت العليا هي بفتح العين
محدودة بالفارسية خبر شرس وربما يلتبس قوله واصل الخ فيه انه يلزم استعمال المشترك في التعريف
بلا قرينة معينة والجواب انه لا يضر استعمال هذا النوع من المشترك لانه يجوز ارادة كل من الاصول
والملكة وتعريف كل منها يستلزم تعريف الآخر والمقصود بالحقيقة واحد اذا المطلوب من التعريف
حصول البصيرة قوله للوضع مدخل فيها لو زاد اولهم الوضع لكان احسن لدخول الحروف فان
الحرف الاول استغنى لتوهم وضعه ايضا بما بينه هم ان اللفظ الحرف عين الموضوع فاسئل قوله وهذه
الدلالة الخ وفيه ان دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن الاقسام مع مدخليته الوضع
فيها ويمكن ان يقال المراد بمدخلية الوضع وضعه لنفس المعنى او لما يتعلق به قوله لما ذكر من جهة الخ
ينبغي ان يحمل على ان الدلالة لما بينت بواسطة حالة اجمالية وهي قرينة الى حصول هذا الحكم من الفعل
قوله تقييد الاول اي بقيد من الاضافي لا الوضعي كذا نقل عنه قدس سره في الحاشية قوله والا
لخرج كثير الخ وذلك لان انفكاك كما هو عن مجرد لفظ اللازم ظاهر وان جعل الدال مجموع اللفظ و
القرينة فمقبول لم يوضع المجموع لمعنى يلزمه تلك المعاني المجازية والكنائية وان جعل الدال اللفظ
المشروط بما ذكر ان القرينة فمقبول يمكن انفكاك كما هو القرينة ايضا قوله لما يأتي الاختلاف الخ
اعترض عليه بان دلالة اللفظ على لازمه اوضع من دلالته على لازم لازمه وجوابه ان المراد
عدم التفاوت في دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند
العموم او ان المراد باختلاف الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت
بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالته على لازم اللازم من قبيل الثاني ولا اعتداد بهذا التفاوت
كما لا يخفى نعم يمكن النقض حينئذ باعتبار التفاوت في الدلالات التضمنية قوله ما ينبغي احتقاره الخ طب





المعتقد بعض ذهن الى طلب غايته وان الاعتقاد متعلق بالملزوم لا منبت له على ان تعلق الاعتقاد
به بجعله غاية منتهى الذهن بالوجوه والظاهر ان مراده ما ذكرناه اريد به حتى طلب الحاوي
في الجملة بالتقييد بعلم او بغيره والا فالملزم اتفاق جميع العالم او العوام فتدبر قوله اذ هو المفهوم الخ
هذا ليس بظاهر اذ معرفة المتكر خالوجه تعم العرف وجعل وجه اشارة الى سائر القرائن الحالية و
المقالية قوله لا يأتي في بالوضعية الخ لا يخفى ان الدليل يقتضي ان لا يكون جميع الطرق دالة بالوضع
لان يكون بعض الطرق كذلك لكن المقرر عندهم ان الدال بالوضع بمنزلة اصوات الحيوانات تأمل
هذا وقد ذكر في حاشيته ان العلم بالوضع انما هو الظن به وهو قابل للشدة والضعف فتجري الوضوح و
الخفاء في الدلالة المطابقية ايضا فتدبر قوله التفاوت في الظن بالوضوح لا يوجب التفاوت في الانتقال
كما لا يخفى قوله واقيم مقام كل لفظ بعض مع الخاء والبينة قوله وبهذا ان التوقف الخ فيه ان العلم بالمدلول
الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى ان يقال المراد الاختلاف وضوحا بالنظر الى
نفس الدلالة بان يكون بعد المدلولات واضح العلاقة قليلي الوسطة وبعض الآخر بالعكس قوله يمكن
تأدية اللزوم الخ فيه ان الكلام في دلالة الالتزام الا ان يقال بالتلازم من الجانبين ويراد بالملازم
والملزوم هنا التابع والمتبوع قوله فدلالة الشئ الخ لا يخفى انه يحتاج الى حذف اي دلالة لفظ
الشئ الخ قوله بل الامر بالعكس الظاهر ان المراد بالعكس ان يكون دلالة اللفظ الذي هو كل المعنى جزء
من جزء معناه اوضح من دلالة الذي هو كل جزء المعناه والدليل لا يقتضي الا ان يكون دلالة لفظ
على جزء جزء معناه اوضح من دلالته على جزئيه دون اوضحيته بالعكس بحسب الظاهر الا بلزم
اوضحية الدلالة بالنقض على شئ من الدال عليه مطابقة ولا اضرف الكلام في الحاشية عن الظاهر
وقال بعض قد يلزم من كلامكم ان دلالة الشئ على جزئه اوضح من دلالته على جزء جزئه لوجود الواسطة
مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم ان يكون دلالة الانسان
على الحيوان اوضح من دلالة الانسان على الجسم لان المساوي للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس
قوله لكن المراد هنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما في المفتاح من ان المراد المعنى على صور

مختلفة لايتفاوت الا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما وهو فيما
ذهب القطب الرازي في شرح المطالع ردّ هذا القول لانه من اهل الميزان لا يقال قد صرحوا بان
التضمن لازم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزء على ما هو عليه لا يلزم فهم الكل لانا نقول
اللزوم باعتبار الصلاحية كما ان الخارج وتحته شرح الشيء استلزام التضمن والالتزام
للمطابقة بمثل الاستلزام على الصلاحية فالمقصود الخ يمكن ان يراد بالمقصود اعم من
المقصود بالذات ومن المقصود تبعا فلا حاجة الى التكلف في جعله مقصدا آخر
او غير ذلك الظاهر ان المراد به التجريد بدليل قوله تعالى لهم فيها ازواج خالدة فانه ليس بتشبيه مصطلح
والاستعارة عند المصنف والا فما يبنى عليه الاستعارة والذاكره المصنف في البديع وذلك
التشبيه ليس بمقصود في الآية فلم يات بالغير لصلاح الخ فوقش فيه بانه يجوز عوده والقرينة لام
الى المطلق الذي هو بعض اخاص المذكور وساغ ارجاع ان الظاهر عوده الى الخاص وغاية
التوجيه ان الظاهر ان المقام للتحرير فاذا عدل عنه الى الظاهر يمكن اعتبار هذه النكتة فيه
وهذا شامل لمثل قائل الخ اقول ان كانت الدلالات وضعية فالشمول ظاهر غاية
الظهور فانه لا يشترط القصد في مدلوله والا خرج المدلولات الالتزامية عن كونها مدلولا
عليها بالتمام ولا شك ان طائر المثالين بدل التزاما على المشاركة في القتل وفي الجو وان كانت
صفة للمتكلم فالشمول ظاهر ايضا باعتبار ان القصد اصالة غير شرط فانه صح ان يقال وتهدي
لحق سبحانه وتعالى اضافته الى الاسرار القرآنية مع ان الفاظ القرآن محمولة على ظواهرها كما نقل في
شرح العقائد عن بعض المحققين وكذا يقال دل الشاعر المتقدم الى الاسم المراد اذ المراد
بالالفاظ الخ مجرده غير تام لانتقاضه بالاستعارة بالكناية لولا دلالة احوال الخ اي لولا
القرينة الحالية او المقالية الدالة على ارادة المنقول اليه ثم ان هذه عبارة الكشاف وفيها
اشكال مشهور وان الكلام غير صالح للمنقول اليه على تقدير عدم القرينة وغاية التوجيه ان
غلبة الكلام في المستعار له اي المنقول اليه صحيح لان يراد به المعنى الاصلي اي المستعار منه بحيث



شروع المحلي عن ذكر المنقول اليه وعدم ذكر تلك القرينة متعلقا بصلاحية المعنيين على التوزيع
وله قدم ذكر المنقول اليه لا تصل كما شرط بشرطه بالكاف ونحوه هذا مبني على
ادعاء انه مراد في التعريف على ما مر الملكة التي الخ يمكن ان يطلق العلم في هذا التعريف
ايضا على نفس الادراك فان ادراك الدليل يستلزم ادراك المدلول كذا قيل وفيه بحث لانه لا
يختص العلم الاصطلاحي بهذا الادراك ولا يصح ان يقال الكوكب شبيه بالصلاحية مع ان المشبه
الثريا والا فالمحسوس اصل للمعقول اذ قول اصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لا مطلقا
كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضي الا اصالة المشبه به في وجه الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس
بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقديم المعقول هنا مع شائع تشبيه المطر بالخلق هنا ان اعتبر في
الرائحة اللابسة الكائنة فالشبه اصل في الظلام مبالغة واحتياج الى التقدير لكن ان اعتبر الشبه
في المحسوس والمنتزع الغير فالشبه به اصل كما هو المعهود بلا حاجة الى التكلف لان العلوم العقلية الخ
بيان ذلك ان العلوم العقلية المعرفة بان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها بخصل
لها العلوم باعتبار استعمال الحواس واما العلم الحضوري كعلم النفس بالنفس فقليل ساقط عن
درجة الاعتبار ما لا يدرك بالقوة الخ فيه ميل الى مذهب الحكماء والا فالمدرك عند المتكلمين
من القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليس بحس الباطن بحث عند المتكلمين مثل الخيالات
فيها ان القوة المتخيلة ليست مدركة بل معينة على الادراك من شانها التركيب فادراكها بالنفس
الناطقة المراد بالقوة العاقلة لا يقال المراد انها ليست مما يدركها النفس بلا معونة امر آخر لانا
نقول فاد ارجماع العقلي لا يحتاج الى صرف عن الظاهر كما هو المتبادر من العبارة ولكنه
بحيث لو ادرك الخ حتى العبارة ان يقال غير مدرك بها العدم وجوده ولكنه بحيث لو وجد لادركت
باحدهما واحمال ان مفتاحي الخ فعلى هذا في البيت قلب ومكانه اعتنى ذلك مبالغة في
عدم اعتبار الخوف باعتبار حصر المستعار ومن تعريف الاضافة بجنسية مفتاحي
مفتاحية ومتكلمة بحسب المنقول اذ الاستعلى النفس تلك القوة بعونة الوهم حتى متخيلة وبعونة

وليس الحواس الباطنة بشبيه

القوة العقلية تسمى متفكرة ولا يخفى ان هذا موافق لما نقلناه فيما سبق عن المحاكمات لكن المقرر عند الحكماء انه لا يصدر عن قوة واحدة فعلان فينبغي ان يخص بالوهم النوع من الادراك فتأمل تامل وبالوهمي الخ كتب الكلام ان الوهميات المعاني القائمة بالمحسوسات ادراك وقيل انما ادراك النيل بعض الوجدان لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك الملذ بل لا بد معه من وصول اللذيذ الى الملتذ عند المدرك انما قيد بذلك لان المعتبر كما لا يخفى بالقياس الى المدرك لا بحسب نفس الامر كمال وجزاء الامر اللائق بالمدرك كما لتكيف بالحلاوة للذائقة من حيث هو كذلك انما قيد بذلك لان الشيء قد يكون ملائما من وجه دون وجه فاكله لاجل الملائمة لا يكون لذة فان ادراك المسك من جهة الرائحة لذة دون الطعم المدركة بالقوى الباطنة ينبغي ان يعلم ان القوى الباطنة على اصطلاح الحكماء لا تتعلق الا بالمحسوسات او المعاني القائمة بها والظاهر ان اللذة والالم ليسا من هذين القبيلين فلا يظهر جعل ادراكهما بها ولذا جعل بعضهم الوجدان قوة سوى القوى المشهورة على ما يأتي بحث القوى من شرح المقاصد وكان ارباب البيان اراد وا بالوجدان ما يتعلق بنفس الادراك فقط والغير المفهوم بالى الليل الذي جاز فانبثت غيرها فانه المناسب للبيت السابق اعني ريب الليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع في جانب نشر نظم الخ المناسب للبيت ان يقال بينا الفلك ولزم بطريق العكس لا يخفى انه يمكن ان يجعل كل منا التشبيهين اصلا برأسه كما في المفتاح لكنه جعل المصنف تشبيه الشدة والعلم بالنور غير محتاج في اثبات وجه الشبه للمشبه به بالمخيفة في الغاية المخيف عند العرب من كان على دين ابراهيم عليه السلام واصل المخيف الليل ومنه الحديث بعثت بالمخيفة السمحة وهي قوة الخ الاولى ان يجعل معرفة على ما تقابلهم العرف واللغة مثلا قيل اسم في مقدم الدماغ من الالوان لونا واحدا الاصفرا الكان احسن وكانه جعلها تحت الالوان قال في شرح المقاصد تحقق ان اللون مغاير للون وليس عبارة عن ظهور اللون على ما يراه بعض الحكماء بالجسم كالدائرة الخ كذا وقع في التجريد وغيره من كتب



الكلام وفيه اشكال مشهور من تخصيصه بالجسميات واخراج الاشكال المسطحة كالدائرة ونحوها ويمكن ان يقال حمل الشارح ههنا الاحاطة على ما هو بالذات والحقيقة وما هو بالعرض والمخالفة في الجملة لا ظهار كون الشكل من الصفات الجسمية ويرد عليه ان المحيط بالمحيط شكل ليس محيطا بالشيء لاختلاف وجه الاحاطة ثم الظاهر حمل الجسم على التعليمي كما اشار اليه في شرح المقاصد متصل قار الذات اي مجتمع الاجزاء واحترز بالقيد الاول عن العدد وبالثاني عن الزمان وبالخروج من القوة الخ انما يعرف قبلها بتوقف المتكلمين من حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر لان اثبات المقادير بالبراهين راى الحكماء وفي جعل المقادير والحركات الخ يمكن الدفع بالنسبة الى الحركة بانها من مقولة الكيف عند البعض وهذا كاف في التمثيل بل نقول يكفي الاحتمال العقلي للتمثيل واما جعل الكيفيات الجسمية من الصفات الجسمية لاعلى مصطلح الكلام فحسن لكن لا يلائمه سوق كلام المفتاح والمصنف واما جعل المقادير على الطول والقصر والتوسط والحركة على السرعة والبطء والتوسط فغير جيد لانه لا يصح حينئذ قوله وما يتصل بها اللهم الا ان يقال بالتزام لكن لا فائدة في اخراج المقادير والحركات عن المتصلات فتامل او بالتسمح عطف الخ ينبغي ان قوله من الالوان وقرائنه ونظائره بيان لا يدرك لكن كل واحد من القرائن على تقديره لذا كسرت منفصلة اتصل كل بما يقيده والاشارة الى التفصيل والتوزيع فلا يلزم بيان المدرك البصري بالالوان والحاجة ايضا الى تقدير موصوفات في المعطوفات يحصل من التوزيع الخ اي بحسب العادة فلا يناقض ما ذكر في شرح المقاصد من ان الصوت عندنا يحدث من محض خلق الله تعالى من غير تأثير للتموج والاولى ان يقال الخ وجه التخصيص في التسمية باعتبار ان الغرض الاهم والتفريق في الاولين اظهر من الانفعال والامر بالعكس في الاخريين كالبلة وهي الكيفية المقتضية للانصباب بجسم بغيره ضمن غير الرطوبة اي الكيفية المقتضية لسهولة التشكل المختصة بذوات الانفس الاختصاص بالنظر الى الثبات وجمادها وغيرها وان بعضها كالعلم ثابت للجوارح وهي شاذة الخ الاولى بالعرف تفسيرها بان يكون للنفس ملكة يحصل للطالب بسرعة قال في الاساس فيه وكان

اى نظمه وتوحده مثل الكرم الخ مثال للملكة فان قبيل الآثار الذاتية لمثل الكرم قلنا كما نه اراد بالذاتية ما يقوم بصاحبها لا بالغير واُن تعلق به كالاضافيات واثر الكرم ايثار الغير بالخير وقس عليه بل يكون معنى متعلقا الخ كالابوة والبنوة فانه ليس شئ منها منظورا فيه ذات بالنظر اليه بل بالنسبة الى الغير لكن الفرق بين الازالة والاثبات غير ظاهر بخلاف الوهبى المحض على هذا خارج عن الحقيقى والاضافى فافهم اشارة الى انه مراد الخ وكرر فى شرح المفتاح ان التحقيق بالحقيق فى نفسه وتقرر فى ذات الموصوف والاعتبارى النسبى ما لا يكون كذلك بان لا يكون مقررا فى نفسه اولا يكون له تحقق اصلا والانصاف انه ان كانت النسب والاضافات موجودة كما هو المشهور عند قدماء الحكماء فالحق ما فى شرح المفتاح والا فالحق ما فى هذا الكتاب سواء كان مذهبا للمتكلمين اما احد لم يرد به ان لا يكون للوجه اصلا بل ان يكون بحيث يعد فى متعارف اللغة امرا واحدا لا يكون الا حسيا كالجسم الطبيعى ليس بمحسوس الا بحسب العرف لكن بالجسم التعليمى محسوس حقيقة وكذا الصورة الجسمية تامل سواء كان بتمامه حسيا اراد بالطرف الحسى ما يدرك به او يكون مجتمعا من امور كل منها محسوس وبالعقلى ما عدا ذلك صارت ستة عشر لان حسية الوجه وكونه كان بالبعض كما فى المختلف يستلزم حسية الطرفين بالتمام وفى يقال جزء الخ بمعنى الجزاة والجزاءة بمعنى واحد على ما فى المقدمة ومعنى التركيب هنا الخ ينبغى ان يعلم ان المقصود فى تركب الطرفين تشبيههما بان حقيقة بينهما واحدة لا تشبيه هيئة احدهما بهيئة الآخر فى امر ما ولذا عجز عن الطرفين بالنزع منه الهيئة وقد جوز والتشبيه المفرد بالمركب وعكسه والاصح ان التشبيه الذات بهيئة شئ وكذا العكس اللهم الا ان فهم وكرر وا فى هذه الصور ان كلا من الطرفين بهيئة وان المقصود ما ذكرنا

تشبيه هيئة الحقيقة المركبة فى الذهن لا تشبيه هيئة احدهما بهيئة اخرى هنا منه

كما نرى اللام بعنى على والظرف صفة او حال من الزيا وقوله كعنقود صفة مصدر الخ اى ظهر ظهورا كظهور عنقود الخ او حال من الزيا او خبر مبتدا محذوف وكما نرى فى الوجهين حال من ضمير اخضر وعلى الحالية حاصل الكلام ان شابهة الزيا بالعنقود على تقدير الحالة المرئية وباعتبارها لا مجاز نفس الامر كواكب كبار فلا ثبت المناسبة بينهما الا على ما ذكرنا قد يسلت ان اخرجت

الغد



الغد بكسر العين غلاف السيف وترسب هو المناسب للمقام كتبه وقع فى كثير من النسخ على ما فى شرح المفتاح بخطه وبترسو من رسى قد صم فى الحرب اذا ثبت بواقع لم يوجد فى كتب اللغة فلذا غير الى التدانع الخ كتبه قد قيل الاول هو الواقع فى ولا على الاباحة يجوز فى تقديم التشبيه باعتبار الطرفين يقع عليها الحركة المتبادر منه ان المهيئات صفات الحركة وليس الامر كذلك كما يفهم من تقرير المصنف لوجه الشبه فيحمل الوقوع على وجه الحركة معها ووجه الجزء مع الكل تامل والاوضح عبارة اسرار البلاغة وذلك لان المناسب ان يقال يجوز التشبيه فى الهيئة والظاهر من عبارة المصنف على وجه الشبه فى الهيئة فى كف الاشل المشهور فى اللغة ان المفلوج وهذا ليس ببراد بل المراد المرتعش على ما فى شرح المفتاح والعين ظاهرة الخ اى اصل المعنى على تقدير الفاء على اى الرأى بقرينة المقام ويمكن ان يكون من قبيل دارٍ فى كل حال الى حيثين وهذا هو المناسب لما سبق من اختلاط الحركات مع ان المصنف فى الانقباض والانفتاح يحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال والجمع الى العلو فى الاول والى الاسفل فى الثانى وكذا فى جانب المشبه لكن عدم الحل والجعل على وجه التقدير نظرا الى علم العلم غالبا وهنا مشكلة الخ يمكن ان يكون الباء بمعنى فى على ما جوزه صاحب المغنى حتى لو حذف ذكر البعض الخ فان كل تشبيه من التشبيهات المجموعة مقصود بالافادة وملحوظ قصدا ومطلوب استقلالا لكنها جمعت فى اللفظ اشارة الى اجتماعها فى النعوت ولما التشبيه المركب فالمقصود فيه الهيئة الاجتماعية الحاصلة من المجموع وليس شئ من الاجزاء ملحوظا تفصيلا قصدا بل تبعا واجمالا فليس بعد الحذف افادة لعدم القصد وان وجدت الدلالة تامل من نفس التضاد والمراد به ما يتناول التناقض ايضا ثم ينزل الخ كلمة ثم للتراخى فى الرتبة بحسب الاعلى ما يجب وتنزيل التضاد منزلة التناسب بتحقيق وجه الشبه واما ذكر استراك الضدين فتوطئة لذلك ومفيد ودلالة على ان اخذ وجه الشبه من التضاد ليس بمستنكر بل له جهة مناسبة فى الجملة ويمكن ان يراد بالشبه الشابهة لان وجه الشبه يعنى ينتزع بواسطة التضاد والمشابهة بل العلم بها فبعد التناسب الضدى

ثم يجعل ذلك من قبيل التناسب والاستئناس لا الوضع او اعادة القصد تليح او تمكن متسل يعط على صيغة المجهول معناه ذاب بجسم مثلا به مرض والضحاك اسم ابي نسر لا يحصل من سعيه على عائلة وكثر في المقدمة حصل عليه يعني باقي ماذ بهروس فالظاهر ان قوله على عائلة ظرف لمحذوف ومن سعيه يعني لاجل سعيه وقيل حصل بلحق بالافعال الناقصة فالظرف خبر بزيادة الظرف والتقوية احد رأس التشبيه هذا الامر الذي النفس شديدة الميل اليه اجد رأوا حق باخاذ زيادة التقرير من التشبيه بغيره فالباء ليس بمعنى اللام اي لزيادة الخ كما توهم والازورد بكسر الزاء المعجمة وفتح بالضم معرب لازورد وبالزاء الخليظة وهي حجر معروف والشقاق بالكسر كان الشارح جعل حجر اليواقيت على شقاق هذا النعمان كما تقدم ذكر الهنفسج معه لكن قوله بين الرياض يابى عنه وكذا من حمل على حقيقته اليواقيت الحمر كما هنا اي تلك الازورد به حال كونه فائق قامات ضعفن بسبب حمل الازورد به حيث لا تستطيع حملها او ضعفن بلبثه بها او الى النار اي النار المتصلة بالكبريت التي تقرب الى الزرقة الشعلة المرتفعة كان غرته اضاءة النوار اي البياض الى الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف لكن الوصف للمبالغة على طريقة رجل عدل فان ذا البياض مشبه بالوجه للمتعدية وليست بزائدة وان كان المسطور في اكثر كتب اللغة استعمال الاسبال للازما والاصل في الحروف عدم الزيادة لكن صاحب الاساس استعمله متعديا حيث قال فاسبلت من جرة اي صببتها فالمناسب كون الباء زائدة باعتبار الطرفين اي افرادا وتقييدا او تركيبا والا فقوله طرفا ما حسيان او عقليان ايضا يقسم التشبيه باعتبار الطرفين والفرق بين المركب الخ اذا التبس المقيد بالتركيب فان كان بينهما امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ما عداه قيدا في احدهما لا غير كان مفردا مقيدا والا كان مركبا زهير الربيعة الريوة بفتح الراء وبالكسر بالاوجمع الربا على ما فهم من مذهب الخ الاسماء وايضا ان تعدد الخ ينبغي ان يعلم ان التشبيه ذلك الصورة متعددة لكن له جهة واحدة كما لا رادة او التعلق باسم واحد كما في مثال الغرفي بها اي الطيب والرائحة فالشبه الرائحة الذاتية



للنساء المشبه به رائحة المسك على حذف المضاف ونفس المسك فلبه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات الرائحة كالمسك كما ياتي ممن بكشف فعدى بعن او بهر وبفتح الراء اضاح بفتح الهمزة جمع لغوان بضم الهمزة منتزع من متعدد ولا يخفى ان الانتزاع من المتعدد لا يقتضي كون المتعدد وطرفي التشبيه غاية الامر ان المتعدد يكون اجزاء المنتزع منه لا المنتزع فانه الهيئة الحاصلة من اجتماع اجزاء المنتزع منه فلا يرد عليه شيء تمثيل التشبيه التمثيل بالشبه الذي طرفاه غير مركبين مع ان المتعدد لا يوجب التركيب نعم الاستعارة التمثيلية قد يكون طرفاه مركبين لكن الظاهر المواقفة بين هيئة الاستعارة والتمثيل في افراد الطرفين وتركيبهما فتامل اي فمن الحمل بالمعنى الاخص ليس في الملفق لفظا ما به فيلزم حذف المحمول مع بعض الصلة او الموصوف مع الصفة جزما فما استشار الفاعل الصفة جارية على غير من هي له فكان ما ذكره بيان لما حاصل المعنى لا تقرير الاعراب او فمن الوجه الخ ينبغي ان يعلم ان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه فلا يرد ان التقسيم الآتي للتشبيه لا للوجه لظهور وجه فيه بحيث لان ظهور الوجه في نفسه لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به وظهور الوجه من حيث الثبوت للطرفين وان استلزم ذلك لا يستلزم كونه جليا وبكفي ان يقال هذا تفصيل على وجه التقييد اي التشبيه المبتذل ما يقع الانتقال من المشبه الى المشبه به بشرط ان يكون الانتقال لظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهر الثبوت ايضا فان الجهة السبق الى النفس لا يخفى انه يتم بالنظر الى المتفطن الذي ذاك يجعل جزءا منه تامل مع غلبة حضور الخ فيه نوع مصادرة لان الغلبة جزء من علة الظهور الذي هو علة للانتقال من المشبه الى المشبه به فجعل الغلبة علة للظهور مصادرة وجواب ان حضور الطرفين في الاذهان السابقة مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه فان قيل فلا حاجة الى واسطة ظهور الوجه حينئذ قلنا الابتذال لا يحصل بمجرد الانتقال المذكور بل مع ظهور المشابهة ولا يخفى ان الوجه الذي وصف مشترك اذا كان قليل التفصيل قريب الحصول وكثير حضور الطرفين فالظاهر ظهور المشابهة ايضا فالمراد من غلبة حضور المشبه به حضور ذاته فيلزم منه حضوره مع وصف

مع حذف الفاعل عن الصفة

الشبه كتشبيه بجزة الصغيرة بصابع جميم في الفارسية سيوى نوقش فيه بانه لا مناسبة بينهما
وبجواب ان الظاهر ان الكوز المعمول في العرب لا يجوز ان الظاهر كون الكوز اكثر بكثير على احسن من
المرآة المجلوة فجعل الاول غالبا بحضور مع الشبه والثاني غالب بحضور مطلقا تكلم وبجواب
ان الغالب عند العرب شرب الماء في الاناء المعمول من الخشب ونحوه اونادر الخ لا يخفى انه يمكن
ان يجتمع كون الوجه جليا لا تفصيل فيه اصلا وكون المشبه به نادر الحضور فلا يظهر اد خال الشق المبتذل
والا البعد على التقديرين ويمكن ان يقال مدار الابتذال على ظهور الوجه والبعد على عكس ذلك وكون
الوجه جليا يناسب اكثر من الظهور الوجه فالمناسب ادخاله في البعيد الى رديئة بفتح الراء امراة
تعمى الرياح سبسانه السنان بالفارسية سوزيز سنان لسب السنان وشئ واللسب الشئ كرده و
نداشته باشد وتقاء اس الاقصال فاحتبر وجه والشكل وانظر به وعدم الاقصال والتشبيه مع
اس المناسب بحالهم عند مخاطبتهم بعلم ذلك دون المبتذل فلا يرد ان البلاغة مطابقة الكلام
بمقتضى الحال وجاز ان يقتضي الحال التشبيه المبتذل لسوء فهم السامع بعد طلبه الاجمال انه ذكر
في اول بحث المسند من المطول ان حصول نكتة جزم مترتبة الا ويمكن دفعه بما ذكر نا في محاكمة المطول
بما يحمله غريبا ويخرجه الخ فان قبل الابتذال من ظهور الوجه والغرابة بخلافه فكيف يصح التعرض في
التشبيه جعل الوجه غير ظاهر قلنا ظهور الوجه من جملة الاسباب المقتضية للانتقال فيجوز
التخلف للمانع كما عند التعرض على وجه يجعل التشبيه دقيقا بعيد التناول فيخرج عن الابتذال
وتناول الغاية وقد يعرضه مانع عن الابتذال عند التعرض بعرضه بما يجعله دقيقا الا بوجه
اس الا بلبتا بوجه نوافقا حال للان مثل النجوم في معنى ثاقبي النجوم وبهي تراكم اس الجبال
يوم الغيمة نثر مثل مرّ السحاب بجانه الخ البهمان بكسر الجاء اشتر سفيد والبهمين لسب به شراء
فهمتعارا ان ليصح الكلام وردية والمشبه به مذكور فلا حاجة فيه بحث لانه يجوز متروكه كما في قولك رايت
في جواب من يشبه الاسد كذا في شرح المفتاح احتمال بل يجوز متروكه كلها كما يقال في الشبه هذا جواب
من يقول في اس شئ رأيت به زيدا الاسد وقد اجاب في شرح المفتاح بان ذلك ليس من تشبيهات

البلغاء



البلغاء لان اختلاف المراتب الخ لا يجعل البعد ان يقال جاز الاختلاف باعتبار اختلاف
الوجه ايضا بان يقال زيد كالاسد في التحريف او نحو الشجاعة بانه ان ذكر الجميع ينبغي ان يحمل
على ذكر مجموع لفظا او تقديرا باعتبار صحة الاعراب فذكر فيه ما ذكر الوجه والاداة دون المشبه
فان الكلام بحسب النحو لا يتم بدون ذكر المشبه الذي هو المبتدأ مع انه يلتبس معه انه خبر على قول من
جعل عامل الخبر المبتدأ والا فمن سطه فان قبيل الالتباس لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف
الوجه والاداة فمن حذف المشبه فقط ينتفي بهذا الجميع ان يحقق حذف الوجه والاداة قلنا
المراد بقرينة السابق واللاحق نفي حذف الوجه والاداة معا فرع الاستعمال فيما وضع له غالبا
يدل على ان الشرط في الجواز استعماله في الموضوع له اولا وليس كذلك فينبغي ان يحمل على الغرابة
بحسب صحة الاستعمال وعلى الاعم الاغلب من تحققه محققا او مشذوذا والثاني فيما الخ هذا
على الثاني ظاهر واما على الاول فيما عتبار ان يجعل وصفا لمذكر كالاسد او للمؤنث ونقل مع التاء
اس وضعت له في اصطلاح الخ اقول لا يصح هذا على تقدير ان يكون الواضع للفاظ هو الله تعالى
كما جعله الشارح في المطول المذهب الظاهر وكذا على تقدير التوقف في تعيين الواضع كما يشعر
تقرير المفتاح وبجواب ان المراد بوضع كل طائفة اصطلاحهم اعم من ان يكون صادرا عنهم بتعيينهم
او ان ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحي والعلم الضروري وهم متمسكون به وفي الجواب
بوهي عما وانهم عن الغلط اس تخطأ على سبيل القصد بزعم انه على قانون الوضع من القوم
بلا اثبات وضع من عنده لا على وجه السهو واحترز بقوله في اصطلاح الخ احتمال يجوز ان يكون
لفظ موضوعا لمعنيين في اصطلاح التخاطب وقد استعمل في احدهما لا من حيث انه موضوع له بل من
جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا الاستعارة
لعين المبصرة من على البصر مع ان حقيقة فيها كما يشعر به من الاساس وانما اعتبروا الاستعارة
للبصر في الغرة ان ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بلا حاجة فتدبر فيه
فبلغه فتدبر في اصطلاح التخاطب كما لا يخفى فاعمل العلم بالتعيين كما ضبا الخ اس بالنظر الى جانب

اللفظ بحيث لا يحتاج الى امر بعد التعيين واما كون المعنى محتاجا الى الغير لعدم تمامه وصلاحيته للافهام فغير مقر فلا يلزم ان لا يكون الحرف موضوعا للمعنى فخرج المجاز الخ اقول بناء على الاطلاق على بحث لانه قد يكون المعنى المجازي لازما بينا للموضوع له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم والدلالة وانما تحتاج اليه في الارادة وبهذا يعلم حال قوله وعدم فهم احد المعنيين الخ لم يجب لا يختلف مع اس لم يجب ان لا يكون لفظ الحمار مثلا كالانسان عربي شرعيا وهذا بالبداهة والاشبه ان يجعل اللفظ مع قيد ان قرينة المجاز لا تدفع الارادة دون الفهم وقد قال له فيه انه لا يجري في جميع ما يثبت للغة منشأ من جميع اللغات كالنزو وان يهو نزو الاكبر وثبه على الانثى وصهيل بفتح حاء مهملة اسم بقر وتبيل على فاعله لبناء طه مركبا كان الخ المذكور في كتب الاصول وشرح المطالع ان المرتجل ما نقل عن معنى الى معنى آخر بلا مناسبة بينهما وبلا ملاحظتها والمنقول ما نقل بملاحظتها والمشترك ما وضع ابتداء للمعاني بلا ملاحظة الوضع في لغة وقال العلامة الابهري المرتجل ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وجعل بعضهم المرتجل تحت المشترك وعرفي خاص بتعيين ناقله كمن يتبنى ان يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة لا بتعيين ناقله لانه يجوز ان لا يكون اللفظ موضوعا عرف الناس جميعا بل يكون عرف طائفة مخصوصة فتعيين الناقل فيه ايضا وكم فرق ان لا يكتفي النقل بما عند مخصوصة كالنحوي والعرفي واهل الشرع او بغير ذلك بل يجري النقل فيما بينهم تامل وفعل للفظ وتحدث الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الاجرة والشان في اللغة فنقلوه الى المعنى المخصوص لاستعمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه اعني الحدث كان مجازا كما ليس حقيقة لغوية فيه كما تراءى من الصلوة والدابة دابة ذوات الاربع يشبه ان يقيد بغير الفرس فانها مجاز فيه كما زعم المصنف في الايضاح والى مرسل اي مطلق عن قيد التشبيه في المزوح اعلم ان الزاوية اسم لما حاط الخ دون الطعام والمزوح ظرف الطعام مطلق في الظاهر ان لا يشترط هنا المزاوجة بالمزوح لعدم المناسبة بينه وبين المزاوجة لكن صاحب الحذب والشافي والعلامة وغيرهم فسروه بما به فالوجه الصحيح ان المزاوجة

في الاصل



في الاصل ظرف للطعام وصانع الظرفية الماء ايضا لكن اطلاق المزاوجة عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام تامل وهو سهو الخ وغاية التوجيه ان المقصود بالتمثيل الاكل الذي مجاز عن سببه اعني الاخذ لكن الاولى حينئذ التعرض لذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله اس الادبة السببية فانه لا فائدة في ذكره خان فحل قد ذكر الخ لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما قرر في المقدمة ان المذموم وهو الاعتقاد والحظ بحرف وغيره خلاف الى الحكم فيه بحث لان المعنى المطلق عليه بهذا المستعمل فيه في الاستعارة شفعة الانسان وفي المجاز مطلق الشفعة وذلك المطلق ليس شيئا بالشفر لكنه يطلق على شفعة الانسان بمعنى انه واقع عليه لا بمعنى انه مستعمل فيه والاطلاق يجوز بالعينين نعم لو اعتبر المقابلة لعلاقة المجاز لصح الكلام والكلي عنها فيما ان اللفظ لا يجب ان يكون مستعملا في صورة بهيئة مخصوصة على مذهب المصنف وغيره بخلاف التخييلية شاكى السلاح بن سنبك الرجل على ما لهم فاعله اذا ظهرت شوكته والاصل شاكك اس الاجوف نقلت الياء الى الام فتبقى شاكى السلاح كالقاضي فحذف الياء فيقال شاكي السلاح قذف به كمنبر بن قذف بوزن دحرج بمعنى القاه فالمعنى الشبه بقذف الحوت قذف بالفم الظاهر ان الباء سببية اي رمى به واسطة كثرة اللحم فيكون مجازا للسقاية الخ فان قيل لا فائدة في هذه الاستعارة قلنا اذا احتاج عطاء زيد الاسد الذي جعل استعارة عن الرجل الشجاع كان بينه وبين حجة على مشابهة زيد بالاسد فان قيل يجب ان يكون اثبات التشبيه في الاستعارة مثل معرض فاعله والمقصود اثبات امر آخر قلنا ذلك على الاطلاق في الاستعارة غير مسلم فانه لا يجري في الاستعارة التخييلية المركبة المرشحة وفي الاستعارة التبعية مثل نطقت الحال والحال ناطقة فيجوز ان لا يكون التشبيه مسلما في الاستعارة الاصلية في المفرد ايضا والفرق غير ظاهر فانه الامر الشنيع في ذلك لكن الظاهر في الوجوب ويدل على ما ذكرنا الخ فان قيل لا يستقيم اسد للفهم الشجاع بل لذات متذق به عليه وليس الشجاعة واطلاق الشفة فيجوز ان يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي نظرا الى لازمه الشجاعة اعني الشجاعة قلنا الاولى ان يجعل الاسد العامل مستعملا

في الشبه نظرا الى انه لو جعل عاملا باعتبار المعنى الاصلي كان الاظهر ان يجعل العلوات قبوله المشبه به وليس كذلك ولو سلم فالمعنى العقلي قيد للمشبه دون المشبه به فافهم  فافهمه اس عاطل من الشجاعة فان النعامة معتبرة على الجبانة وهي بالفارسية باشتر مرغ  اس باكيه والعلاقة ان الغراب يجعل كانه يخبر عن الموت  مجاز لغوي اس غير عقلي سواء كان عرفيا او شرعيا او لغويا  وقيل انها مجاز عقلي الخ اقول ان يجعل المجاز العقلي على معناه المتعارف فحينئذ يختلف ان الكلام المشتمل على الاستعارة اما ان يقع الجزء في الطرف فيكون طرفه مجازا لغويا او نوع الاسناد فالمجاز عقلي غفيه بحث لانه لا يوافقه الاسناد المال والمراد على ما لا يخفى وايضا ليس المقصود في المجاز العقلي المشابهة المستفادة بالكاف وكنحوه وان حمل على غير المتعارف لاعتبار المذهب المحدث اس التصرف العقلي فحينئذ يختلف الحال فجعل الطرف مجازا لغويا او جعله حقيقة لغوية لكن على التصرف من العقل فيرد عليه ان لزوم التصرف العقلي ينبغي ان يكون في على الاتفاق بلا نزاع وبشتابه وبا الجملة لا يظهر ان يقرد الشيخ او غيره من على البيان في ان اللفظ مجرد التصرف العقلي والاوجاء لا يعتبر حقيقة لغوية فافهم  لان مجرد نقل الاسم الخ فيه مناقشة لانه يجوز ان لا يكون في الاستعارة الا اوجاء والمجرد عن الحالي معنى به وضع آخر ايضا  من بل غلالة البلى بفتح الغين المعجمة وتشديد اللام وبالغين المهملة ازاره بكسر الزاء وكسر الهاء بمعنى حامه فالظاهر ان الضمير راجع الى الغلالة بناء على الاستعارة بتمثيل الرجوع الى المحبوب  لما سبق من انها بالنظر الى الاستعارة لا تقتضي تاويل الجنس في الشبه به ثم ادخال الشبه به على الشاوبل والمسلم مقبول المستفاد من استعارة اسم الجنس بحسب الظاهر انه من افراد جنسه الحقيقي كسائر الافراد الحقيقية ولكن تصحيح جعله من جنسه في الواقع على الاوجاء وتاويل الجنس الى متعارف وغير متعارف على ما هو المعلوم لا يخفى ان المقصود في استعارة العلم بحسب الظاهر ان الشبه حين ذاك الشخص وامكن اوجاء الجنس والتاويل عليه ايضا بان يدعى ان العلم موضوع بازاء ذات له تلك الصفة المطلقة بمطلقا لا بشخصه غاية الامر ان الجنس له جنسية في الواقع فيصدق له جنسية اخرى طوعا بخلاف العلم فانه شخص فيصدق له





بجنسية والا فساد وذكر قد ذكر السيد انه الاخرى الاستعارة في العلم الا ناد وايا عتبار انه بحسب اشتهار المشبه به بوجه الشبه وذكر الاشتهار في العلم لا يوجد الا على الندرة وانت خبير بان ذلك ممنوع فانه يكفي احد الامرين اما كون وجه الشبه في المشبه به جليا بنفسه او كونه معروفا بوجه الشبه على ما قال في الفتاح وايضا المناسب عنبا الاشتهار عند المخاطبين لا مطلقا وكثيرا ما لا ناد را البشتهر الا شخص بالاوصاف الخاصة في جملة عنديهم فافهم  فتعلق قوله بعاقبة الخ لو خر اليه قوله في ايا نشا لكان احسن  لدالة الخ اذ المتعارف الجارية بالسيف لا بالنار  على رؤس الاقران اقاوز اقران جمع قرن بمعنى المثل اشارة الى ان ارؤس اقرانه قليلة لكمال شجاعته  اس الناصلة افاد قال ناصله دون اصابعه اشارة الى ان اصابعه الصناعة بمنزلة من جرم كلفة فغيه مبالغة في شجاعة الممدوح  استعار البطران للعقد والصواب للذهاب شرعة اذ العدة لا يناسب الراكب كما ينشعر به قول الحديث  لتعقر بن الجماعة متعلق بالمضمار  قد تقرر في غير هذا الحق الخ بهذا يظهر ان الدليل على ذلك ليس بتمام والذا اطنا بعض المتاخرين المحققين الاختلاف بالندة والضعف في الذاتيات ايضا الى ذلك واشار الى ذلك في بحث اللهون من شرح المقاصد  قوله بوس الفرس بفتح الراء لكنه قد يسكن لضرورة الشعر كما يفهم من الصحاح  وبهذا يجمع الرجل الخ بهذه الاستعارة بضم ويجمع مخصوص لازم للهيئة الخاصة  باطراف الاحاديث اس منوعا ويجوز ان يراد بها كراهتها اذ يقال به من اطراف العرب اي كراهتهم  وفي المصباح الدغاق بالغين بعض الدقيق كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا لا يخفى انه اسند في الآية الفعل القائم بالمال المضاف الى المحل اس الراس على سبيل الحقيقة العقلية وشبه هنا في المحل فالتشبيه بالآية يقتضي ان يكون السمان للمال عن المحل لكنه اسند مجازا الى المحل اس الاباطح غالبا ليست للتعدية بعض الاذناب فانه ليس فعل المحل بل فعل الله تعالى غالبا، الا بانة او بعض في لان الكلام على القلب فاصله سالت المحل بالاباطح  على الغبط اصل بفتح الحاء وسكون اللام بالفارسية بيرايه وجعله الحلي بضم الحاء

وتشدد بالياء والقبط قبيلة فرعون نار السامري هو شخص سبك في عهد موسى عليه السلام
عليا على شكل العجل فزعم انه الاله وضع القافلة المناسب ظلمة بدل ظله وبهما صبان
انت خبير بان كشف الغطاء وليس كبعض لا ان يقال بجعية شكله نظرا الى ان محاصل بالمصدر حسي
بستر بالضوء وهذا مبني على جعل الظلمة وجودية فحينئذ اشكال لان الكشف ويمكن ان يجاب عنه
بان الظهار عبارة عن مجموع المادة المعلومة خالية واقع عقيب المادة جميعا الاخير في النظام وذلك
عار اولا لعدم تمشي الباقيا وطرحا هذا الاستلزام على وجه لا انظار اس لم يعرفنا البيان الاجل وضوحها و
الانتفاع بها جائز شرعا وعقلا بقال جزته كذا وبكذا وربطه بالفتح اسم امراة وذلك شكاة
كمشكوة واوله وعجزها الواشون اي اجتماعهم الشكاة بمعنى الشكوى واقع من فيه بحث وعليه لا يخفى
ذلك والمقابلة التبليغ فيه ان التبليغ لا يتعدى بالباء اصلا فالمناسب المقابلة
الفرق بين الصحف والباطل كما يشعر به قوله والمعنى اين الامر الخ ثم ما في قوله بها تؤثر مصدرية او
موصولة والعائد محذوف من جملة ما شرعه من الشرائع وينبغي ان يعلم ان التعدية بالباء طريقة
النحويين والا فالصدع بمعنى الشق والكسر المتعدي بنفسه كما في كتب اللغة كما في الاعلام السنية
للحنفي واما الجمع تلك الاعلام بالسماء الاجناس دون المشتقات لان الاوصاف خارجة عن
الاعلام كما في اسماء الاجناس لا داخلة كما في المشتقات واما يصلح للموصوفية بخلاف ان خبير بان
المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا انتصف المعنى الحقيقي بالمعنى وهنا يجري ذلك ايضا في المشتقات الا
تبعا ولم ينقل ذلك عن القوم بواسطة دخول الزمان فيه ان التعبير عن الماضي بالمستقبل وعكسه
بعد من باب الاستعارة كذا ذكروه وفيه ان هذا الاستدلال لا يفيد ان لا يعتبر التشبيه اصلا
حينئذ في الافعال والمشتقات ومجرد بل التشبيه في المصادر والمتعلقات كلهم اعتبروا التشبيه
والاضافة تشبه المجرد على وجه البراءة من المتعلقات بعد استقامته فيه اشارة الى منع
الاستقامة من وجهين احدهما ان كلا من الحركة والزمان يشبع موصوفا مثل حركة سريعة وزمان
طويل مع انه ليس حقيقة وذا بالمعنى الذي ذكره الشارح تابعة للعلامة وكثير من شراح المفتاح



ثم يكن ان يقال ان بقية الصفات فيه وجه لا يجرد عليه ذلك وفيه ان الذي يوهم ان العقل والحرف لا ينفع شيئا ؟
والدليل يقتضي امتناع ان يصير شيئا واجيب بان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا وحكما عليه
بشيء لا يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا وحكما عليه فتأمل لا يخفى انه لا يلتفت الذهن فضلا فضلا
الى تقاضي المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للمتصفين فلا يلزم ان يكون المشبه به معنى مستقلا بالفهم
صالحا للحكم عليه تامل غير مستقيم على مذهب المصنف نعم فيه ان هذا مسلم عنده ولكنه لم يدع
الاستعارة البتة في اطلاق الداعي وتقييده بما ذكر بل بقيد التشبيه بين العداوة والداعي ثم يشعر
اللام الموضوعة لشرف العلة لاجل شرف غير العلة فيذكر المستعار منه دون المستعار له وبهذا
كما في والاشعار للملاءمة ما هو اعم يجب اللفظا او المعنى ثم ان ذكر امر بلائم احدهما بعد تمام
الاستعارة وقرينتها اي شارحا في الضحك بمعنى انه قد يجاوز حد التبسم الى القهقهة فيكون
ضاحكا حالا باعتبار التوسعة في زمان التبسم او مآلا باعتبار ان التبسم من
مراتب الضحك فالحال مؤكدة بضحكة بالنصب على ما هو المصباح اصل ذا التبسم الخ لكن
المفهوم من تاج المصادر ان الضحك محمول على العطاء بالجواز والثالث مرشحة الترشيح شربة
الوالد باللبن قليلا فقليلا حتى يقوى على المض ويقال ايضا ترشح للموازاة شربة وفاتهل لها
هذا ترشيح بالنسبة الى قوله ليبد دون مقدف لانه لا يختص بالمستعار له على ما سبق
معنا في اول الاستعارة ودون ضحكا زه لم تقل الا ان يراد انه ليس من عادة جنسه وشانه
التعليم والا فقد يوجد في بعض افراد الانسان ايضا ذلك وينبغي ان يعلم ان لم تقل للمبالغة
في النفي للمبالغة ونظير ذلك قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد وبناؤه بالتذكير في
النسخة الصحيحة بتصحيح قدس سره اي مبني الترشيح واما تانيث الضمير على ما في اكثر نسخ المطول
فبالرجوع الى الاستعارة لكنه يرد عليه ان مبنى التانيث على ان يوضع التذكير ويراد به
من النطق بالام وصيغة الماضي بالمرارة والام للابتداء على ما يفهم من شرح المفتاح لكن
دخول تلك اللام على الماضي المتصرف بدون قد مما لم يجوزه البصريون ويمكن ان يجعل الام في جواب

القسم المحذوف مع قد  فيه مجاز واسناد الاصلي الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه و
وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من لفظ المستعار الاصل اذ المشبه
قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة اذ عاد ان الاصل اذ المشبه عين المشبه
فلا يرد عليه انه يناقض ما سبق من انه يبنى من علو القدر على بنى على علو المكان  وقد وقع في بعض
النسخ بدل الخ قبله انه يناقض ما سبق من انه لو لم يقصد تناسي التشبيه واخباره للمكان للتنبيه والنهي
عنه جهة العلم الآن يقال التناسي ينافي تحقق الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة اذ التشبيه  واما
المجاز المركب الخ اقول لا يخفى ان الهيئة التركيبية هي وضعه للاجتماع والانتزاع والوقوع
والا وقوع والا فائدة في تشبيه شيء منها وذلك لان الصحيح من قولنا اني اراك الخ مثال تشبيه
النزدد المعنوي بالنزدد الحسي بل تشبيه الهيئة الحاصلة لاحد المتردد بين بالآخر تأمل
فتقدم رجلا الخ المراد بالرجل هنا المظنونة بعني يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف لكن القدام
بالنظر الى موضعه الاول والخلف بالنسبة الى موضعه عند الخطوة الاولى لان ذلك حالة التردد
فاهم  لا يغير الامثال اذ من حيث التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع على ما هو
من شرح المفتاح  لان الاستعارة الخ وايضا النقل ما ان استعمله فيه غير لم يكن اللفظ
المتداول بينهم فلا يبقى منقلا  بالصيف ضيعت اللبن الخ ذكر في الصحاح النقل بدون الباء وجعل الصيف
منصوبا على الظرفية وقال الاصمعي هو غلبت بالنقل امرأة كانت تحت هو بير فكبر بهته لكبره وطلقها
فتزوجها رجل معسر وبعث الى زوجها الاول تطلب شيئا فقال الزوج ذلك لمثل امر مختص الخ
الاختصاص بالاضافة الى المشبه  الغيث بالغاء بعني وجدت  المخرزة المخرز بالتحريك الذي
ينظم الواحدة مخرزة  معاذة بهن بعني التعويذ  ولا بقيا اي رحمة وشفقة اسم من ابقيت على
فلان اذا رحمته  به خواصا اي خواص الدلالة فيه على ما خصته لان الدلالة فيه بتصوير بالاستعانة
نعم الانسان المتكلم لا يمكن ان يوجد بدون اللسان قائل  اسم على الخ خطاب للمذوجات الظاهرة
في مرض الموت  كما هو شان الكناية اي النظام تشبيه تأكيدية في الايماء الى المقصود بما هو صريح



اي سلاسة زائل شدن الزوده عشق من الناج  واختير باطله لاجتماع اعتبار الغلبة في
انه ذكر في كتب اللغة يقال اختير عن الامر اذا امتنع عنه وهو قادر عليه لانا نقول ذكر صاحب
الاساس ومن الجائز ان اختير للطراد اذا امتنع مع ان في سناء واختير الى الباطل بدون اعتبار القرينة
الى الخ متعلق به لا عن اختيار  فالجبن على هذا الخ الصبي بالكسر منصوبا مصدر بمعنى الميل للذكور
لكن الانسب ان يحمل بنا على حالة التي للانسان عند الميل الى المحسوس فوجه الشبه الاشتغال التام
بشيء بعينه كما في جانب المشبه بل من جهات السير ويمكن ان يحمل على ما يمال اليه وهو تكلف من الشبهة
ويجوز ان الخ جعل المصنف الجبن على هذا بعض اخر اس كونه صبيا ويجوز حمله في كلتا من وجهي الاستعارة
على معنى واحد  فاخذا مجتمع  بمنزلة قولنا في الاصطلاح الخ فيه بحث كما لا يخفى  ويمكن الجواب
بان السكاكي الخ الفرق بين هذا الجواب وبين ما اشار اليه بقوله اللهم الا ان يقصد الخ ان الملحوظ
في هذا مطلق الوضع ووضع ان يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما اشار اليه الوضع بالتحقيق
ووضع ان يجعل ذلك متنا والوضع بالتاويل بعضا  وضع كليهما نظرا ما وجه النظر في الاول
فظاهر واما في الثاني فهو ان الوضع الذي به التقى طب معه وبين المتقى طبين في الجواز الخ يتبين
لا يبين صاحب المعروف وغاطبه  الراجع الى معنى الكلمة الخ احترز به عن المجاز الراجع الى حكم
الكلمة وهو الاعراب نحو قوله تعالى واسال القرية حيث اعربت القرية بالنصب الذي هو حكم
المضاف المحذوف من الاصل واحترز بالمتعين للفائدة عن الكلمة الموضوعة لحقيقة من الحقائق
مع قيد المستعملة في تلك الحقيقة بدون القيد معونة القرينة  وصف احدى صورتين اما بالوصف
الاول اللفظ الدال على الصورة المشبهة بها واما بغيره عنه بان اللفظ بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني
معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى  يجب ان يبرد الخ
بعض لما لم يدخل المجاز العقلي والراجع الى الحكم في المجاز بالمعنى الذكور يجب ان يتناول الراجع الى المعنى
المركب ليصح حصر المجاز في اللغوي والعقلي والا بطل لان المجاز المركب حينئذ داخل في المجاز الذي
هو قسيم وقد صرح عن المجاز المتعين للفائدة على تقدير تخصيصه بالمفرد  من كثرة الاعتبارات

الظاهر ان ذلك باعتبار المعاد او في مناسبة الخ وهي أن كلا من الضال والوهم قوة باطنة متعلقة بالانسان حسنا وعقلا على المنهج الخ الاولى التمسك بما في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال ضللت الميت اذا دفنته على عالم بستم فاعله من التخييل والوهم وصاحب الاساس قال اضل ذلك على ما تخيلت اس على اريك منك وشبهت او بهت نعم يجوز ان يقال الخ انت خبير بان مخالفة القوم في اصطلاح جديد بلا سند غير مستحسنة ولما كان بين هذا مغلقة سواء الخ الاظهر ان يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك الاضافة دليلا على استعمال لفظ الشبهة في المشبه به حقيقة.

واختار السكاكي رده الخ فان قيل يجوز التمسك ايضا في رد منعا لقبيل الاضمار فانه يرجع احدهما على الآخر قلنا لا يجوز اعتبار التبعية في مثل اعجبني لسان اسد بجعل قرينتها الخ لا يجري فيما اذا كانت القرينة حالية نعم يمكن ان يعتبر الاستعارة بالكناية في اجزاء الكلام وهذا اظهر مما ذهب باعتبار السكاكي الاستعارة بالكناية في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع الا ان هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي لانه اذا جعلت نظمت مستعملا في امر وهمي لا يمكن من قبل السكاكي اعتبار ان لفظ الاستعارة التبعية حقيقة لا مجازا او دفع الاعتراض عنه بان الممكنية لا يستلزم التخييلية وذلك لانه اضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية فان نظمت فعل يستعمل في غير معناه لعلاقة المشابهة واذا كان ذلك المعنى المستعمل فيه امرا وهميا وجد التخييل ايضا وفيه نظر لانه لا يجري الخ فتدبر كتب بخطه هكذا وفيه نظر لان السكاكي قد صرح بان نظمت ههنا امر وهمي كاظفار المنية مستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار حقيقة وله كان مجازا مرسلا عن الدالة لكان امرا محققا فحلها على ان هذا لا يجري في جميع الامثلة وله سلم يعود الاعتراض الاول وهو وجود الممكن عقلا بدون التخييلية ويمكن الجواب بان المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا توجد بدونها في كلام الفصحاء واذ لا نزاع في عدم شيوع مثل اظفار المنية الشبيهة بالسبع واما الكلام في الصحة واما وجه الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فمتفرع على ما قرره صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح في مثل ابتاع الربيع



مختصر الى اصل من مذهبه ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل اظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكرنا في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك ان البلع استعارة عن غور الماء في الارض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما في ابتاع الربيع الى هيهنا تم كلامه اخوك قوله يمكن الجواب الخ جواب عن قوله وليسلم يعود الخ لا عن اصل الاعتراض لانه قد سبق انه صرح بان نظمت امرا وهميا فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كان يكون وجه الشبه الخ الاولى تركه لانه شرط الصحة لا شرط الحسن وكذا ذلك من كون وجه الشبه غير مبتذل يعني ان المرضي الخ حاصله ان المتبادر في المناسبات الزاهد عن الدنايا غير الوجه القليل في كثير الخ يكون عددا قائما للكثرة وتثبت الاستعارة فالمكون المنفية اعم مطلقا من الاستعارة فتامل بلغت اقرابه الاشراب جمع الترب وهو بالفارسية هم زاد غير صفة ولا نسبة لو قال المطلوب بالمدح ما هو اعم لكان احسن كتبه لنا كناية الخ قولنا بعض متونا وحي الخ يدل وبيان لقولنا وكناية حال منه وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سبق اس باعتبار الوسائط وانت خبير بانه يجوز ان يعتبر البعد في هذا القسم ايضا باعتبارا ما بان يختص صفة بموصوف ويكون لهذه الصفة لازم غير كذا لفظ هذه الصفة كناية عن الموصوف نوع خفاء وكان ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزام اللسان عرفنا اظهر من ان يخفى نعم يجب كون البلاغة لازمة له في الخارج حقيقة ان السماحة يعني بعض المندوبات اس جود في اللغة لكن الحكيم الطوسي قال السماحة بذل شيء على طيب النفس مع انه ليس بذله واجبا والشرع سامحه لانه الباقي قال الكشفي في امر جليلة النفع للعامة على وجه يقتضيه المصلحة والمروة حصول ملكة نفسانية يحمل بها الانسان على افعال ما لا بد منها او ازيد قال في باب الهمزة من الصحاح المروة الانسانية وكذا ان شدد وذكر جوهري نقلها الشافعية المروة السير بسيرة اقرانه زمانه ومكانه وقيل هي التوقي عن الاوساخ وقيل ان لا يعمل في السر ما يستحي منه في العلانية وقيل التوقي عما يشين منه وقال الفقهاء من ترك المروة ليس بعدل يعني منه في الشهادة

القبا المفهوم من المروءة في العرف سعة الاحسان في انفاق المال وغيره كالعفو عند القدرة وفيه نظر فليتأمل وجه النظر ان قسم الشئ يجوز ان يكون اعم من المقسم وقبال الاصل المتبادر من التقسيم وكسر جزئيات العلل الصادق عليها المتباينة بفصول متمايزة وما يشبه ذلك والقول بان العبرة القسم على سبيل المانع ويمكن ان يوجه النظر بان التفاوت لا يتعدى الى علة الى الا بتعيين امر والمناسب ههنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام تأمل

ان قلت الوسائط مع خفاء آخرها الاولى ان يقال ما كشرح الايضاح بدل ذلك والا فان كان فيها نوع خفاء الرمز لان قولهم عرض القفا رمز بها واسطة اصلا الايماء والاشارة وكان وجه المناسبة في التسمية اذا لم يكن قيد زائد كما في التلويح والرمز يعين بهم الدال على مطلق الاشارة ابلغ من الحقيقة الظاهران صيغة التفعيل من المبالغة لا من المطاوعة

اي تصور معانيها المشهورة ان حقيقة العلوم المسائل او التصديقات بها او الملكة لا تصور الحوادث وما يتعلق بكلمة وكسر في شرح المفاصد ان الصناعة قد تجعل عبارة عن عدة او ضاع وتنبيهات واصطلاحات وبهذا ذكر جعل التصورات داخلة في حقيقة الحكمة على ما قيل راجع الى تعيين المعنى اولا وبالذات تشكل بالمشاكلة التي من المحسنات البديعية المعنوية فان الظاهر ان حسنها باعتبار ايهام الجنس للفظي اذ العلاقة الصحيحة غير المصاحبة اللفظية تأمل ما ستاه بعضهم تذييلا التذييل بالدال المهملة والجيم من الادماج خضرم نوع خبر بعد خبر لان القصيدة على حركة الفم وازوزا مي عدل مؤوس مؤ والراس جانباه رطالي الرمح ذهب مؤون و بعدمي بالام وعلى فيامي في الطباق يمكن ان يقال انه داخل في مراعاة النظير بل الاظهر ان المطابقة انما هو جمع الضدين والمراعاة جمع الاشباه المناسبة المتوافقة واما المقابلة فهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او بما يقابلهما على الترتيب المذكور في الشرط نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا جزاء بما كانوا يكسبون ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين امرا والآخر نهيا نحو قوله تعالى وامر بالمعروف وانه عن المنكر ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين امرا والآخر خبرا نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا جزاء بما كانوا يكسبون ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين شرطا والآخر جزاء نحو قوله تعالى من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لآت وهو السميع العليم ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين ماضيا والآخر امرا نحو قوله تعالى عفا الله عنك لم اذنت لهم ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين نفيا والآخر اثباتا نحو قوله تعالى لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة اصحاب الجنة هم الفائزون ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين نهيا والآخر امرا نحو قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين ماضيا والآخر مستقبلا نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين ماضيا والآخر مستقبلا نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين ماضيا والآخر مستقبلا نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين ماضيا والآخر مستقبلا نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين ماضيا والآخر مستقبلا نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين ماضيا والآخر مستقبلا نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين ماضيا والآخر مستقبلا نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين ماضيا والآخر مستقبلا نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ومنها ما خص من ذلك بما اذا كان احد المتقابلين ماضيا والآخر مستقبلا نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم

والزمن اللجاج مجاز عن اللزوم  اصاخت بسروس بالتذكير والتانيث سما معنيا

قريب وبعيد سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين اذا البناء بلايم البدء والاخلق انه بلايم

القوة ايضا لكنه اشهب بالبدء فتأمل  اذا انزل السماء الخ يقيد الشاعر مغفرة تعالى حيث

قال اذا انزل المطر بارض قوم ونبت الكلاء رعيناه وان كانوا غائبين ولم يلتفت الى غضبهم

مشق القضاء بالعين والضاد المعجمتين لكن مقصوره نوع من الشجر بالفارسية ناخ ومعنى البيت

زيد الله تعالى هذا الموضع واهله بايادينا بهم ونضارتهم وان شبوا واوقدوا الشجر الخضراء فليس

وانما توقى بنار اليهود التي تشابه نار الغضا  وهو ذكر منعدد الخ عوجد الضمير الراجع الى

الالف والنشر بالنظر الى انها نوع واحد من المحدثات  نعم ولكن باعتبار احتمال الخ يعني هذا

التعيين بحسب المعنى الواقع لكن الضمير صالح بحسب اللفظ للرجوع الى كل منها  وانت حقق

بكسر الحاء والتابيخ النون مقصورا ومعناها بالفارسية نوه رنك وحاصل البيت كيف اخرج

من جنك وواو في نحب من حسن العين واعتدال القامة وعظم الكفل موجودة وروغا بكسر الراء

الكفل وينبغي ان يعلم ان المقصود بالتمييزات عن النسب التشبيهية اي انت تشبه القضيب قدا اي

بشبه قدك بقدة والمراد باللحظ العين مجازا  او مختلط عطف على معكوس الترتيب

علت يا مجاشع الخ متعلق بهذا قوله ان الشباب بفتح السين لكن رواية المفتاح على الكسر

على ضيم بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء المنقوطة من تحت  على خسف بفتح الخاء المعجمة

بشيع والشيع الظاهر بالشين المعجمة وجيم المشددة  ومنه الجمع والتقسيم والفرق بينه وبين

التقسيم ان ذكر المتعدد فيها على الاجمال وثم على التفصيل واما الفرق بينه وبين اللف والنشر

باعتبار تعيين الاضافة الى كل منعدد فيها بخلاف اللف والنشر  جمع ربض بضم الباء

فاء والمقانب قصد شرها مثلي  على الشكيم واوفى سيرها شروع لا يعرض بلد سراه عن بلد كما لو

ليس له رتق والاشبع اصول العنق وكتيبان كذا في التاج وذكر في الصحاح غدة واتفقا له والمقانب

جمع المقنب بكسر الميم وهو جماعة يحمل على باغ الدستور والفعل الشرب الاول والناهل العطشان

والريان



والريان ايضا وجمعه النهل والشكيم وعابه الحمام ويكنى بها عن الشدة وكذا غ الدستور وفي الكلام

مبالغة من حيث ان شرب الجمل ابتداء ما هو الثانية غ وقت الشكيم الخ فيه عن الشرب وقت الشدة

والسرعة مثلي اصعر بمعنى السرعة والاعتناء الاحتباس  القانب بهن بالقاف والنون العسكر

شفا الروم الاولى ان يقال جمع الروم تحت حكم الشفا  والتابيد من مبدا معين الخ متعلق بصل

الآية على هذا الوجه كما تبين مما مر وقت دخول اهل الجنة الجنة واهل النار النار الى حالا

غاية الاوقات مشيئة تعالى فانه ليس للكل كذلك فتدبر له تعالى عطاء غير مجذوذ لا احتراس ودفع

ان الاستثناء باعتبار الانقطاع نظرا الى البعض فتامل هذا الامر وما قيل من ان حكمه وكل شخص غ

الجنة لا ينقطع الا بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء الفساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان

دخول غيرهم والحامل على الاستثناء علمه ان اهل الجنة ليس فيهم فاسق من غيرهم ما هو اكبر واجل وهو رضوان

الله تعالى والقاؤه فتفيده ان الرضوان ايضا غ الجنة والآية لا تدل على ان النعيم هو انما الجنة فضلا

عن حصرهم ونعيمهم في ثمرات الجنة اللهم الا ان يقدر مضاف اي غ نعيم الجنة ويعتبر الحصر بعونة المقام

تامل حقي بالقناء وشايع الخ القناء مصدر قنى بالكسر والقناء والعطاء ما يقتنى قال شارح الابيات

الصواب رواية سار وس بالعين اي الكريم تكنى به عن نفسه وبالشايع عن اصحابه لكثرة اتباعهم

غ او الحرب بحيث لا يطاق صهم اللثام والنقاب نحاتهم منه وان جئتهم لم تر لهم  ما يكون بين

الجزيرة اعلم ان صاحب الكشاف جوز ان يكون من البيانية للجزيرة الا ان الشارح ذكر في قوله حتى

يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر في كون من البيانية تحريرا للكلام  لسعة

اشداقها الشدق بكسر الشين المعجمة كحبر ذبان وجمعه الاشداق  لاباس لاطه بالهمزة  مثلي الفيشق

هو بضم الفاء وكسر النون  اي الان بعث استشفاء على سبيل المبالغة والا فالموت ليس اخلا

في البقاء  لابناء الجزيرة فان قيل مبنى الالتفات على ملاحظة الخاء المعنى والاستثناء التعبير

عن معنى واحد بطرق مختلفة ومبنى التجريد على اعتبار التغاير ذاتا فكيف يتصور اجتماعهما

قلنا يكفي في الالتفات والاستثناء الخاء المعنى غ نفس الامر والاتحاد عند اعتبار التغاير ذاتا لا

من المبالغة

ترى ان صاحب المفتاح جوز ان يكون غاية الالتفات فى مثل تطاول ليلك ان ذلك المظلم شدة المصيبة وضع شاغاة الخ ووضع نفسه فاغا صاغام مكروب فى طلبها مسلبا لها فلا بناغة الالتفات ان يعتبر المغايرة ايضا بحيث ينتزع منه مصاب اخر غير الملزم ذلك المغايرة والانتزاع فى الالتفات انتزع منه جواز الخ بينبغى ان يعلم ان قوله والا بشرب عطف على قوله بركب والضمير فى فالجزء الاول غاية حسن المدوح وثانيها المدوح نفسه من المبالغة غير متناهيه فيها اى غير بالغ الى الكمال والنهاية فى التبليغ والاغراق الخ المناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية ان التبليغ غة الاصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد غ جريه والاغراق استيفاء النازع غ القوس مدها والعلة مجاوزة الحد فى الامر يقرع احدهما الخ صرعه يمكنه من الطعن بفتح الطاء واللام تك وارما بكسر الدال عنبر بكسر العين وسكون النون المثلثة وفتح الباء المثناة من تحت ربثما مخففا حاصله زمان فتح العين غ بحاوزتها بيضى الخ انت خبير بان هذا لا يظهر على مذهب المتكلمين القائلين بالفاور وبتى نفس الجواهر الفردة التى تتركب منها الاجسام اذ يجوز حينئذ اضاءة الزيت بلامس نار اللهم الا ان يبنى الكلام على متفاهم العرب والعوام وعقلهم وعاداتهم ومنه المذهب الطاهى وهو ابراهيم بن سيار النظام الخ اقول لا يخفى انه شائع غ عرف العرب وسائر الناس الاستدلال بسيما بالخطابة وبحدس لكن الشائع غ الكلام الاستدلال البرهانى فلا بنا سب ان ينسب بالمذهب الطاهى الاستدلال بالمقدمات المسلمة منه على تقدير التسليم كما لا يخفى ملوك واخوان للابلاغ غ ذلك المقام وكررهم بلفظ الاخوان بسبب ان ملاك تفوق عليها هذا النفر بر بشعر بما عنيا الشاعر به بين السحاب نفسه وعطاء الممدوح فى علة الطبقة لكن السحاب صارت علة ملاحظة التفوق ولا يخفى ان المناسب اعتبار المشابهة بين عطاء السحاب وعطاء الممدوح لكنه يلزم ان يذكر فى مطر السحاب كان غ الاصل عطاء ثم صار ورق لكن بسبب تفوق عطاء الممدوح الا ان يقال العنوان السحاب لما علمت سابقا وشاهدت من الآثار ان قاتله الممدوح يكون اعظم من قاتلها صارت علة موقع مطرها عرق الخ وفيه



من المبالغة ما لا يخفى الرحضاء بضم الراء وفتح الحاء المهملتين والضاد المعجمة اى شدة البطاء بين بكسر الموحدة والطاء المهملة كسرة على ما غ المذهب وفرق صاحب وسئول اللغة بينها فقال البطاء مبان بند وانما فى الصحاح من ان النطاق منقة تلبسها المرأة فليس بنا سب غ المقام الطلب الطالب الثانى بكسر اللام وهو الذى يا على علوم الناس الجمع اى انفع بناة مكارم البناة جمع البانى كالقضاة جمع القاضى واناة علم الاناة جمع الاسى من الاسوة والاسى اى مداواة الجراحة والعلم الجراحة فتفرع على وصفهم الخ فان قبل الظاهر ان المنفرع المتاخر هو الكف لا الشبه به قلنا المراد بالتفريع تفريع بعضها بعض ان الاول يذكر الكف الثانى ويشبهه به وانه كالمقدمة والتوطئة للثانى فجعل الثانى متفرعا عليه غ الذكر سواء كان فى الثانى وهو التشبيه اولا وهو ضربان الظاهر ان يقول ضربت لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر كما زعم ان المشهور منه الضربان الاولان بيد الخ فى اختيار صاحب المغنى ان بيد بمعنى اجل ونقل عن ابن مالك وغيره ان بيد بمعنى غير كما غ قوله ولا جب فيهم غيران الخ فيكون من الضرب الاول وكان وجه ان الاستثناء من مضمون الكلام اى لا تقصد اصلا غ فصاحتى بوجه غيران الخ الا ان صاحب المغنى محال ان بيد بمعنى غير لا يكون الا استثناء منقطعا فلو جعل بيد فى الحديث بمعنى غير كان من الضرب الثانى كما ذكر فى الكتاب بنها ووجهه انه اذا قال انا افصح العرب فهم انه ليس من قريش وغيرهم بل من جنس غير العرب فاضم واعلم انه روى غ الصحاح الحديث بلفظ ميد بالميم لغة فى بيد لكن رواية النهاية بلفظ بيد بالباء ومنه ضرب آخر ينبغى ان يعلم ان الاستثناء غ هذا الضرب منفصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما وفى حكمه زاخرا بن زخر البحر كبر وارتفع لكنه الجبل هو المعز الكبير القطرة وجهان آخران من المدح الخ اقول بل وجوها منها الاشارة الى كمال همته حيث لم يلتفت الى طول العمر فنظر الى درجات الاخرة والثانى انه لم يكن ظانا الخ قيل يجوز ان يكتب حسنا نة او يتوب بعد الظلم فلا بناغ كون القتل ظلما نامل فهو شمول

المدح وغيره اه الخ اقول لا يناسب تعداد كل منها على حدة بل المناسب جعل الادماج عشرا
ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اقلب فيما مر في الليل الخ اقول الظاهر ان السوق
السهر والحزن والمدل الاسطول ومنه التوجيه الخ ذكر بعضهم ان هذا من المحسنات الراجعة
الى المعنى واللفظ معا تامل وبهذا احتمالها لوجهين مختلفين الخ لا يخفى انه يبعد جعلها منه
بمجرد ذلك واعتبار مفهومه من عدم استواء المعنيين قطعا تامل كيف كان للمنصب ظاهره
هزل لكنه في الحقيقة جد نظرا لاعتبار نسبة المخاطب الى الرذالة فانه قد ينبأ عنه الاشراف
وتركيبه الآزال مالك سوق هو حال عامله ما في مالك من معنى الفعل وسوف
اخال الخ الخال اعتراض بين سوف ما يقتضيه من الفعل وقد حذف مفعوله والتقدير سوف
اورس اي اخال على بحالهم حاصلا بعني ما اورس في الحال ان اشراف قبيلة حصين رجال
او نساء ونحن في الزمان اعلم ذلك وقد تحقق عنده انهم رجال لكنه سلك طريقة
التجاهل مبالغة في الذم ان يقع صفة في كلام العرب كناية الخ الظاهر بحسب المعنى ان المراد
بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى ما لا غير وبالصفة التي اوقعت
انباء بها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلف الصفتان في المثال دون المثال وبحسب السوق اتحادهما
ويمكن ان يقال بتباين الصفة بالمعنى الاول عند انباء بها بالمعنى الثاني باسماء الممدوح
الظاهر ان يقال بجلسم الممدوح الا ان يعتبر عطف آبائه على الممدوح فيكون من الممدوح وآبائه
اسم ونحو اعداده الخ الظاهر انه لا حاجة اليه في خراج نحو الساقي والساق ويمكن ان
يقال التمام ان يتقفى في انواع الحروف بعد حذف الزائد تامل ما مات الخ كلمة ما موصولة
ومن بيانية والعني كل كريم اندرس فانه يحيى عند الممدوح والاجام لغة ما الذي الخ
لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها والثاني من العقد والمفعول لكنه مفرد نظرا الى القسم
المتصل وان كان منفصلا لكنه بمنزلة جزء الفعل وقد يعتذر عن كون اللفظ جاعلنا ايضا مركبا
بان احد الطرفين في التام مركب والآخر قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما يستفاد من





شرح المفتاح جبهة البرد وجهته في الاولى بالباء وفي الثانية بالنون اما مفرط الخ
الاول بمعنى الجاوز والمحذور ان افرط في الامر والثاني بمعنى المقصر من التفريط اي التقصير
شرك البشر الشرك حبالة الصيد وهي التي يقتنص بها جدتي جدي اي حظي
من الدنيا مجدي وانجاب نفسي في تحصيل المطالب الا الوصول اليها والمعنى ان حظي
من الانجاب نفسي لا من الاب والجد او على كونها للتبعيض لا يقال هذا يرجع الى الوجه
الاخير لانه ايضا يحتاج الى حذف الموصوف لانا نقول هذا الوجه على ان الجار والمجرور يستقل
بلا حذف كما ذكر قدس سره في قوله تعالى ومن الناس من يقول الخ ان الجار والمجرور متعلق
بلا حذف الاخير متعلق بمحذوف هز بن عطفه عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية
عن السرور من الجوس بالجيم المفتوحة بين الجوانح هي اضلاع الصدر بين
وبين كبتي الخ الكبت بالكاف المكسورة والنون الشدة السوداء والمراد بها هنا البيت يعني
الحائل بيني وبين بيتي ليلي وامس اي مظلم وطريق طامس اي ممتنع الاثر فيصعب الوصول
اليه حسامه يعني الحسام السيف القاطع حتف لاعدائه هو الموت او لم يقع الاعلى
الخ هذا على تقدير اعتبار الالف في العوزة والروعة فان الجزء لم ينفك لكن الثاني بقلب
على الترتيب تامل من سبا السبا اسم رجل وقيل اسم ارض ان يجمع اللفظين
الاستفاق ينبغي ان يعلم انه لا بد من ان يقال بوجوب تقدير القسمين الملحقين بالجناس لاقتسام
الجناس ويعتبر في تقديرهما بقرينة المقام فقد تخرج لها عن موضع عدم الجناس تحقيق
الابنا وبل بعيد قال الشيخ الرضي وقد يقع للفرد موضع المثنى فيما يصطلحان ولا يفترقان
كالبرجلين وغريب منه قول الشاعر وعيناي في روض من الحسن يترتع الهائم على
الدار الخ الايام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه بها لهلها مبتدأ
وخبر في موضع منفعل وجدتها مقبلها القبيل في الاصل النوم في الظهيرة والمراد بها
موضعها او صفة مقيدة لهذا على ان يعتبر وصف المعرج بالقليل قبل تقييد المعرج بكونه

في ساعة بحسب المعنى تأمل قوله وعاف من بلا كما الخ والمعنى انت كعاف يا صاحبي من الطعام الذي حكم عليه بالسقم فان الحب الذي جلب الى الشوى جذبني اليه فتمكن مني قلبي فلا يؤثر في الطعام قوله واذا البلابل الخ يعني اذا ثار ثبت الطيور في الربيع فازل الحزن بشرب الخمور قوله جمع بلبال بفتح الباء قوله فمنهم في باقات الخ هذا من ابيات في وصف اهل البصرة والفاء للتفصيل اي منهم الصالحون ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى ان البصرة بصر جامع قوله المتم الخ هذا استكانة عن جميع الناس اي عن طائفة مخصوصة والمعنى المت بها او ببعض منهم مطالبي ثم ناملهم ونصفحت سيرهم فلاح وظهر لي انه ليس فيهم احد يحصل عنده مطلبي قوله لان القافية الخ وليل على ان السجع عند السكاكي نفس اللفظ الخ قوله او غير ذلك ذكر الفاضل شمس الدين ابن القيس في عروضه المشهور ان القافية بعض الكلمة الاخيرة من البيت بشرط ان لا يتكرر تلك الكلمة بعينها ومعنا ما فان تكررت فتلك الكلمة هي الروي والقافية فيها قبل تلك الكلمة فان تحرك الحرف الذي قبل الحرف الاخير من الكلمة التي القافية فيها فالقافية الحرف الاخير من تلك الكلمة مع الحركة التي بقفة عليها كما يقال بالفارسية رخ تو روشن فرم دارد وان كان ذلك الحرف الاخير ساكنا فالقافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال اس نرگس بيمار تو ست فالقافية النون والسين مع حركة البيم وذلك اذا لم يلتق بالكلمة الاخيرة حرف يعني بجمع وغيره والا فالقافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال مرهم چشم مستان فالقافية هنا الحرف مع الحركة قوله مطبع الاشعاع الطبع الخ او على السيف وغيره والاول هو الاظهر قوله وقد يختلف الوزن فقط انت خبير بان ما ذكره الاتراب في المتوازي فانه من اقسام ما اطلق المفاصلتين الغير المختلفتين وزنا حيث قال وان لم يختلفا في الوزن فان كان ما الخ قوله ان يوفي قرينه الخ انت خبير بان الايفاء جعل الشيء قريبا من شيء فالظاهر ان المفعول الاول قرينه اقصر والمفعول الثاني قرينه كما لا يخفى وقد تقرر ان الاولى بالاقامة مقام الفاعل المفعول الاول لا الثاني كما في هذا المقام وقد وجد

في بعض

في بعض النسخ يوفي قرينة اقصر على ان يكون من الايفاء وعلى الجملة فرد الشارح قرينة الاولى بعيد لانها بمنزلة الفاعل فتأمل قوله اس صارذا وبرس بهو خروج النار من الزند بفتح الزاء وسكون النون معناه بالفارسية آتش زنه قوله صها الوحش الخ خبر مبتدا محذوف وقوله قنا لحظ خبر بعد خبر والحظ بفتح الحاء موضع بالجمامة بنسب اليه القنا اي الرماح والمعنى تلك النساء صها الوحش جيدا ومقلة كقنا هذه النساء اوانس وتلك نواضر وهن شبيهة برماح لحظ من حيث القد لكن الرماح موصوفة بالذبول وقد هن بالنضارة والطراوة قوله فاجم لما لم يجد الخ هذا مدح للممدوح قوله باعتبار مبازرته للاسد فالضمير المستكنة للاسد فاخر عنك حين لم يجد مطعما غيرك واقبل حينما علم انه اذا اهرب لحقته واعلم ان فيك ليس على وزن عبد بحسب علم التصريف لكنه على وزنه بحسب العروض اي التوافق في الحركة والسكون لان خصوصية الحركة فتح جعى البيت مثالا للجميع تأمل قوله بهل على سودته الخ الاستفهام للانكار والمقصود وصف الشاعر خليلة من بين الاجلاء بالوفاء قوله والاعتناق اي الاجتماع في العنت اي المشقة قوله قوس يحبل اي طاقات حبل قوله الرواء بهو بالكسر والذحيل بشد به المتاع على البعير والجمع الاراوية قوله فمن زعم انه كان ينبغي الخ انت خبير بان المعنى الذي ذكره الشارح غير ظاهر من العبارة والله تعالى علم تأمل قوله وكذكر بيانات تدل على الصفة الخ الظاهر انه داخل تحت الكناية تأمل قوله فانك نلت الطاعم الكاسي اي حاصل القدرة للطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة ويحتمل ان يراد انت الطاعم الكاسي لما قدره الله تعالى قوله وقد فاجاها صحبي الخ وقد في نصب على الحال والعامل فيه قيفا في البيت السابق كما قال فقا بنك حال وقوف اصحابي امسكانهم على مطيتهم والوقوف جمع واقف كالشهود والشاهد والمعنى قفا حال كون اصحابي واقفين على مطاياهم لاجلي وانا في عداد من رواحلهم بتلك المنازل يقولون لا تهلك لاجل الحزن وتحل الصبر واظهر للناس خلاف ما في نفسك من الحزن هذا آخر ما اردنا ايراده من النوادر اللطيفة والعوائد

في ساعة بحسب المعنى تأمل قوله وعافى من بلاكما الخ والمعنى اخرجكما في حالة هي باصاحبي من المقام الذي حلكم عليه السفه فان الحب الذي جلب الى الشوق جذبني اليه فتمكن في قلبي فغلبني فخرجت من المقام قوله واذا البلابل الخ يعني اذا ثارت الطيور في الربيع فانا ازيل الحزن بشرب الخمور قوله جمع بلبال بفتح الباء قوله فمنهم من اجاب الخ هذا من اجابات في وصف اهل البصرة والفاء للتفصيل اي منهم الصالحون ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى ان البصرة بمصر جامع قوله لتتم الخ هذا اشكاية عن جميع الناس اي طائفة مخصوصة والمعنى الت بها الاوجه منهم مطالبي ثم تأملتهم وتفحصت سيرهم فلاح وظهر لي انه ليس فيهم احد يحصل عنده مطلوبي قوله لان القافية الخ ودليل على ان السجع عند السكاكي نفس اللفظ الخ قوله او غير ذلك ذكر الفاضل شمس الدين ابن القيس في عروضه المشهور ان القافية بعض الكلمة الاخيرة من البيت بشرط ان يتكرر تلك الكلمة بعينها ومعناها فان تكررت فتلك الكلمة هي الروي والقافية فيما قبل تلك الكلمة فان تحرك الحرف الذي قبل الحرف الاخير من الكلمة التي القافية فيها فالقافية الحرف الاخير من تلك الكلمة مع الحركة الثابتة عليها كما يقال بالفارسية رخ تو روشن وتابان دارد وان كان ذلك الحرف الاخير ساكنا فالقافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال اين نرگس پرخمار تو مست فالقافية التاء والسين مع حركة الميم وذلك اذا لم يلحق بالكلمة الاخيرة حرف يعني بجمع وغيره والا فالقافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال سرخم چشم مستان فالقافية خمة احرف مع الحركة قوله يطبع الاشياع الطبع الخ اي على السيف وغيره والاول هو الاظهر قوله وقد يختلف الوزن فقط انت خبير بان ما ذكره لا يناسب ما في المتن ازيل فانه من اقسام ما اطلق الفاصلتين الغير المختلفتين وزنا حيث قال وان لم يختلفا في الوزن فان كان مالخ قوله ان بوفي قرينة الخ انت خبير بان الايلاء جعل الشيء قريبا من شيء فالظاهر ان الفصول الاول قرينة اقصر والمفصول الثاني قرينة كما لا يخفى وقد تقرر ان الاولى بالاخامة مقام الفاعل الفصول الاول لا الثاني كما في هذا المقام وقد وجد

في بعض



في بعض النسخ بوفي قرينة اقصر على ان يكون من الايناء وعلى الجملة قرينة الاولى مفصولة لانها بمنزلة الفاعل تأمل قوله اي صار ذا اوبس بهو خروج النار من النزدبفتح الزاء وسكون النون معناه بالفارسية آتش زنه قوله عما الوحش الخ خبر مبتدا محذوف وقوله قنا لحظ خبر بعد خبر والحظ بفتح الخاء موضع بالبحامة بنسب اليه القنا اي الرماح والمعنى تلك النساء مثل الوحش جيدا ومقلة لكن هذه النساء اوانس وتلك نواضر وهن شبيهة برماح لحظ من حيث الفتك كالرماح موصوفة بالذبول وهذه بالنضارة والطراوة قوله فاخج لما لم يجد الخ هذا مدح للممدوح قوله باعتبار مبازرته للاسد فالقاصر للمستكنة للاسد فاخر عنك حين لم يجد مطمعا فيك واقبل حين علم انه اذا اهرب لحقته واعلم ان فيك ليس على وزن عبد بحسب علم التصريف لكنه على وزنه بحسب الغرض اي التوافق في الحركة والسكون لان خصوصية الحركة فتح جعل البيت مثالا للجميع تأمل قوله بهل على مودته الخ الاستفهام للانكار والمقصود وصف الشاعر خليلة من بين الاخلاء بالوفاء بقوله والاعتناء اي الاهتمام في العهد اي المشق قوله قوس حبيل اي طاقات حبل قوله الرواء بكسر والذحيل بشد به المتاع على البعير وجمع الاولى قوله فمن زعم انه كان ينبغي الخ انت خبير بان المعنى الذي ذكره الشارح غير ظاهر من العبارة والله تعالى اعلم تأمل قوله وكذكر بهات تدل على الصفة الخ الظاهر انه دخل تحت الكناية تأمل قوله فانك انت الطاعم الكاسي اي حاصل القدرة للطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة ويجوز ان يراد ان الطاعم الكاسي لما قدره الله تعالى قوله وفوقها صحيح الخ وفوقها نصب على الحال والعامل فيه قيل في البيت السابق كانه قال قيل بتلك حال وقيل اصحابه استكانهم على يقينهم والوقوف جمع واقف كالشهود والشاهد والمعنى قيل حال كون اصحابي واقفين على مطاياهم لاجلي وانا في عدتهم رواحلهم بتلك المنازل يقولون لا تهلك لاجل الحزن وتحلي الصبر واظهر للناس خلاف ما في قلبك من الحزن هذا آخر ما اردنا ايراده من الفوائد اللطيفة والعوائد

مشهورة

الشريفة التي اخذت بعضها من مشاهير الأئمة الأعلام ومفاخر الأئمة الكرام أعلى الله تعالى درجتهم
في دار السلام الى يوم القيمة وآ استخرجت كثيراً منها بقدر من الفريحة وفكرة الجريحة على شروح
التلخيص المسمى بالمختصر في فن المعاني والبيان المنسوب الى جد بني الزال كما سمه المسعود وسعد السعداء
في شهور سنة ست وثلاثين وثمان مائة مؤلفه الفقير الى الله تعالى
احمد بن يحيى بن محمد بن سعد التفتازاني غفر الله له ولوالديه ولمشايخه
جميع الآمال والأماني بحق محمد المرسل
واوليائه العظام عليه وعليهم
السلام من الملك
العلام